الجزائر

H.E. NADIR LARBAOUI
Ambassador of People's Democratic Republic
of Algeria to Egypt

مقدمة

تقع الجزائر في الجهة الشمالية من القارة الإفريقية حيث تطل من جهة الشمال على البحر الأبيض المتوسط، ويحدها من الشرق تونس وليبيا، كما أن مالي والنيجر يحدانها من االجنوب، بينما يحدها من الغرب المغرب، والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وموريتانيا. وتبلغ مساحة الجزائر ٢,٣٨١,٧٤١ كلم٢.

تعتبر الجزائر ثالث أهم اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي إحدى القوى الاقتصادية الرائدة في المغرب العربي، حيث احتلت المرتبة الأولى في مجموعة التنمية المتقدمة في تقرير التنمية البشرية الأخير. وتحتضن أكبر سوق في شمال أفريقيا بما يعادل أكثر من ٤١ مليون مستهلك بنمو للناتج المحلي الإجمالي قدر بنسبة ٣,٧٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وللجزائر أعلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة (١٤،٩٥٠ دولار أمريكي في تعادل القوة الشرائية) والناتج المحلي الإجمالي الرابع للقارة الأفريقية (مايقارب ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦)

لماذا الاستثمار في الجزائر.

قد تبنت البلاد نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦ يركز على تنمية الاستثمار والمؤسسات الاقتصادية، حيث يهدف هذا النموذج بشكل خاص إلى زيادة الاستثمارات في مجالات ذات قيمة مضافة عالية مثل الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والنشاطات الزراعية والخدمات والاقتصاد الرقمي والبحث والصناعة التحويلية والتعدين.

اعتمدت الحكومة الجزائرية في يوليو ٢٠١٦ قانونا جديدا لتشجيع الاستثمار خاصة وفق الأهمية الاستراتيجية لكل قطاع من خلال منح تسهيلات للمستثمرين الأجانب في مختلف المجالات. وضعت الحكومة تدابير جذابة مختلفة، منها تخفيض ضرائب الشركات على الاستثمار إلى جانب تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي في عمليات التوظيف الجديدة، وإمتيازات منح الأراضي والإعفاءات الضريبية لمشاريع التصدير.

وأدت هذه السياسة إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الديناميكية، حيث سجل في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧، إجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية بقيمة تقدر ب ١٤,٥٥ مليار دولار مقابل ١٢,٤١ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦، أي زيادة تقدر ب ٢٠٪.

الفرص الاستثمارية

وفيما يلي الفرص الاستثمارية الرئيسية للقطاعات الأكثر ديناميكية في الإقتصاد الجزائري والتي توفر فرص مهمة للمستثمرين الاجانب بالنسبة لأعلى القيمة المضافة للمزيد من المعلومات رجاء زيارة الموقع www.andi.dz:

١- قطاع الزراعة

يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بحوالي ١٢ بالمائة، ويشغل ما لا يقل عن ١٤ بالمائة من الفئة العاملة بالجزائر، وتم نمو القطاع الزراعي خلال السنوات الخمس الماضية، بمعدل سنوي يزيد على ٧ بالمائة. وتحتوي الجزائر على حوالي ٨،٤ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة تمثل نحو ٣،٥ في المائة من المساحة الكلية، كما يجدر الإشارة أنه إرتفع الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في الجزائر إلى ٢٠,٣٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ بعدما كان يقدر ب ١٩,٣٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتهدف الجزائر إلى رفع مساحة الأراضي المروية إلى مليون هكتار بحلول عام ٢٠١٩.

ويمكن تلخيص المميزات الرئيسية للزراعة الجزائرية من خلال مجموعة واسعة من البيئات المناخية الزراعية، إستخدام منخفض للمواد الكيميائية إضافة إلى إتساق السوق (محلي وقريب من الأسواق الخارجية: منطقة البحر الأبيض المتوسط، والبلدان الأفريقية)، مما يهيئ فرصا استثمارية عديدة في هذا القطاع مثل: إستصلاح الأراضي الزراعية - إنشاء و تطوير مشاتل عصرية - تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة) - تطوير قدرات الحفظ و التخزين .

٢- قطاع الصيد و الموارد المائية

عرف قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر قفزة في الكمية والنوعية في السنوات الأخيرة في حين ستتواصل هذه الوتيرة، وذلك من خلال استعداد المئات من المتعاملين الاقتصاديين وحاملي مشاريع للاستثمار في هذا المجال إلى جانب إستعداد الجهات الوصية بمرافقة الاستثمار في الصيد البحري وتربية المائيات وتقديم كل التسهيلات الضرورية لإنجاحها. كما تجدر الإشارة إلى أنه تمت المصادقة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧ على ٤ مراسيم لترتيب وتنظيم وتسهيل الاستثمار في الصيد البحري وتربية المائيات.

يتوفر القطاع حاليا على ٤٤ ميناء وملجأ صيد وتأهيل ١٥ ميناء كبير و٥,٠٠٠ وحدة صيد بعدما كانت في السابق ٢,٣٠٠ وحدة فضلا عن أسطول لصيد التونة الحمراء، ما سيسمح هذا الاستعداد أيضا في السنوات الستة القادمة بمضاعفة الانتاج إلى ١٠٠ ألف طن وذلك بمنح فرص عديدة مثل وحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم و آلات رفع الأثقال و وسائل تجفيف السفن و كذا صنع و تصليح السفن و صناعة عتاد الصيد)؛ وحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، مستودعات مبرّدة و أنفاق تجميد و تحويل و توزيع)؛تربية الحيوانات و النباتات البحرية؛تربية المائيات على المستوى القاري؛ تربية المائيات في الصحراء.

جمهورية أنجولا

H.E. ANTÓNIO DA COSTA FERNANDES
Ambassador of Republic of Angola Egypt

مقدمه

أنجولا، رسميا جمهورية أنجولا، تقع في الجزء الجنوبي لقارة إفريقيا، هي أرض الفرص وسوق عمل استثنائي! لواندا هي عاصمتها وأكبر مدينة في البلاد. لغتها الرسمية هي البرتغالية والعملة هي كوانزا (AOA). يبلغ عدد سكانها ٢٦ مليون نسمة، وهي مقسمة إلى ١٨ مقاطعة. تحتفل أنجولا بعيدها القومي في ١١ نوفمبر، ومؤخرا أُنتُخِبَ السيد/ جواو مانويل جونسالفس لورينسو، رئيسا للبلاد (منذ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧). يحد أنجولا ناميبيا من الجنوب، وزامبيا من الشرق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الشمال الشرقي، جمهورية الكونغو (برازافيل) من الشمال والمحيط الأطلنطي من الغرب.

تتمتع أنجولا بمساحة كبيرة تبلغ ١,٢٤٦,٧٠٠ كم٢، ويبلغ طول ساحلها ١٦٥٠ كم. طبيعة تضاريسها متنوعة تشمل أراضي زراعية وفيرة، وغابات، وشبكة متسعة من الأنهار. وتبدأ التربة الأنجولية بكونها شبه قاحلة في الجنوب وعلى طوال الساحل، إلى هضاب عالية في المناطق الوسطى، ثم غابات في الشمال. كما أنها تتمتع بثروة من الموارد الطبيعية مثل النفط والماس والحديد الخام والفوسفات والنحاس والفلسبار والذهب والبوكسيت واليورانيوم والمنجنيز والتيتانيم، ألخ.

لماذا الإستثمار في أنجولا

تتمتع هذه الدولة الشابة حاليا بحقبة من السلام والاستقرار السياسي، وأيضا بنمو اقتصادي مستدام ملحوظ، وهذا بعد ٢٧ عاما من الحرب الأهلية التي انتهت في عام ٢٠٠٢. وقد بذلت الحكومة الأنجولية جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة من أجل تحديث تشريعات الدولة للأستثمار ونظامها الضريبي الذي من شأنه جعل البلاد شريكا تجاريا جذابا. أنجولا هي سابع دولة في أفريقيا من حيث المساحة، وأكبر دولة منتجة للنفط في القارة، وتملك ١٢٪ من الموارد المائية لإفريقيا؛ كما تحتل المركز الخامس على العالم من حيث إنتاج الماس وتملك ثاني أكبر الغابات في العالم. وقد شهدت أنجولا طفرة في نموها الاقتصادي في العقد الماضي، معتمدة على مصدرها الرئيسي للإيرادات: النفط.

وعندما تراجعت عائدات صادرات النفط وهي العائدات الرئيسية من النقد الأجنبي، وهذا لانخفاض أسعار النفط العالمية في عام ٢٠١٤، أصبح من الضروري وضع إستراتيجية للتخفيف من حدة الأزمة من خلال تنويع الاقتصاد وفصل المالية العامة عن قطاع النفط.

القطاعات الأستراتيجيه للأستثمار

يركز قانون الاستثمار الجديد ١٨/١٠ على ٩ قطاعات سوقية محددة الأولوية كما هو موضح أدناه:

١- التعليم، التدريب الفني والمهني، التعليم العالي، البحث العلمي والتطوير
٢- الزراعه والصناعات الغذائيه
٣- الوحدات والخدمات الصحية المتخصصة
٤- إعادة تشجير الغابات ، والتحويل الصناعي لموارد الغابات
٥- المنسوجات، الملابس والأحذيه
٦- الضيافه، السياحه والترفيه
٧- البناء، لأشغال العامة، الأتصالات والمعلومات، البنيه التحتيه للمطارات والسكك الحديديه
٨- انتاج وتوزيع الطاقه
٩- الصرف الصحي الأساسي وجمع ومعالجة المخلفات الصلبه

الاطار القانوني

في عام ٢٠١٥، سنت الحكومة قانون جديد للاستثمار الخاص (رقم ١٥/١٤) وأنشأت وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار والتصدير، تحت اسم أبيكس.
لكن ، وجود ضرورة لعمل تعديلات للإطار القانوني والمؤسسي من أجل جعل عملية الأستثمار أسرع، أسهل وآمن ، أقرت الحكومة في يونيو ٢٠١٨ قانون الاستثمار الخاص الجديد (رقم ١٨/١٠ بتاريخ ٢٦ يونيو) و انشأت وكالة تشجيع الاستثمار الخاص والتصدير- Aipex .

الضمانات للمستثمرين

القانون الجديد يخلق اطار اكثر وضوحا و جذبا للمستثمرين، من شأنه تحجيم البيروقراطية وحماية مصالحهم، دون التأثير على الخير العائد على الدولة:

أ يحمي القانون حقوق المستثمرين القانونية ويضمن سلامة الأعمال والمشاريع؛
ب وبعد الانتهاء من المشروع الاستثماري، يضمن لهم هذا القانون إعادة الأرباح والعائدات والمستحقات الخاصة بهم إلى بلادهم؛
ج للمستثمرين من القطاع الخاص الحق في الحصول على ائتمان داخلي أو خارجي؛
د المزايا الضريبيه، مزايا ذات طابع مالي و تسهيلات وغيرها من المزايا متاحه للمستثمرين.

مرحبا بكم في أنجولا، حيث فرص العمل غير المحدودة، في بلدٍ مليء بالإمكانيات، مستعدٌ لاحتضان كافة المستثمرين الساعين للمساهمة في النهوض به.

جهات اتصال مفيدة

وزارة الأقتصاد والتخطيط
تليفون: ٢٢٢٣٩٥٠٦٠ (٢٤٤+)
فاكس: ٢٢٢٣٩٤٦٨٤ (٢٤٤+)
www.mep.gov.ao

Aipex
وكالة تشجيع الأستثمار الخاص و الصادرات
٨ Rua Kwame Nkrumah, Nº
Distrito Urbano da Maianga
Luanda – Angola
تليفون: ٢٢٢٣٩١٤٣٤/٢٢٢٣٣١٢٥٢ (٢٤٤+)
فاكس: ٢٢٢٣٩٣٣٩٦ (٢٤٤+)
www.aipex.gov.ao

سفارة أنجولا بالقاهرة
تليفون: ٢٥١٧٣٥٧٣/٢٥١٧٣٥٧٢ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٥١٧٣٥٦٤ (٢٠٢+)
بريد الكتروني: angoembcai@angolaeg.net

بوركينا فاسو

H.E. ALASSANE MONE
Ambassador of the Republic of Burkina Faso to Egypt

مقدمة

بوركينا فاسو، بلد الرجال الشرفاء و تقع بوركينا فاسو في قلب غرب إفريقيا و تقاسم حدودها مع كل من كوتديفوار وغانا و توغو وبينين في الجنوب و مالى في الشمال و النيجر في الشرق، ومساحتها هي ٢٧٤٢٠٠ كم٢.
فهي نقطة العبور الإستراتيجية للتبادل التجاري فيما بين البلدان.اللغة الرسمية هي الفرنسية،واللغات الوطنية الأكثر استخداما هي: الموري، الجولا، والفولفولدى. بوركينا فاسو تستخدم عملة فرنك سيفا مع سعر صرف ثابت مع اليورو:١يورو= ٩٥٧,٦٥٥

وفقا للمعهد الوطني للإحصاء والديمغرافيا البوركينابية، فان عدد السكان فى سنة ٢٠١٥ وصل الى ١٨,٥ مليون نسبة، ونسبة ٥٩٪ أقل من ٢٠.

تدعو بوركينا فاسو إلى تحقيق السلام والتكامل بينالشعوب من خلال المشاركة النشطة في جميع الهيئات الإقليمية والدولية.

في رؤية إستراتيجية، اعتمدت بوركينا فاسو في ٢٠ يوليو ٢٠١٦ خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

لماذا الاستثمار في بوركينا فاسو

تلتزم بوركينا فاسو بتعزيز الاستثمار من خلال تهيئة مناخ من الثقة والبيئة المواتية.
على المستوى التشريعي والتنظيمي، فان التدابير المتخذة من بين أمور أخرى لتيسير الاستثمارات هي:
-الاستقرار السياسي والمؤسسي القائم على الحوار الاجتماعي.
- سياق اقتصادي كلي مستقر وصحي.

- اختيار الإقتصاد الحر المفتوح.
- إطار تشريعي وتنظيمي مبتكر وحافز حامي.
- سكان اصحاب المشروعات وقوة عاملة وفيرة
- موقع جغرافي مميز

القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية في بوركينا فاسو

١- الزراعة والصناعة الزراعية

تشغل في الزراعة والثروة الحيوانية أكثر من ٨٠٪ من السكان.
إن الإنتاج الزراعي اليوم موجه نحو الكفاف والسوق. ومراكز النمو هي (باغريه، وساماندينى، وسورو) وجارى التنفيذ فى البلد و تستحوذ نسبة كبيرة في الزراعية والصناعات الزراعية و الأعمال الزراعية.
تقدر مساحة الأراضي الزراعية بنحو ٩ ملايين هكتار منها ٣,٥ مليون هكتار فقط تستغل سنويا وإمكانيات الأراضي القابلة للري على وجه الخصوص تقدر ب ٢٣٣٥٠٠ هكتار،و٢٦٧٥٨ منها تم تطويرها. وتنتج بوركينا فاسو القطن, والحبوب (الذرة، والأرز،و لوبيا...)،و الدرنات (انيام، بطاطة، منهيوت وبطاطس...) ومنتجات البذور الزيتية والفواكه والخضروات.
وهي في المرتبة الأولى في إنتاج القطن في افريقيا،و لقد أنتجت ٧٥٠٠٠٠ طن في عام٢٠١٧.
البذور الزيتية مثل السمسم و جوز الشيا (karité) والفول السوداني وجوز الكاجو لها نمو بنسبة ١٥٪ سنويا مع أكثر من ٢٠٠٠٠٠ طن في عام ٢٠١٧.
بالنسبة إلى الثروة الحيوانية فهي تسهم بنسبة ١٨٪ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وتمثل ٢٥٪ من عائدات التصدير. وتصدر بوركينا فاسو الماشية والدواجن والجلود واللحوم، وخاصة إلى البلدان المجاورة ونيجيريا.
الفرص الاستثمارية الرئيسية التي تم تحديدها هي:
- إنشاء وتشغيل وحدات تجهيز اللحوم, الغذاء المركز للمواشي اوالدواجن والأدوية البيطرية
-إنشاء وحدات إنتاج الحليب (أحواض الألبان) في بوبو ديولاسو وواغادوغو.
-إنشاء وحدة لإنتاج اللقاحات للحيوانات.
- تركيب وتشغيل وحدة إنتاج الأدوات الجلدية،مزارع الماشية الحديثة لتعزيز طلبات اللحوم ومنتجات الألبان.

٢- الطاقة

وتستخدم ثلاثة مصادر التوريد في بوركينا فاسو لتلبية الطلب من الأسر والشركات التي بلغت مجموعها ١٢٦٢ غيغاواط في ساعة في عام ٢٠١٣: منها ٦,٤٪ من الطاقة المتجددة, ٦٢,٩٪ من الإنتاج الحراري، ٣٠,٧٪ من الواردات من الدول المجاورة (كوت ديفوار،توغو،وغانا).
تستورد بوركينا فاسو جميع احتياجاتها من المحروقات للنقل، والصناعة، وتوليد الطاقة، واستهلاك الأسر. وهكذا ينتظر المستثمرون من القطاع الخاص في:
- إنتاج وتجميع الوحدات الكهروضوئية ومعدات الطاقة الشمسية.
- بناء محطة للطاقة الشمسية.
-بناء وتشغيل السدود الكهرومائية.
- توصيل الكهرباء الى الريف.
- إنتاج الوقود الحيوي

٣-الفنادق والسياحة

هذا القطاع يزدهر مع النمو المتوسط بمعدل نمو قدره ٥,٨٪ سنويا. المعالم السياحية الرئيسية فى بوركينا فاسو هى: جرف غوبنانغو،محمية باما،الحديقة الوطنية فى آرلى،حمامات تماسيح المقدسة فى سا بو،متحف مانيغا،الخ.....

يوفر القطاع فرصا استثمارية هامة و هى:

- إقامة البنى التحتية الفندقية، وتطوير الأماكن السياحية.
-إعادة تطوير المواقع السياحية.
- تطوير المراكز السياحية المتعلقة غالبا بالصيد

٤- مناجم و مهن

إن قطاع التعدين يقدم بالفعل المنتج التصديري القوي الرئيسي للبلاد، ولكن لا بد من تحسين مساهمته في النمو الشامل. فإن الإمكانيات تبقى هائلة. فهي غنية في باطن الأرض بالمعادن مثل الذهب،الزنك،الرصاص،المنغنيز،ال فضة، النحاس،الكوبالت،البوكسيت والحديد الخ.... ويبلغ إنتاج بوركينا فاسو من الذهب ٣٧ طن سنويا، وتحتل المرتبة الخامسة بين الدول المنتجة للذهب في أفريقيا بعد تنزانيا.

المستثمرون فى القطاع الخاص منتظرون في مجال التنقيب،من اقامة المصانع الاستخراجية واستغلال التعدين فى الاقتصاديات الخارجية مثل الصيانة والمعدات،وبناء مراكز التدريب والإسكان.

٥- البنية التحتية للنقل

بوركينا فاسو بلد حبيسة مرتبطة بطرق معدة بالدول المجاورة. يربط السكك الحديدية أبيدجان بكايا مرورا ببوبو ديولاسو و واغادوغو المدينتين الرئيسيتين في البلد. توفر العديد من الشركات العالمية وسائل المواصلات من مطار واغادوغو الدولي.

٦- الصحة والتعليم

يشكل القطاع الصحي تحديا كبيرا لسلطات البلد. والواقع أن مؤشر وفيات الأمهات، وحديثي الولادة والطفولي على التوالي، هى: ٣٠٠ و ٢٣ و ٤٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواليد جديدة،وهىبعيدة عن الأهداف الدولية.

الاستثمارات منتظرة في:

- بناء مستشفيات ومراكز صحية، والترويج الاجتماعي، وخصوصا في اقليم،
- بناء وتشغيل مرافق الإنتاج للمنتجات والمعدات الصيدلية،
- تجهيز مراكز المستشفيات،
- شراء سيارات الإسعاف،
- تدريب كوادر وتحسين التقنية،

ولا يزال التعليم يشكل تحديا كبيرا لبوركينا فاسويلزم رفعه.ولتحقيق ذلك، يوفر قطاع التعليم فرصا استثماريا على وجه الخصوص فى:

- بناء الفصول الدراسية لتحسين العرض التعليمي.
- بناء مراكز التدريب التقني والمهني.
- زيادة القدرات الجامعية.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس المؤهلين

الإطار القانوني للاستثمار

النظام القانوني في بوركينا فاسو فى الاستثماريحمي ويامن كل مستثمر.و يحتوى على قانون الإستثمار, قانون التعدين، والقانون الذي يحكم النظام الضريبيوالجمارك الخاص المطبق على الإستثمارات المتحققة فى أقطاب النمو, وقانون العمل، والاتفاقيات في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة اوهادا.

يمنح البرنامج الإعفاءات من الرسوم الضريبية للضرائب الداخلية لفترات تتراوح بين ٥ و ٧ سنوات .والأسباب قاطعة للاستثمار في بوركينا فاسو:

المستثمرون ينتظرون في البناء، وإنشاء الطرق وإعادة تأهيل البنية التحتية للطرق وذلك للمساهمة في انفتاح البلد،وتحسين التجارة مع الدول المجاورة.

من ناحية المزايا الضريبية،يمكن ملاحظة:

- إعفاء جزئي أو كلي من الرسوم الجمركية على المعدات التشغيلية, والدفعة الأولى من قطع الغيار،
- إعفاء جزئي أو كلي من ضريبة القيمة المضافة (TVA) على معدات التشغيل، والدفعة الأولى من قطع الغيا، فضلا عن المعدات التشغيلية المصنعة محليا.
- خصم الضريبة على أرباح الشركات الجديدة من مبلغ مصرح به المثبت ل ٥٠٪ من قيمة الاستثمارات الموافقة عليها دون تجاوز ٥٠٪ من الربح الخاضع للضريبة.
- إعفاء ضرائب أصحاب العمل والتعلم لمدة تتراوح بين ٥ و ٧ سنوات

عناوين وجهات الاتصال المهمة

BF-IPA الوكالة لشجيع الاستثمار في بوركينا: www.investburkina.com

عنوان: وغا ٢٠٠٠ ،وغادوغو،بوركينا فاسو, تلفون: ٢٢٦٢٥٣٧٤٤٤٩ +،تم إنشاؤها في عام ٢٠١٣ وهي نقطة الاتصال الوحيدة وبوابة دخول المستثمرين في بوركينا فاسو.

APEX الوكالة لترويج التصديرwww.apex.bf

عنوان:٠١ ٠١ BP ٣٨٩ Ouagadougou

تلفيون: ٠١/٢٥٣١١٣٠٠ (٠٠٢٢٦) فاكس: ٢٥٣١١٤٦٩ (٠٠٢٢٦).

بيت شركة بوركينا فاسو www.me.bf MEBF عنوان: ١٣٢ شارع ليون,Ouagadougou١١ ٣٧٩ PB

تليفون:٦١ /٦٠/ ٥٩/ ٢٥٣٩٨٠٥٨ (٠٠٢٢٦)،فاكس: ٢٥٣٩٨٠٦٢ (٠٠٢٢٦)،

البريد الإلكتروني: info@me.bf

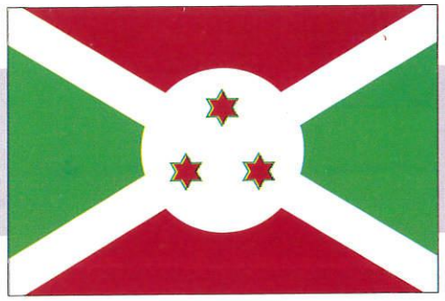

جمهورية بوروندي

H.E. AL HADJ SELEMANI MOSSI
Ambassador of the Republic of Burundi to Egypt

مقدمة

تقع جمهورية بروندي في منطقة البحيرات العظمى فى شرق أفريقيا، تحدها روندا من الشمال وتنزانيا من الشرق والجنوب وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب.
وهى عضو بالمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الإفريقية لدول البحيرات العظمى، وكذلك السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا). كل ذلك يعطى لبروندي مجالا لأكثر من ٤٥٠ مليون مستهلك.

العاصمة: بوجومبورا
نظام الحكومة: جمهورية
العملة: فرنك بوروندي
المساحة: ٢٧٨٣٤ كم٢
المياه: ٢١٨٤ كم٢
المساحة الدولة: ٢٥٦٥٠ كم٢
عدد السكان: ١١,٢ مليون نسمة (الامم المتحدة عام ٢٠١٥)
اللغة: كيروندي والفرنسية (الرسمية) والإنجليزية والسواحلية (للأعمال)
سعر الصرف: $ ١= ١٧٧٠,٨٥ فرنك بوروندي

القطاعات ذات الأولوية في الإستثمار

١- التعدين

ومن المعروف أن بوروندي لديها بعض أكبر نسبة النيكل في العالم. ان تنمية التعدين و الصناعة فى مجال هذه المعادن وغيرها يعتبر من أهم الفرص الاستثمارية.

٢- الطاقة

تمتلك بوروندي مصادر طاقة هائلة من بينها الطاقة الشمسية والرياح والمياه.

٣- الصناعات التحويلية

تقريبا جميع السلع المصنعة استهلاكها مستةردة، مما يعطى فرصا ضخمة فى أى مجال تصنيع. هماك حاجة ماسة لتصنيع وحفظ المواد الغذائية وإنتاج المواد البناء مثل الزجاج، والملامح ، والمعادن ، والأسمنت، والسيراميك، والبلاط وغيرها. كما أن هناك حاجة للصناعة الكيماوية مثل الأسمدة للزراعة. توجد هناك صناعة وحيدة للنسيج الا أنها ذات تكنولوجيا محدودة.

٤- التعليم

إن بوروندي في دفع حاجة ماسة الى خبرات وامكانيات تشجعها على النهوض باقتصادها. وعلى الرغم من عدد السكان الهائل من الشباب، الا أن بورندي فى حاجة الى أيدى عاملة مدربة.

٥- الرعاية الصحية

يستمر قطاع الرعاية الصحية في بوروندي في التوسع. و خلق مؤسسات علاجية صحية خاصة فى بوروندي وتقديم العلاج لكافة فى بوروندي و المدن المجاورة مثل فى الشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وغربا تنزانيا.

٦- التمويل والبنوك

مازال قطاع الخدمات التمويل في بوروندي غير مستغل إلى حد كبير حيث أن دولة لديها عدد كبير من السكان لا يستطيعون الوصول إلى المرافق البنوك.

الإطار القانوني للاستثمار

- إنشاء هيئة الإيرادات في بوروندي لتحسين خدمات الدفع الضريبي وأفضل أداء.
- قانون جاذب للاستثمار دون تمييز يضمن حماية المستثمرين والاستثمارات.
- حرية المؤسسات والاستثمارات رأس المال.
- منح التأشيرات وحرية اصدار تأشيرات الإقامة للمستثمرين والمقيمين.
- ضمانات لمنح حق الملكية لأي شخص عادي أو قانوني بلا أي تمييز.
- ضمانات لحرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية ودخولها بعد دفع الضرائب والرسوم المستحقات.
- اتخاذ اجراءات مشددة من أجل محاربة واستنصال الفساد عن طريق إنشاء مكتب المدعي العام بمحكمة محاربة الفساد، والشرطة الخاصة بمحاربة الفساد والمؤسسات المسؤولة عن محاربة الفساد.

المزايا للمستثمرين

- تملك المباني والأراضي للازمة لتحقيق الاستثمار، معفى من أعمال التحويل.
- يحصل المستثمر كذلك على تخفيض على المعدل الضريبي الأرباح كما يلي:
  - ٢٪ إذا كان عدد العاملين البوروندين يتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ عاملا؛
  - ٥٪ إذا زاد عدد العاملين البوروندين عن ٢٠٠ عاملا.

- يتم تسجيل العاملين الذين يتقاضون مرتباتهم نحت مظلة المؤسسة الوطنية للتأمينات الاجتماعية.
- تعفى المشاريع الاستثمارية التابعة للقطاعات ذات الأولوية والاستراتيجية والتى تساهم فى الاقتصاد القومى، من ضريبة القيمة المضافة.
- إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للمشاريع الاستثمارية التي تم تحديدها والموافقة عليها من قبل مجلس خاص كجزء من القطاعات ذات الأولوية والاستراتيجية في المساهمة في الاقتصاد الوطني.

عناوين وجهات الاتصال المفيدة

Mutanga Nord, 28th November Boulevard Ashrif Building
Phone: +25722275996/97
Mail: contact@investburundi.bi
Website: www.investburundi.bi

سفارة جمهورية بوروندي,٢٧ شارع الرياض ، المهندسين
القاهرة - مصر
تليفون/فأكس: ٠٠٢٠٢٣٣٠٢٤٣٠١
mosselema@yahoo.com

الكاميرون

DR. MOHAMADOU LABARANG
Ambassador of Cameroun to Egypt

مقدمة

الاسم: جمهورية الكاميرون
المساحة: 475000 كم مربع
عدد السكان: 23.248.044 مليون
اجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي): 32 مليار
اجمالي الناتج المحلي للفرد(بالدولار الأمريكي): 3,386.1
الكاميرون، كما يشار إليها غالبا ب «كل أفريقيا في بلد واحد» توفر العديد من الفرص والحوافز الجذابة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، إضافة إلى العديد من المزايا الأخرى التي تتمتع بها البلاد:
١- الاستقرار السياسي يحسد عليه
٢- وفرة القوةالعاملة مدربة تدريبا جيدا
٣- رجال أعمال محنكين وذوي الخبرة
٤- سوق جذابة مفتوحة أمام دول منظمة سيماك الفرعية و دولة نيجيريا المجاورة
٥- البنية التحتية عالية الجودة (الطرق والمطارات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية))

مجالات ذات أولوية في الإستثمار

١- الزراعة

الزراعة هي الحجر الأساسي للاقتصاد الكاميروني. يمثل هيكل القطاع ٥١ ٪ من الصادرات ، و ١٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٧٠ ٪ من السكان النشطين .

٢- الطاقة و الهيدروكربون

لتعزيز إنتاج زيت البترول المحصول تم إعداد إطار تشريعي أكثر جاذبية

٣- التعدين

التربة الكاميرونية غنية بالعديد من الموارد كالبوكسيت والحديد والمنجنيز والماس والذهب وغيرها

٤- الغابات

ان ثاني أكبر غابة في أفريقيا تتواجد في الكاميرون. الأخشاب هي ثاني أكبر منتج للبلاد ، والتي تمثل حوالي ٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و يوفر ٤٥،٠٠٠ إلى ٥٠،٠٠٠ وظيفة

٥- السياحة

الإمكانات السياحية الضخمة التي تتمتع بها الكاميرون جاهزة للاستغلال الكامل حيث إن تنوع المناخات والمعالم الإيكولوجية والتنوع البشري يعطي انطباعا بأنه تم وضع جميع المعالم الموجودة في أفريقيا في بلد واحد

لمحة على وثيقة الاستثمار بالكاميرون

يجوز لأى شخص – حقيقى أو اعتبارى- مقيم فى الكاميرون ،التقدم للحصول على قانون نظام الاستثمار إذا كان مجال أنشطته فيما يلى:

- استخراج و معالجة المواد المعدنية .
- معالجة الهيدروكربونات .
- قطع الاشجار بما فى ذلك معالجة الأخشاب
- الإنتاج الزراعى و الإنتاج الزراعى الصناعى
- صناعة الملابس
- تربية الماشية
- الصيد الصغير و الصناعى .
- معالجة المزارع و الحيوان و منتجات الصيد
- تخزين و حفظ المواد الغذائية
- تصنيع معدات الهندسة المدنية.

من أجل تشجيع الاستثمارات ، ينص قانون الاستثمار فى الكاميرون على النظم التالية:

- النظام الأساسى
- نظام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- نظام الشركات الاستراتيجية

وتستكمل هذه النظم من قبل نظام المنطقة الحرة التي تحكمها أداة محددة. تلغى هذه النظم مع صدور قوانين قطاعية المنصوص عليها في قانون ميثاق الاستثمار في الكاميرون (القانون رقم ٢٠٠٢/٠٠٤ بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٢
وللمزيد من المعلومات, يرجي مراجعة المستندات ذات صلة عبر الرابط التالي:
/http://ambacamcaire.com/investing/investing-guidelines

شركات منطقة الحرة الصناعية

تتمتع شركات المنطقة الحرة بعدة فوائد و التنازلات, منها:

أ. الفوائد التجارية

ب. التنازلات الضريبة

ت. وفوائد أخرى في المعاملات المالية كالتنازلات التجارية وتنازلات العمل

المزايا المتعلقة بقطاعات محددة

١- هيكلة نظام المشاريع وقد أنشئ نظام ضريبي خاص لتنظيم المشاريع التي تنفذها الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

٢- نظام الشركات الكبرى,الإعفاء من دفع ضريبة ترخيص الأعمال خلال العامين الأولين من العمليه .

٣- الإعفاء من دفع الضريبة على القيمة المضافة على المشتريات المحلية من مواد البناء و على واردات المخصصة للمشروع

نظام الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

جميع الشروط والمزايا المذكورة أعلاه تنطبق على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنه يجب أن لا يقل حجم الاستثمارات عن خمسمائة مليون فرنك

الإطار القانوني للاستثمار في الكاميرون

١- القانون رقم ٠١٥/٢٠١٧ المؤرخ ١٢ تموز / يوليه ٢٠١٧ المعدل والمكمل لبعض أحكام القانون رقم ٠٠٤/٢٠١٣ المؤرخ ١٨ نيسان / أبريل ٢٠١٣ الذي يضع حوافز للاستثمار الخاص في جمهورية الكاميرون

٢- القانون رقم ٠١١/٢٠١٧ المؤرخ ١٢ تموز / يوليه ٢٠١٧ بشأن الوضع العام للمؤسسات العامة

٣- القانون رقم ٠١٠/٢٠١٧ المؤرخ ١٢ تموز / يوليه ٢٠١٧ بشأن الوضع العام للمنشآت العامة

٤- القانون رقم ٠١٠/٢٠١٦ المؤرخ ١٢ تموز / يوليه ٢٠١٦ الذي ينظم التعهدات بالاستثمار الجماعي في الأوراق المالية في الكاميرون

٥- القانون رقم ٠٠٤/٢٠١٣ المؤرخ ١٨ نيسان / أبريل ٢٠١٣ الذي يحدد حوافز الاستثمار الخاص في جمهوريةالكاميرون

٦- القانون رقم ٠٠١/٢٠١٠ المؤرخ ١٣ نيسان / أبريل ٢٠١٠ الذي يروج لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الكاميرون

٧- قانون التعدين في الكاميرون (القانون رقم ٠١٧/٢٠١٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦) المعدل لقانون التعدين (القانون رقم ٠٠١/٢٠٠١ المؤرخ ١٦ أبريل ٢٠٠١)

٨- قانون الغاز (القانون رقم ٠٠٦/٢٠١٢ المؤرخ ١٩ أبريل ٢٠١٢) المعدل لقانون التعدين (القانون رقم ٠١٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٣٠ديسمبر ٢٠٠٢

٩- القانون النفطي (القانون رقم ٠١٣/٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩

تنبيه: يرجى العلم بأنه يمكن الحصول على مستندات أخرى من خلال الرابط التالي:
/http://ambacamcaire.com/investing/investment-guidelines

جهات اتصال مفيدة

سفارة الكاميرون في مصر

- العنوان: ١٥ شارع محمد صدقى سليمان بالمهندسين، الجيزة. ص.ب.: ٢٠٦١ القاهرة، جمهورية مصر العربية
- الهاتف: ٢٠٢٣٣٤٤١١٠١+
- فاكس: ٢٠٢٣٣٤٥٩٢٠٨+
- إمايل: ambacamcaire@gmail.com - ambacam@ambacamcaire.com
- موقع إلكتروني: /http://ambacamcaire.com

وكالة تشجيع الاستثمار

- الهاتف: ٢٣٧٢٢٢٢١٨٧١٢+ / ٢٣٧٦٩٩٩٩٤٥٨٥+
- البريد الإلكتروني: ebevina@yahoo.fr

الغرفة الكاميرونية للتجارة والصناعة والمناجم والحرف اليدوية

- العنوان: من شارع الغرفة الكاميرونية للتجارة ،بونانجو، دوالا
- الهاتف: ٢٣٧٢٣٣٤٢٦٧+
- فاكس: ٢٣٧٢٣٣٤٢٥٥٩٦
- البريد الإلكتروني: siege@ccima.cm

تشاد

H.E. HASSAN ADAM ADJI
Ambassador of Chad to Egypt

مقدمة

تقع جمهورية تشاد، في وسط أفريقيا و هو بلد غير ساحلي تحدها ليبيا من الشمال والسودان من الشرق وجمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب والكاميرون ونيجيريا والنيجر من الغرب, حدود تشاد تعتبر من موروثات الحقبة الاستعمارية التي لم تراع التقسيم الطبيعي او العرقي للحدود.
ترتبط تشاد مع عدة دول في منطقة و سط افريقيا بمجموعة وسط افريقيا الاقتصادية و النقدية. الاتحاد النقدي يستعمل عملة واحدة و هي فرانك سيفا و التي يتم اصدارها عن طريق البنك المركزي لمنطقة وسط افريقيا
تاريخيا, يعتبر المصدر الاساسي للمعادن هو الناترون (عبارة عن خليط من الصوديوم و الكاربون) والذي يتم استخراج من بحيرة تشاد و منطقة البورقو و الذي يستعمل كملح عند تصنيع الصابون و الادوية. ان اكتشاف البترول في شمال بحير تشاد ادى الى الازدهار و التنمية. و في عام 2003 قامت تشاد بانتاج النفط و الذي اصبح بسرعة اهم مصدر للدولة من حيث التصدير. و هناك مخزون من الذهب تم اكتشافه في مناطق مختلفة من تشاد بالاضافة الى بعض المناجم في الجنوبي الغربي من البلاد. ان مخزون المعادن المختلفة يتضمن اليورانيوم و التتانيوم و البوكسايت

لماذا الاستثمار في تشاد

قامت الحكومة التشادية باتخاذ اجراءات اساسية لتحسين مناخ الاستثمار في الدولة. تهدف هذه الاجراءات اساسا الى تسهيل كل من الاجراءات الادارية و الخاصة بانشاء الاعمال التجارية و تخفيض العوائق المالية بالاضافة الى تسهيل التفكيك التدريجي للقطاع غير الرسمي
و من ضمن هذه الاجراءات انشاء الوكالة الوطنية للاستثمار و التصدير

الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار

إن السبب الرئيسي الذى جعل جمهورية تشاد دولة مرحبة للاستثمارات الوطنية والدولية هو بلا شك إطار الحوافز الذي يوفره ميثاق الاستثمار الوطني ، وهو المحور الرئيسي و الديناميكى الذى انشاءه الدولة لتشجيع الاستثمارات

وجعل النسيج الاقتصادي الوطني أكثر كفاءة.
لدى تشاد أطر قضائية أساسية جذابة للغاية للمستثمرين من القطاع الخاص ، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف حول ضمانات الاستثمار ، وتسوية نزاعات الاستثمار والاتفاقيات.

أهم جوانب الأطر القضائية والمؤسسية للتنظيم الاقتصادي في تشاد:

- اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الدولى وتنفيذها ، المبرمة في عام 1958 تحت رعاية الأمم المتحدة ؛ عضوية محكمة CEMAC المجتمعية للعدالة.
- عضوية محكمة العدل العامة والتحكيم في CEMAC ؛
- اتفاقية إنشاء اللجنة المصرفية لأفريقيا الوسطى (COBAC) ؛
- الانضمام إلى القوانين الموحدة لمنظمة OHADA التي تحمل قانون المنظمة للتوافق في أفريقيا ؛
- ميثاق الاستثمار المجتمعي فرع الاستثمار في جمهورية تشاد ؛
- قانون النمو والفرص في أفريقيا (AGOA) في أيار / مايو 2000 لدعم اقتصادات البلدان الأفريقية عن طريق تيسير وصولها إلى السوق الأمريكية ؛ رمز الضريبة العامة. الرمز الجمركي رمز العمل ،
- قانون العقود العامة تنظيم الرسوم قانون حماية البيئة
- قانون المواد الهيدروكربونية قانون التعدين؛
- مشروع قانون التجارة:
- مشروع قانون حرية الأسعار والمنافسة ؛
- مشروع القانون على إنشاء وكالة للمواصفات والمقاييس، مختلف وينظم سيماك بما في ذلك تنظيم الممارسات التجارية المنافية للمنافسة وتلك الممارسات على الدولة التي تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء؛
- اتفاق مع وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.
- اتفاق مع الوكالة الدولية لتسوية منازعات الاستثمار (CIRD).

القطاعات الاستثمارية ذات الاولوية فى تشاد

المحاصيل الزراعية: الحبوب: الذرة الرفيعة - الدخن - القمح – و السمسم و البصل الأرز و البطاطس و الكسافا (المانيوك و التبوكا) و الانتاج الحيواني مثل الخراف و الماعز و الجمال
الصناعات: البترول و المنتجات القطنية و منتجاج الناترون الصابون و السجاير و مواد البناء
النقل: تعتمد تنمية تشاد الاقتصادية في الاساس على انشاء شبكة نقل فعالة و هناك 3 طرق للوصول الى البحر (برا و جوا و عن طريق السكك الحديدية

الحوافز الضريبية للاستثمار

الشركات التى أنشئت في تشاد أو التى توسع مجالاتها يمكنها الاستفادة من المزايا الجمركية والضريبية.
و إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات:
- ضريبة الشركات (IS)
- الحد الأدنى لضريبة الضرائب (IMF)
- براءة الاختراع

- الضريبة على قيمة استئجار المباني التجارية (TVLP)

بناء اراضي للعقارات المبنية (باستثناء المباني السكنية) والمباني غير المبنية (CFPB و NBPFC)
يتم تعديل رسوم التسجيل بنسبة 50٪ من المعدل الحالي في وقت إنشاء الشركة ، ودمج الشركة ، وزيادة رأس المال، ونقل الأسهم .
تطبيق معدل الصفر لرسوم التسجيل على أعمال اقتناء الأراضي المخصصة لتنفيذ مشاريع إنشاء أو مد الشركة.

عناوين مفيدة وجهات الاتصال

الموقع الالكترونى الخاص بالوكالة:
www.anie-tchad.com
جهات الاتصال: الوكالة الوطنية للاستثمارات والتصدير B.P 2068 انجامينا - تشاد
.Tel: (000235) 22525235
البريد الإلكتروني:
anietchad2@gmail.com

جمهورية القمر المتحدة

H.E. MR. ANTOY AFFANDI
Ambassador of Comoros to Egypt

مقدمة

هي أربعة جزر: انجازيجا، أنجوان، موهيلي، ومايوت. نالت استقلالها عن فرنسا عام ١٩٧٥م إلا أن جزيرة مايوت ما زالت تحت السلطة الفرنسية. تقع جزر القمر في المحيط الهندي شرق أفريقيا بين جزيرة مدغشقر والقارة الإفريقية وأقرب دولة إليها تنزانيا وموزمبيق وعدد السكان حوالي المليون نسمة. هي الدولة الثانية والعشرون في جامعة الدول العربية. المساحة الإجمالية ٢٣٦٣ كم٢ واللغات الرسمية هي العربية والفرنسية والقمرية.

لماذا الاستثمار في جزر القمر:

١- دولة منفتحة ومستقرة سياسيا في أمن وأمان وموقعها المتميز قريبا من الخليج العربي وآسيا عند مدخل قناة موزنبيق. للجميع حرية الاستثمار فيها وإنشاء مشاريع وتطويرها دون تمييز.

٢- فرص متاحة للوصول إلى الأسواق العالمية والإقليمية. عضو في العديد من المنظمات والمنتديات الدولية: منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي، لجنة المحيط الهندي، صندوق النقد الأوروبي، البنك الدولي السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA، بنك التنمية الإفريقية BAD، المنظمة العالمية للفرانكفونية OIF.

٣- فيها قوانين ونظم ضريبية جذابة: سياسة الاستثمار في جزر القمر مدعومة بحوافز قانونية ومالية متمثلة في قانون الاستثمار ونظام الضرائب وحرية نقل رؤوس الأموال والفوائد والأجور إلى الخارج والتعامل مع المستثمر الأجنبي كالمواطن.

٤- الثروة الطبيعية والتنوع الثقافي: لديها موارد طبيعية ضخمة غير مستغلة وموارد بحرية نادرة. وفي الزي القمري المتنوع وتقاليدها ومأكولاتها وتراثها فيها الكفاية لجذب المستثمر الأجنبي.

٥- جودة الموارد البشرية:

قطاعات الاستثمار ذات أولوية:

- الزراعة
- السياحة
- الصيد البحري
- الطاقة
- تطوير البنية الأساسية

الحوافز التي تمنحها البلد للمستثمر:

- ضمان حرية نقل رأس المال
- نقل الأجور
- المعاملة الطيبة
- حماية حرية المقاولة والاستثمار
- حماية من أي تغيير قانوني أو ضريبي يضرب بالمصالح الضريبية والجمركية
- وهناك أيضا حوافز ضرائبية
- إعفاءات إضافية على الشركات المقامة في المناطق الريفية
- إعفاءات على البضائع والمعدات الخاصة بالمشروع الاستثماري
- اتفاقيات إنشاء عمل لها مزايا خاصة.

الإطار القانوني للاستثمار:

- قانون استثمار
- إطار معدل
- إجراءات تأسيس شركة
- قانون عام جديد للضرائب
- قانون العمل
- قانون التخزين

الحمايات القانونية لحقوق المستثمر:

جمهورية القمر المتحدة عضو في العديد من المنظمات والمنتديات الدولية:
منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وصندوق التنمية الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة المحيط الهندي ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي والسوق المشتركة لشرق إفريقيا COMESA.

بعض العناوين الهامة:

- الوكالة الوطنية للاستثمار: تليفون ٦٩ ٨٥ ٧٧٣ ٢٦٩ + ، anpi.comores@gmail.com
- اتحاد الغرف التجارية: تليفون ٢٩ ٩٨ ٣٥٥ ٢٦٩ +، uccia.comm@gmail.com
- المكتب الوطني للسياحة: تليفون ١٦ ٧٨ ٧٧٣ ٢٦٩ + communication.ontc@gmail.com
- سفارة جزر القمر بالقاهرة ٣٧٦٢٥٣٤٢ ٢٠٢ + ، ambascomegypte@yahoo.fr
- سفارة جزر القمر بأديس أبابا ١١٨٣٠٥٥٧٢ ٢٥١ + comoros@africa-union.org
- سفارة جزر القمر بداكار ٣٣٨٤٢٧٧٧٦ ٢٢١ + yahoo.fr@٦٠_moustakim
- سفارة جزر القمر بدار السلام ٢٢٧٧١٢٠٤ ٢٥٥ + comoroembassydar@gmail.com

جمهورية الكونغو الديمقراطية

H.E. NDUKU BOOTO
Ambassador of the Democratic Republic of the Congo (DRC) to Egypt

مقدمة

العاصمة: كينشاسا
تعداد السكان: 84.508.410 (2018)
العملة المحلية: الفرنك الكونغولي

جمهورية الكونغو الديمقراطية "قلب أفريقيا" بلد ضخم، تبلغ مساحته 2.345.410 كيلومتر مربع، بحدود مشتركة مع أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، ورواندا، وجنوب السودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا. وبها 37٪ من إمكانات الطاقة الكهرمائية الأفريقية، توفر 47٪ من الغابات الاستوائية الأفريقية إمكانيات استغلال مجموعة كاملة تقريبا من المعادن الموجودة على هذا الكوكب وكمية كبيرة من النفط. ولقد شهدت بيئة الاقتصاد الكلي المستقرة المتميزة بمعدلات تضخم منخفضة ومعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.2٪ خلال السنوات الثلاث الماضية، مع توفر قوة عاملة مهمة ومتاحة للنمو في القطاعين الخاص والمالي، والتحسن في إعادة هيكلة البنك المركزي، كل هذا شهد بالفعل زيادة ثقة المستثمرين والزبائن.

وقد شرعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في برنامج واسع لإعادة تأهيل وتعزيز بيئة ونشاط الأعمال والاستثمار فيها.

سبعة أسباب للاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
١- أرض بها الكثير من الإمكانيات والفرص الاستثمارية؛
٢- بنية تحتية أساسية في إعادة تأهيل مستمر وتحديث على الصعيد الوطني؛
٣- اقتصاد مزدهر وواعد؛
٤- عمالة وفيرة وماهرة ورخيصة.
٥- بيئة عمل متزايدة الجاذبية والتنافسية؛

٦- بيئة سياسية أكثر ملاءمة ومطمئنة وتوطيد الديمقراطية؛
٧- سوق كبير في قلب أفريقيا.

مناخ الأعمال والاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- لا تأميم ولا مصادرة
- حرية تحويل الدخل المتولد
- اللجنة التوجيهية لتحسين بيئة الاستثمار (CPCAI)؛
- المحاكم التجارية ومحاكم العمل
- آلية لأمن الاستثمار
- تبسيط المظلة المالية المحلية.
- اعتماد عدة اتفاقيات ثنائية حول حماية الاستثمار المتبادل.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي عضو في:
- MIGA (الوكالة الدولية (متعددة الأطراف) لضمان الاستثمار)
- ATI (وكالة التأمين التجاري)، وهي مؤسسة مالية متعددة الأطراف؛
- توفير تأمين الائتمان والتأمين ضد المخاطر السياسية وتأمين الاستثمار ...
- OHADA (منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا)؛
- ICSID (المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار)، ومقره مدينة واشنطن؛

القطاعات ذات الاولوية

أ- الغابات
تبلغ المساحة الكلية للغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١,٢٣٢,٠٠٠ متر مربع ، وأكثر من ٤٥٪ من الغابات الاستوائية الأفريقية و ٦٪ من الاحتياطيات المدارية العالمية.
وتحتوي الغابات الكونغولية على أكثر من ألف نوع من الأشجار، بما في ذلك الأشجار ذات الطلب العالي في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه الأنواع التالية: الكمبالا، الأبنوس، السيبو، الماهوغاني، الوينجي، الأفروماسيا، الليمبا، البومانجا، الليمبالي.

ب- الإسكان والعقارات:
عدد السكان (أكثر من ٨٠ مليون نسمة) والمساحة الواسعة (٢,٣٤٥,٤١٠ كيلومتر مربع) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي أصول رئيسية لضمان الاستثمار في قطاع الإسكان والعقارات. ومع ذلك، نلاحظ عجزًا إجماليًا في المساكن قدره ٣,٩٤٥,٥٥٥ ، أي ما يعادل ٢٦٣،٠٣٩ منزلاً سنوياً. وتقدر احتياجات مدينة كينشاسا بنسبة ٥٤,٤ في المائة من العجز الكلي ، أي بناء ١٤٣،٠٩٢ في السنة.

جـ- الصناعات الزراعية
هي واحدة من القطاعات ذات الأولوية في سياق إعادة إطلاق القاعدة الصناعية الوطنية.
وتمتلك البلاد أصولاً هائلة لتنمية القطاع الزراعي: (١) ٨٠ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة و٤ ملايين

هكتار من الأراضي الصالحة للري ؛ (٢) إمكانية صيد ٧٠٠,٠٠٠ طن من الأسماك سنوياً و(٣) مساحات شاسعة من المراعي لتربية أكثر من ٤٠ مليون رأس ماشية.

د- الطاقة

قطاع الكهرباء ينظم القانون رقم ٠١١/١٤ الصادر في ١٧ يونيو ٢٠١٤. وقد وضع هذا الإطار القانوني الليبرالية في هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد، مفضلاً دخول القطاع الخاص لزيادة معدل الكهربة الوطنية بشكل كبير، تقدر بنسبة ٩,٦٪ اليوم.

والدولة لديها أصول هائلة لتطوير قطاع الطاقة: (١) قدرة كهرومائية تبلغ ١٠٠,٠٠٠ ميغاواط (٢٣٪ من الإمكانات العالمية و٣٧٪ من الإمكانيات الأفريقية) ؛ (٢) ٥٢٪ من احتياطي المياه العذبة في أفريقيا و(٣) إمكانات مختلفة من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية، إلخ...).

هـ- السياحة

هناك أصول هائلة للتنمية: (١) التزلج على قمة جبل روينزوري (جبل القمر) (٢) ٤ أنواع متوطنة (غوريلا الجبل والأوكابي والبونوبو والطاووس الكونغوليين) ومجموعة متنوعة من النظم البيئية تغطي ما يقرب من ١٤٥ مليون هكتار من الغابات؛ تسعة متنزهات وطنية: غارامبا، كاهوزي بيغا، أوبيمبا، أوكابين سالونغو، كونديلونغو، مايكو، مانغروفيس-موانداا البحرية، وهي توفر ملاذاً للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية. حديقة فيرونغا حيث تم العثور على "عظام إيشانغو" التي يعود تاريخها إلى ٢٢٠٠٠ عام مضت. (وهي أقدم شاهد على ممارسة الرياضيات في تاريخ البشرية).

و- البنية التحتية

الدولة لديها أصول هائلة لتطوير هذا القطاع:

(١) شبكة طرق بطول ١٤٥ ألف كم (٣ آلاف كيلومتر فقط مسفلتة

(٢) شبكة سكك حديدية بطول ٥٠٣٣ كم لإعادة تأهيلها بالكامل؛

(٣) شبكة بحرية ونهرية وبحيرة بطول ١٦،٢٣٨ كم لتعيينها وتعميقها واستغلالها؛

(٤) ٢٧٠ منصة مطار لإعادة بنائها؛

(٥) ميناءان دوليان لتحديثهما والعديد من الموانى الداخلية لتجهيزها وشق طرق للترابط شبكة اقتصادية.

مع وجود خطوط جوية وطنية (الخطوط الجوية للكونجو) لخدمة الرحلات الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك ٤ شركات شحن رئيسية مرتبطة بالشارقة ولوكسمبورغ وأديس أبابا و١٣ شركة طيران دولية أخرى بما في ذلك خطوط بروكسل الجوية والخطوط الجوية التركية وخطوط جنوب أفريقيا الجوية.

البنوك والتأمين

في السنوات الأخيرة تلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية تدفقات كبيرة من الاستثمارات في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. ومستوى التغلغل المصرفي وتوجيه نسبة البنك المركزي هما على التوالي ٣٪ و٢٪. وبالتالي، يبقى السوق مفتوحاً للمستثمرين المهتمين الجدد.

وفيما يتعلق بالتأمين، فقد انتهى الاحتكار الذي يتميز به القطاع لعدة سنوات، بسبب تحرير هذا القطاع.

ويوفر هذا الإصلاح الجوهري مزيداً من الأمن الاستثماري في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويسمح بإدارة مخاطر أفضل للشركات الخاصة.

الإطار القانوني

١- لقد استهدف القانون رقم ٢٠٠٢/٠٠٤ الصادر في ٢١ فبراير ٢٠٠٢ بشأن لائحة الاستثمار، استهدف تعزيز تنمية الأعمال وأمن الاستثمار، وهو يبسِّط إجراءات الموافقة، ويمنح المزايا الضرائبية والجارمالية والجمركية.

٢- القانون رقم ٠٠١/١٨ الصادر في ٠٩ مارس ٢٠١٨ بشأن لائحة التعدين

٣- القانون رقم ٢٠٠٢/٠١١ الصادر في ٢٩ أغسطس ٢٠٠٢ بشأن لأئحة الغابات

٤- القانون رقم ٠٢٢/١١ الصادر في ٢٤ ديسمبر ٢٠١١، بشأن القانون الزراعي والمبادئ الأساسية لقطاع الزراعة ويهدف إلى تعزيز وزيادة الإنتاج كأحد ضمانات الأمن الغذائي

٥- القانون رقم ٠٢٢/٠١٤ بتاريخ ٠٧ يوليو ٢٠١٤ الذي يحدد نظام المناطق الاقتصادية الخاصة.

٧- أنابي (الوكالة الوطنية لتحسين الاستثمار):

وكالة دعم وتسهيل للمستثمرين.

فرع بدء الأعمال في وقفة واحدة، الوكالة الوطنية لتحسين الاستثمار (ANAPI)، هي مؤسسة عامة ذات طبيعة فنية ذات شخصية اعتبارية. ولقد قام فرع بدء الأعمال في وقفة واحدة للتو في ١٨ مايو ٢٠١٨، بتخفيض تكاليفه القانونية للشركات ذات المسئوليات المحدودة (SARL) من ١٢٠ و٤٠ دولاراً أمريكياً إلى ٨٠ و٣٠ دولاراً، وهي تمثل فرصاً حقيقية، للسماح للمشغلين الاقتصاديين الذين لا تزال أنشطتهم غير رسمية بالتحرك نحو القطاع الرسمي.

ومهماتها هي:

- تحسين بيئة الأعمال من خلال الدعوة المستمرة بشأن مناخ الاستثمار، وبالتالي لعب دور المستشار للحكومة؛
- تعزيز صورة إيجابية عن جمهورية الكونغو الديمقراطية كأفضل وجهة استثمارية في أفريقيا؛
- نشر مزايا وفرص الاستثمار في الدولة للمستثمرين الوطنيين والدوليين من أجل جذب المزيد من الاستثمارات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- تقديم خدمات متنوعة للمستثمرين لتسهيل تأسيسهم وقدرتهم على المنافسة؛
- منح الحوافز الجمركية والضريبية للمستثمرين الذين تكون مشاريعهم مؤهلة للحصول على المنافع بموجب لائحة الاستثمار.

جهات الاتصال:

ANAPI (الوكالة الوطنية لتحسين الاستثمار):

٣٣ جـ طريق ٣٠ يونيو

تليفون: ٠٢٦ ٢٥ ٩٩٩٩ ٢٤٣+

anapi@investindrc.com

WWW.INVESTINDRC.CD

سفارة جمهورية الكونغو في القاهرة

٥ شارع المنصور محمد، الزمالك

هاتف: ٢٧٣٦١٠٦٩ (٢٠٢+)

فاكس: ٢٧٣٥٤٣٤٢ (٢٠٢+)

missionrdclecaire@gmail.com

جمهورية الكونغو

H.E. CÉLESTIN AKOULAFOUA MVOULA
Ambassador of the Republic of Congo to Egypt

مقدمة

الاسم الرسمي: جمهورية الكونغو
نظام الحكم: جمهوري
رئيس الجمهورية، رئيس الدولة: دينيس ساسو نجيسو
المساحة: ٣٤٢،٠٠٠ كيلومتر مربع
العاصمة: برازافيل
المدن الرئيسية: پوانت نوار، دوليسي، موسندجو، نكاي، أويسو اويسو
اللغة الرسمية: الفرنسية
العملة: فرنك أفريقي (١ يورو = ٦٥٥,٩٦ زاف)
عدد السكان: ٥,١٣ مليون نسمة

هي جمهورية الكونغو باللغة العربية وبالفرنسية République du Congo ، ومعروفة أيضا باسم الكونغو (برازافيل)، تقع في وسط أفريقيا. ويحدها خمس دول: الجابون والمحيط الأطلسي من الغرب ، والكاميرون من الشمال الغربي ، وجمهورية أفريقيا الوسطى من الشمال الشرقي ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الشرق والجنوب، كابيندا الأنجولي من الجنوب الشرقي. الاستقرار السياسي وتطور إنتاج المواد الهيدروكربونية جعل من جمهورية الكونغو رابع أكبر منتج للنفط في خليج غينيا ، مما وفر للدولة ازدهارا و رخاءا.

بفضل التنوع البيولوجي الغني الذي تشكله غابات الكونغو ومحمياتها الطبيعية وساحلها المحيط حتي نهرها العظيم، فإن طبيعة الكونغو ملائمة لتطوير السياحة الإيكولوجية. كما يمكن تنشيط سياحة الاكتشاف نظرا لاحتواءها على بعض من مناطق التى يقطن بها سكان البلد الأصليين المعروفين بتقاليد أجدادهم وتراثهم الحرفي الفريد.

لماذا الاستثمار في الكونغو (برازافيل)

يبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي في جمهورية الكونغو نحو ٥٪ ، كما تشهد البلاد تغير ملاحظ. فالتسارع الحضري والتصنيع وتنويع الموارد وتحديث الاقتصاد هي أساسيات الاستثمار في الكونغو.
للمستثمر في الكونغو برازافيل: لن تستفيد فقط من الاسواق الداخلية للكونغو، ولكن سوف ينتمي إلى التجمعات الاقتصادية شبه الإقليمية للبلاد، المجموعة النقدية و الاقتصادية لدول وسط افريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

فرص الاستثمار في الكونغو (برازافيل)

توفر الثمانية مجالات فرص الاستثمار

١- الزراعة والأغذية الزراعية

ترى الحكومة أن القطاع الزراعي، وهو أحد الركائز الرئيسية لتنويع الاقتصاد. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد بدأ ت خطة عمل في للفترة ٢٠١٧ ما بين-٢٠٢٠.
القطاع الزراعي في جمهورية الكونغو لديه العديد من المزايا، كما يلي:

- الموقع الجغرافي للبلد الذي يمتد على خط الاستواء وتراثه النباتي المتنوع.
- ١٠ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة لم يتم استصلاح سوى ١٠٪ منها
- هطول الأمطار السنوية بنسبة تتراوح ما بين ١٢٠٠ و ٢٠٠٠ مم؛
- وجود حوض نهر الكونغو في الشمال وحوض كويلو - نياري في الجنوب الغربي؛
- مراعي طبيعية وفيرة مناسبة لتعليف و تسمين الثروة الحيوانية

٢- السياحة

قد أبدت حكومة الكونغو استعدادها لجعل السياحة محور التنمية والتنويع الاقتصادي من أجل المساهمة بشكل كبير في الناتج المحلي (١٠٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل). لـذلك ، ففي العام ٢٠١٥ ، وضعت استراتيجية وطنية وخطة للتنمية المستدامة للسياحة.

السياحة الفا خرة: هناك العديد من الفرص المتاحة لتنشيط السياحة مثل: إنشاء وكالات سياحية، بناء فنادق ومطاعم، تنظيف الاماكن الطبيعية و ترميم الاماكن التاريخية ، و ايضا توفير شركات لخدمات النقل وتأجير السيارات.

٣ - التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة قطاع مزدهر في الكونغو. فمن الممكن الاستثمار في معالجة و اعادة هيكلية النفايات الصناعية ودور الرعاية و المنظفات فضلا عن تحسين الصرف الصحي في التجمعات السكنية. يستفيد القطاع الصناعي، بما في ذلك قطاع صناعة الأخشاب، من الدعم الإيكولوجي من اجل تحقيق انتشاره.
كما يتم تشجيع تطوير الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الهوائية في هذا البلد. وقد ناشدت الكونغو مستثمري القطاع الخاص بإنشاء محطة للطاقة الشمسية بسعة ٥٠٠ ميغاواط.

٤ - البنية التحتية و الصناعه

تضعف جمهورية الكونغو استراتيجياتها لتعزيز التعاون الثنائي مع العديد من دول الجوار من أجل التنمية الصناعية. ترقية القطاع الخاص هو واحد من احدى اولويات الحكومة. و احدى مشاريعها الواعدة هو إنشاء مناطق اقتصادية خاصة. أول منطقة تم انشاءها كانت بعد ٨٠ كم من برازافيل. فان العديد من تلك النوعية من المشاريع مطلوبة بشدة في القطاعات المختلفة في الكونغو. فالتطوير وبناء البنية التحتية الأساسية في جميع أنحاء البلاد (الطرقات و الجسور و الكباري، الخ)، وبناء وإدارة مراكز التسوق والمدن السكنية (المدن الجديدة)، والمساحات الخضراء تمثل فرص تجارية أخرى في البلاد.

٥- الخشب

الخشب هو ثاني أكبر قطاع اقتصادي في الكونغو. وتغطي الغابة أكثر من ٦٥ ٪ من أرضها. أكثر من ١٢ مليون هكتار من احتياطي الغابات مهداه للتصنيع. أحدى المشاريع التي تبحث عن المستثمرين حاليا هي خشب الساج. هذا النوع من الخشب هو واحد من اجود الانواع و الأكثر شعبية على المستوى الدولي. فرصة: إنشاء وتطوير قطاع خشب الساج في جمهورية الكونغو. ويتطلب هذا النوع زراعة ٤٤١ هكتار / سنة. وسيتم تصديره للاسواق الاسيوية.

٦- التعدين

التربة الكونغولية غنية بالمعادن: كالبوتاس والفوسفات والزنك والنحاس والمنجنيز والذهب والفضة والماس ومخزون عالى جدًا من الحديد. و قد تم بالفعل وضع خطة عمل. قطاع التعدين هو رأس الحربة لجعل الكونغو قوة ناشئة بحلول عام ٢٠٢٥. و يفتح مجال التعدين ذراعيه لاستقبال المؤسسات الخاصة التى تساهم فيها الدولة بنسبة ١٠٪.

٧- النفط

اقتصاد جمهورية الكونغو، شأنه شأن اقتصاد كثير من البلدان في أفريقيا ، جنوب الصحراء الكبرى، هو اقتصاد الايجار الذى تهيمن عليه أساسا الموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط.

فالواقع أن النفط يمثل ٩٠ ٪ من الصادرات وأكثر من ٧٠ ٪من جميع الإيرادات الدولة.

وعلى الرغم من انخفاض سعر برميل النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤، فإن العديد من المناطق مازالت قيد التشغيل كنكوسا، كيتينا، موهوبيلوندو، موهو نورد، كلها تقع في الجزء الجنوبي من البلاد بالاخص مقاطعة كويلو.

ويقدر إنتاج الهيدروكربونات بحوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا في نهاية عام ٢٠١٧، مع التوقع أن يصل إلى ٣٥٠ مليار برميل يوميا في عام ٢٠١٨. ويبلغ المخزون الاحتياطي حوالي ٢,٢ مليار برميل من الاجمالى حتى عام ٢٠٤٠. في الوقت الراهن هناك إمكانية للمستثمرين الجدد للحصول على تصاريح البحث.

٨- النقل

تود الكونغو استعادة لقبها "كبلد للعبور". تنقل البضائع من برازافيل الى شمال البلد ثم جمهورية أفريقيا الوسطى مرورا بجمهورية الكونغو الديمقراطية عبر نهر الكونغو، الذي يظل حتى الآن البديل الوحيد على قطر محور الكونغو برازافيل / جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالتالي، لـذا فأن تطوير البنية الأساسية للنقل أمر بالغ الأهمية.

كما يوجد مجالات أخرى متاحة ستعير اهتمام المستثمرين في الكونغو برازافيل، مثل: التكنولوجيات والخدمات الجديدة.

الاطـار القانوني

تم وضع الشكل القانوني لميثاق الاستثمار الموقع في ١٨ يناير ٢٠٠٣. على سبيل المثال ، تلك البنود تمثل ضمان للمستثمرين.

البند ١: أي شخص طبيعي / قانوني ، أيا كانت جنسيته ، له حرية الاستثمار في جمهورية الكونغو ، في مجالات الزراعة ، والتعدين ، والصناعة ، والغابات ، والحرف ، والمجال التجاري أو الخدمات وفقا لقوانين وأنظمة الجمهورية.

البند ٣: يضمن للمستثمرون والموظفون ذوو الجنسية الأجنبية العاملة في جمهورية الكونغو إعادة الفوائد المحققة من المشاريع ، والادخار المنجز من المرتبات ، والمنتجات المتبقية من التصفية الجزئية أو الكلية للاستثمارات.

البند ٤: يمكن للمستثمرين الحصول على العملات الأجنبية لاقتناء المعدات والمواد الخام والتعبئة والخدمات الضرورية لأنشطتهم.

البند ٢٤: تتعهد الدولة بتحديث إدارات الجمارك والضرائب. ولذلك ،

في ٢٢ يونيو ٢٠١٨، اصبحت دولة الكونغو سابعة دولة افريقية قد انضمت كعضو لمنظمة الدول المنتجة للنفط. فإنها تعتمد على التعاون الإقليمي في مجال الجمارك والضرائب، وتدريب المديرين ، والموظفين ، و استخدام الحاسب الالي في ادخال المعلومات ، واستخدام شركات المراقبة، عند الضرورة ، لاهداف محددة و العمل علي تيسير الاجراءات الجمركية اللازمة من حيث المواعيد و التخليص الجمركى للبضائع.

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمارات في الكونغو (API-CONGO)

لمزيد من المعلومات ،يرجي زيارة موقع الوكالة: www.apicongo.org

عناوين مهمة

الدليل الإلكتروني للاستثمارات

www.theiguides.org/public-docs/guides/congo

غرفة التجارة والصناعة في برازافيل:

ت: 069217004 / 242055217004+

الفاكس: 08 16 281 (242+)

الموقع الرسمي للمعلومات و الاستفسارات عن الكونغو في برازافيل:

https://www.portail242.info

سفارة جمهورية الكونغو(برازافيل) في القاهرة:

تليفون: 0233462333+

ت/فاكس: 0233459431+

Email: ambacolecaire@yahoo.fr

كوت ديفوار

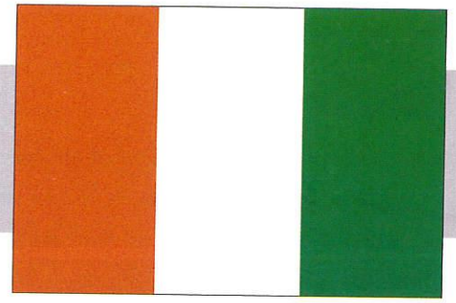

H.E. EUGENE ALLOU-ALLOU
Late Ambassador of the Republic of Cote d'Ivoire to Egypt

مقدمة

مع عدد سكان أكثر من ٢٣ مليون نسمة وناتج محلي إجمالي للفرد أكثر من ١٤٠٠ دولار أمريكي، والبنية التحتية الفريدة في غرب أفريقيا، واقتصاد متنوع على نحو متزايد، كوت ديفوار هي القوة الدافعة وراء (٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (إيموا). وهي أيضا واحدة من أكبر اقتصاديات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعتبر بوابتها الرئيسية.

بأعلى معدلات النمو في العالم (٩٪ في المتوسط) و بحصولها على تصنيفات مالية قوية في الأسواق الدولية منذ عام ٢٠١٢، توفر كوت ديفوار فرصا استثمارية واسعة للمستثمرين في جميع أنحاء العالم.

بيئة الأعمال

ويعزى النمو المطرد للاقتصاد الإيفواري إلى حد كبير إلى خطة التنمية الوطنية (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي أدت إلى تحسن واضح في مناخ الأعمال وثقة مستدامة في بلوغ هدف الظهور في الأفق عام ٢٠٢٠. يسمح الإطار القانوني للأعمال التجارية في كوت ديفوار بالاستثمارات لأنها واحدة من أكثر البلاد انفتاحا للخارج مع التوسع في سوقها المحلية. ولا يزال التضخم تحت السيطرة عند ١,٢٪، وهو أقل بكثير من ٣٪ التي حددها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وبفضل حيوية السوق الداخلية، والقطاع المالي القوي، ونوعية بيئة الأعمال، في عام ٢٠١٦، صنف معهد نيلسن كوت ديفوار كواحدة من افضل عشرة بلدان أفريقية للاستثمارات.

قطاعات الإستثمار ذات الأولوية

- **الأغذية الزراعية**

تطمح كوت ديفوار في تصنيع ١٠٠٪ من الكاكاو (أول منتج على مستوى العالم)، منها ٥٠٪ من مواد مصنعة و ١٠٠٪ من الكاجو (أول منتج على مستوى العالم).

- **BTB ومكوناته**

ويزدهر القطاع في ظل زخم برامج الإسكان والسعي وراء المشاريع الكبرى.

- **المناجم والطاقة**

انه جذاب جدا. وقد زاد إنتاج الذهب بنسبة ٢٠٪ تقريبا منذ عام ٢٠١٥.

- **قطاع الخدمات**

لا تزال السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجارة التجزئة تنمو بشكل خاص مع نمو سنوي فوق ١٥٪.

الاطار القانوني

وفيما يخص التشريع الحافز، توجد لدى كوت ديفوار قوانين استثمارية في جميع قطاعات الأعمال مواتية للمستثمرين و تنص على ما يلي:

- الإعفاءات الضريبية والجمركية خلال فترة الاستثمار.
- إجمالي الإعفاء من ضريبة الدخل و البراءات والأراضي لمدة ٠٥ أو ٠٨ أو ١٥ سنة (حسب مجالات التشغيل)؛
- إعفاءات محددة للمشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم؛
- إنشاء شركة في غضون ٤٨ ساعة في الشباك الواحد لمركز تشجيع الاستثمار في كوت ديفوار.

عناوين مفيدة

- **سفارة ساحل العاج في مصر**

هاتف: (00202) 25 21 40 12/25 03 41 21
البريد الإلكتروني: ambacicaire@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.egypte.diplomatie.gouv.ci

- **غرفة التجارة والصناعة في كوت ديفوار (إيسك-إيسك)**

هاتف: +22520309704
فاكس: +22520323942
البريد الإلكتروني: info@cci.ci
الموقع الإلكتروني: www.cci.ci

- **كوت ديفوار للسياحة**

هاتف: + (225) 20 25 16 25 04/20 16 25 00
فاكس: + (225) 20 32 03 88
الموقع الإلكتروني: -www.cotedivoiretour
isme.ci

- **القدرة التنافسية للرابطة في كوت ديفوار**

البريد الإلكتروني:
cotedivoirecompetitivite@gmail.com
الدور 16 مبنى بيلريف
شارع عبدولاي فاديجا
بلاتو - أبيدجان
تلفون: 225+ 20 31 14 00
فاكس: 225+ 20 31 14 09
البريد الإلكتروني: infos.cepici@cepici.ci

جمهورية جيبوتي

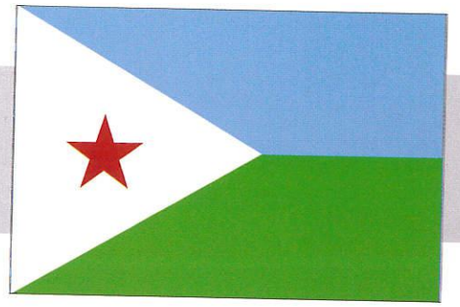

H.E. MOHAMED DOUHOUR HERSI
Ambassador of Djibouti to Egypt

مقدمة

المساحة: تقدرالمساحة الإجمالية لجمهورية جيبوتي بحوالي (٢٣,٢٠٠) كم٢.
العاصمة: جيبوتي
السكان: حوالي ١٢٠٠٠٠٠ نسمة
اللغات المستخدمة:
اللغات الرسمية: العربية و الفرنسيه
اللغات المحلية: الصومالية والعفرية
العملة وسياسة سعر الصرف: الفرنك الجيبوتي: ١$=١٧٧,٧٢ FDJ وذلك منذ عام ١٩٤٥م.
معدل النمو الإقتصادي: و الذي قدر في عام ٢٠١١ ب ٤,٨٪

- تقع جمهورية جيبوتي في قلب منطقة القرن الإفريقي، على الشاطئ الغربي لمضيق باب المندب، وتحدها إرتريا من الشمال وإثيوبيا من الغرب والجنوب والصومال من الجنوب الشرقي فيما تطل شرقا على البحر الأحمر وخليج عدن.

مناخ الاستثمار في جيبوتي

عند الحديث عن الإستثمار في جيبوتي، فلا بد من الإشارة بشكل أو بآخر إلى جملة من العوامل التي تكون البيئة الاستثمارية وتشكل عاملاً مهماً لجذب الإستثمارات الإفريقية والأجنبية. علماً بأن ما حققته البلاد في مجال تدفق وجذب الاستثمار، لم يكن سوى محصلة نهائية لتفاعل تلك العوامل والتي بدونها لن تقوم للاستثمار قائمة.
ومن أهم هذه العوامل:

- الموقع الجيوسياسي الفريد،
- الاستقرار الأمني والسياسي،

- بيئة اقتصادية متطورة،
- الثروات والطبيعة ،

الاطار القانوني

وفي ظل التنافس الدولي والإقليمي المحتدم على جذب الاستثمارات، بدأت الحكومة بخطوات اقتصادية إصلاحية إضافة إلى إقرار مجموعة من التشريعات والقوانين وذلك لتوسيع الضمانات والامتيازات الخاصة بالمستثمرين حيث يعد قانون الاستثمار الجيبوتي الذي أقر في عام ١٩٨٤م، وتم تعديله في عام ١٩٩٤م، من بين أفضل قوانين الاستثمار المعمولة في الدول العربية.

ويقدم كثير من المزايا القانونية والإعفاءات الضريبية من بينها:
- امتلاك رأس المال بنسبة ١٠٠٪ بدون الحاجة إلى كفيل أو وكيل أو مشارك
- جعل المستثمرين المحليين والأجانب على قدم المساواة أمام القانون.
- تحويل الأرباح دون قيود.
- تيسير إجراءات تأسيس الشركات الجديدة
- إعفاء من الضرائب لفترة تتراوح ما بين (٥-١٠) سنوات.
- إعفاء من الضرائب على الأرباح "للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين"
- إعفاء من ضريبة الاستهلاك المحلي على المواد اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار.
- حماية قانونية تضمن للمستثمرين حرية اللجوء إلى التحكيم القضائي.
- توفير صناديق لضمان رأس المال.

الفرص الاستثمارية في جيبوتي

قطاع الثروة الحيوانية والصيد البحري:
يعتبر قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات النشطة وذات أهمية كبيرة بالنسبة للحركة التجارية في جيبوتي، لأن الحكومة الجيبوتية مؤمنة بأن هذه القطاعات هي من سيتحقق من خلالها الاكتفاء الذاتي في الغذاء و محاربة الفقر، حيث يمارس حوالي ١٥٥٠ شخص تربية الثروة الحيوانية في الريف وكذلك ١٠٠٠ شخص أخر في الوسط الحضري، و من هذا المنطلق كان من الحيوي إنشاء محجر، فكان محجر دمرجوق لتأمين ظروف صحية للمواشي حيث إن جيبوتي، بلد ترانزيت للمواشي المتجهة إلى الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

قطاع الصيد البحري
فتتمتع جيبوتي بموقع جغرافي متميز حيث تمتد سواحلها على طول ٣٧٢ كلم ، غنية بموارد سمكية وفيرة تقدر ب ٥٠٠٠٠ طن سنوياً و تبلغ مساحة الجرف القاري الذي تستغله مصايد الأسماك حوالي ٢٢٧٦ كم، و تقدر الأسماك المحتملة ذات استغلال بمستويات مستدامة بنحو ٩٣٠٠ طن للأسماك القاعية والأسماك الكبيرة و ٢٢٠٠٠ طن للأسماك الصغيرة و يتراوح الإنتاج المحلي السطحي الصغير بين ١٦٠٠ و ١٩٠٠ طن من الإنزال السنوي.

قطاع السياحة:

شهد خلال الأعوام الأخيرة نموا متصاعدا، وبرز هذا التطور نتيجة للعديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطوير وتنمية الأنشطة السياحية باعتبارها قطاعا هاما من شأنه أن يلعب دورا بارزا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. تتمتع جمهورية جيبوتي معالم جيولوجية ساحرة وفريدة من نوعها على مستوى اللعالم، مثل:

- بحيرة عسل التي تعد إحدى أبرز وأجمل المواقع والمناظر السياحية في البلاد، بحيرة محاطة بعدة براكين و حزمة ملحية مبهرة البياض و تقع هذه البحيرة حوالي ١٥٠ مترا تحت مستوى سطح البحر، مما يجعلها أخفض بحيرة في القارة السمراء والثالثة على مستوى العالم.
- جزيرة الموشي وجزر الإخوة السبعة: الواقعة في أقصى شمال البلاد والتي تحوي مناظر طبيعية خلابة، والتجول في المناظر الطبيعية الخيالية في منطقة قبة الخراب.
- غابة الداي: بمساحة ٣,٢ كم٢. و على ارتفاع ١٥٠٠ متر ، تتربع هذه الغابة الغنية بأشجار العرعر العملاقة ، وأشجار السنط، وأشجار الزيتون البري ، وأشجار العناب و أنواع أخرى إختفت من على وجه البسيطة.
- بحيرة أبي: في ديكور خيالي ينقلك إلى عالم ساحر غني بمئات المداخن الكلسية بأطوال مختلفة، تجد نفسك وسط ينابيع للمياه الساخنة و أخرى مغلية.

قطاع الخدمات

تتمتع جيبوتي ببنية تحتية جيدة ومرافئ حديثة ومتطورة وقادرة على استيعاب جميع السفن وبمختلف حمولاتها وتقدم كافة الخدمات التجارية، موانئ متخصصة مثل ميناء دوراله للحاويات الذي يوفر مساحة تخزين تقدر بحوالي ٧٠٠٠٠٠ كم٢، و لديه أول رصيف من ١٠٥٠متر، مجهز بثماني رافعات لتفريغ اثنين من البريد الممتاز(post-Panamax) في نفس الوقت، مما يمثل قدرة سنوية تبلغ ١,٥ مليون وحدة(EVP). علما بأن كل رافعة يمكنها رفع ٤ حاويات في نفس الوقت بسعة ١٠٠ طن.

- وجود موانئ عالمية متطورة ومجهزة بأحدث التقنيات، تقدم خدماتها خلال ٢٤ ساعة.
- مطار دولي قادر على استقبال أكبر وأضخم الطائرات على مدى ٢٤ ساعة.
- منطقة حرة تشجع التبادل وتوفر للمستثمرين حوافز إمتيازات كبيرة.
- شبكة إتصالات حديثة ومتطورة تحتل مرتبة متقدمة في أفريقيا سواء بقدرات الإستقبال أو الربط بشبكة (SEA , ME ,WE) و تنخرط جيبوتي في مشروع ربط بقيمة ٢٣٥ مليون دولار سيمكن ٢٥٠ مليون مستهلك من الاستفادة بالاتصالات، و ستؤمن جيبوتي تليكوم نقل الحركة إلى أوروبا و آسيا.
- نظام مصرفي متقدم موثوق به يعتمد على مجموعات مصرفية ذات صبغة عالمية.
- حرية تحويل رؤوس الأموال إضافة إلى إستقرار سعر الصرف.

قطاع الزراعة والصناعة:

تبنت جيبوتي سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومُشجع للاستثمار الزراعي، ومن أهمها:

- التيسير على المستثمرين في الأراضي المُستصلحة الجديدة.
- توفير البنية الأساسية للمساحات المخصصة لهم من خدمات ومرافق،

- توفير المناطق القابلة للزراعة

أما قطاع الصناعة، فيتركز النشاط الصناعي على بعض الصناعات التحويلية كصناعة الأغذية والمشروبات، والأثاث، والورق، ومواد البناء، وتعبئة المياه والمصنوعات الحرفية إضافة إلى صيانة السفن والزوارق وإعادة تصليحها.
و تزخر جيبوتي بمواقع مهمة لإنتاج الطاقة النظيفة و المتجددة من خلال الرياح و الشمس فحسب دراسة قامت بها رئاسة الجمهورية فإن معدل إنتاج الطاقة من قوة الرياح مقدر بحوالي ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ساعة/السنة و في الطبيعي إذا تمكنا من الوصول إلى ٢٠٠٠ساعة /السنة فإن المشروع مجزي. وبالنسبة للطاقة الشمسية، فالمردود خارق لأن جيبوتي معرضة بصفة مستمرة لأشعة الشمس فيمكننا انتاج ٢٣٠٠ كيلوواط/الساعة لكل متر مربع في السنة. مجال واعد و مجزي للتخلص من التبعية للنفط.

لمعرفة مزيد من المعلومات يمكنكم زيارة على المواقع التالية:

• غرفة التجارة و الصناعة
Tel: (+253) 21 35 10 70
Fax: (+253) 21 35 00 96
http://www.ccd.dj

• موقع الوكالة الوطنية للاستثمارات الجيبوتية
Tel: (+253) 21 32 73 52
www.djiboutinvest.com

• وزارة الإستثمار
Tel: (+253) 21 31 00 48
Fax: (+253)21 35 50 49
Email: contact@djiboutinvest.com

• وزارة الإقتصاد و المالية المكلفة بالصناعة و التخطيط
Tel: (+253) 21 32 51 04
21 32 51 05
21 32 02 87
Fax: (+253) 21 35 65 01
Email:contact@economie.gouv.dj
Web Site:www.ministere-finances.dj

• سفارة جمهورية جيبوتي بالقاهرة
Tel: 02/33366434/33366435
Fax: 02/33366437
Email: amb_djcai@hotmail.fr
Fb:Ambassade de Djibouti en Egypte
/Web Site: http://djibembaseg.com

جمهورية مصر العربية

H.E. KHALID EMARA
Assistant Minister of Foreign Affairs, Director
of the Department of African Organizations and Groupings

مقدمة

حقق الاقتصاد المصري نموا كبيرا نتيجة تطبيق العديد من الاصلاحات الادارية والاقتصادية التي اكسبته المرونة وساعدت علي زيادة الانتاج وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، ومن ضمن هذه الإصلاحات تبني تنفيذ سياسات مالية قوية وتبني تكنولوجيات وابتكارات جديدة، ودعم إطار تعاوني متعدد الاطراف للتجارة.

وتسعى مصر جاهدة لتنفيذ سياسات دعم التنمية المشتركة والمتكاملة والمستدامة لتحقيق الرؤية القومية لسنة ٢٠٣٠ من أجل بناء اقتصاد تنافسي متوازن ومتنوع ومؤسس على قواعد علمية سليمة

لماذا الاستثمار في مصر.

حظت مصر بلقب أفضل وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وفقا لتقرير بنك Rand Merchant Bank لعام ٢٠١٨ «أين تستثمر في أفريقيا». وجاءت مصر أيضا في المركز الأول ضمن أكثر الدول المستفيدة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في أفريقيا والثاني عربياً، وبلغ متوسط العائد على الاستثمار نحو أكثر من ٢٦٪.
استثمرت مصر في العام الماضي أكثر من ١٥ مليار دولار في مشروعات تطوير البنية التحتية، كما أنشئت شبكة طرق جديدة يبلغ طولها نحو ٦٢٠٠ كيلومتر. ورفعت كفاءة شبكات توليد وتوزيع ونقل الكهرباء حيث زادت قدرة توليد الطاقة بنسبة ٤٥٪ لتحسين التواصل بين اماكن الانتاج والأسواق.

تعد مصر أكبر دولة منتجة للنفط خارج الدول الأعضاء في منظمة أوبك في أفريقيا وهي ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي. وتنعم مصر بما يقرب من مليار طن من صخور الفوسفات بالقرب من المثلث الذهبي وهي أضخم احتياطات في أفريقيا ومن أكبر خمسة احتياطات في العالم. مصر أيضا غنية بالذهب وبها واحدا من أكبر عشر مناجم ذهب من حيث الإنتاج في العالم.

أهم النتائج والإنجازات

- تقدم ١٥ مرتبة في تقارير التنافسية العالمية ٢٠١٧.
- زيادة بنسبة ٢٨,٥٪ في الاستثمارات الخاصة بقيمة ٢٧٠,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦.
- زيادة بنسبة ١٤,٥ ٪ في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة ٧,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦.
- زيادة بنسبة ٢٦٪ في الشركات الجديدة المؤسسة والتي بلغت ١٥,٢٠٠ شركة جديدة خلا عام ٢٠١٧/٢٠١٦.
- إنشاء مراكز خدمات المستثمرين.

الاطار القانوني للاستثمار

الإصلاحات التشريعية:

- قانون الاستثمار الجديد.
- قانون سوق رأس المال.
- قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس.
- قانون الشركات.
- قانون السجل التجاري.

أهم ملامح قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

- الإصلاح الشامل لمنظومة الإجراءات المرتبطة بالعملية الاستثمارية (تأسيس / تراخيص / أراضي).
- تقوية الضمانات الممنوحة للمستثمرين
- زيادة وتنويع الحوافز المتاحة للمستثمرين.
- منظومة للحوافز الخاصة ببرامج محدد المدة، تتمتع بها المشروعات ذات الأولوية بنسبة خصم من التكاليف الاستثمارية بنسبة ٣٠٪ و ٥٠٪ تحدد وفقاً للمنطقة المستهدفة بالتنمية (منطقة أ، منطقة ب)،
- تفعيل سبل أكثر فاعلية وتنويع لتسوية المنازعات

الفرص الاستثمارية

كجزء من رؤية مصر عام ٢٠٣٠ ، أطلقت الحكومة المصرية سلسلة من المشروعات القومية.
المشروعات القومية

- العاصمة الإدارية: باستثمارات تقدر بحوالي ٨ مليار دولار، وستعمل على تمكين وتعزيز البيئة الاقتصادية في مصر، حيث ستسمح بخلق فرص عمل جديدة وأماكن جديدة للمعيشة، فضلاً لاستهدافها جذب ٧ مليون نسمة.

- مشروع تنمية قناة السويس: تهدف المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى أن تصبح مركزاً تجارياً عالمياً ومن المتوقع أن تولد ١٢ مليار دولار سنوياً.

- مشروع المليون ونصف فدان: لاستعادة وضع مصر كدولة زراعية رئيسية، فإن هذا المشروع سيوسع الأراضي الزراعية بنسبة ٢٠٪، في محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل للمحاصيل.

- المثلث الذهبي: يعتبر المثلث الذهبي منطقة اقتصادية جديدة تقع بين قنا وقفط وسفاجا والقصير، من أغنى المناطق في مصادر التعدين والتي تمثل ٧٥٪ من المعادن في مصر.

- مدينة العلمين الجديدة: يجري حالياً تطوير منطقة العلمين لتصبح الإسكندرية الثانية، وستقدم فرصاً استثمارية في مجالات السياحة والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والزراعة والصناعة والتعليم والطاقة، وتبلغ قيمة الاستثمار الأولى المقدرة ١٠ مليار دولار أمريكي.

- مدينة ومنتجع الجلالة: يعد تطوير مدينة الجلالة من أكبر مشروعات التنمية المصرية، وقد جذبت استثمارات تزيد على ١٠٠ مليون دولار في العامين الماضيين.

- مدينة دمياط للأثاث: تهدف مدينة دمياط للأثاث إلى تطوير وتحديث صناعة الأثاث وجذب المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع الرائد، حيث بلغت قيمة الصادرات ١٤ مليار جنيه بزيادة ٥١,٦٪ خلال السنوات الخمس الماضية لتصل إلى ٢,٣ مليار جنيه سنوياً، ويحظى قطاع الأثاث في مصر بسمعة قوية في أوروبا والشرق الأوسط.

- تم تدشين أول خريطة استثمارية شاملة في مصر والتي تتضمن كافة الفرص الاستثمارية مقسمه جغرافياً وقطاعياً.

- الموقع الرسمي للخريط الاستثمارية: URL: http://www.investinegypt.gov.eg

بيانات الاتصال

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

العنوان:
- ٣ شارع صلاح سالم، مدينة نصر، القاهرة، مصر.
- ٨ شارع عدلي، وسط المدينة، القاهرة، مصر.

الخط الساخن: ١٦٠٣٥
البريد الإليكتروني: investment@miic.gov.eg
الموقع الرسمي: www.miic.gov.eg

ارتريا

H.E. FAFFIL GHEBRESLASSIE TEKLE
Ambassador of the State of Eritrea to Egypt

مقدمة

فرص الاستثمار
التعدين في إريتريا
مناطق التجارة الحرة
سياسات الاستثمار
مصايد الاسماك في إريتريا
النظام المصرفي في إريتريا

يوفر الموقع الاستراتيجي لإريتريا على طول البحر الأحمر فرصة مثالية لواحدة من أكثر خطوط الشحن ازدحامًا في العالم ويرتبط بروابط مع مناطق اخرى فى المنطقة وخارجها. ميناء مصوع هى نقطة عبور للبضائع إلى أسواق الشرق الأوسط ، أوروبا وآسيا. تطوير الميناء للتجارة الحرة يحقق آفاق تجارية داخل أسواق الشرق الأوسط وافريقيا. ان مطار مصوع قادر على تسهيل البضائع المتداولة في العبور إلى الوجهات الإقليمية والعالمية.

يمكن الاستثمار في ارتريا فى إستكشافات النفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى تشمل الموارد المعدنية الذهب والنحاس والبوتاس والزنك والزيت والغاز الطبيعي والأسمنت والجبس والجرانيت والرخام والسيراميك والحجر الجيري وخام الحديد.

أولا"- مناجم التعدين المتعددة

- منجم البوتاس في منطقة دانكاليا يبلغ إنتاجه ما يصل إلى 10,000 طن في اليوم ويمتد زمنيا إلى اكثر من 150 عاما
- منجم الذهب في منطقتى زارا ودباروا

يشارك فى تحقيق مئات من بلايين الدولارات من حصة ارباح التعدين

ثانيا - دور القطاع الخاص

وينظر إلى القطاع الخاص باعتباره الشريك الرئيسى للتنمية وهو محرك للنمو سيساعد على دفع عجلة الاقتصاد ويؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نمو طويل الأجل في خطة التنمية الحكومية - كما هو موضح صراحة في وثيقة سياسات الاقتصاد الكلي (1994).

وتسعى الحكومة فى تبني سياسات نقدية ومالية مواتية لجذب إستثمارات القطاع الخاص وتوسيع الصادرات تماشيا مع أهداف السياسات الكلية.

ثالثا - حوافزالاستثمار فى ارتريا

- الهدف الرئيسي من قانون الاستثمارهو تشجيع الاستثمار في إريتريا ، فضلاعن تطوير واستخدام الموارد الطبيعية للبلاد.
- وفي إطار هذا الهدف يعتزم قانون الاستثمار الترويج للصادرات وتشجيع صناعات الاستبدال التنافسية للاستيراد وتعزيز نقل التكنولوجيا الجديدة وتأمين النمو الإقليمي العادل وتطويرالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتوسع في فرص العمل .

- كما يوفر قانون الاستثمار الإريتري حوافز متنوعة للاستثمارالمحلي والأجنبي. كما يوضح أنه لن تكون هناك ضرائب على الأرباح المعلنة

- علاوة على ذلك ، لن تكون هناك قيود على تحويل أرباح الأسهم والمكاسب الرأسمالية والمستثمرون الأجانب أحرار في إعادة أرباحهم.على سبيل المثال ،سيتم تحويل الأرباح وأرباح المستثمرين والمدفوعات للحصول على قرض أجنبي أو رسوم أو عائدات متأتية من تصفية الإستثماروالتوسع والدفع المستلم من بيع نقل الأسهم وفقًا لمعدل الصرف السائد في ذلك الوقت.

- لا يوجد حد أدنى لقيمة الاستثمارات بإستثناء تجارة التجزئة المحلية والبيع بالجملة والواردات والوكالات التي تتطلب اتفاقيات ثنائية للمعاملة بالمثل مع بلد المستثمر، فإن جميع مجالات الاستثمار مفتوحة لجميع المستثمرين الأجانب والمحليين

- يجوز لرأس المال الأجنبي إنشاء أي مؤسسة بمفرده أو في شراكة مع رأس المال المحلي.

الاطار القانوني

- قانون الاستثمار يضمن أن رأس المال وغيره من الأصول المملوكة(للمستثمرين الأجانب) لن يتم تأميمها بدون قوانين مستحقة.

- ولهذا الغرض ، وقعت إريتريا على اتفاقية إنشاء وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف (MIGA) وإتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى عام 1998 وإنشاء مركز الاستثماروهى الهيئة القانونية المسؤولة عن تشجيع الاستثمار.

- تنتهى إجراءات المستثمر خلال عشرة أيام كحد أقصى
- إعلان الأراضي الذي يوفر حقوق الانتفاع على المدى الطويل حتى 99 عامًا
- تخصيص الأراضي للمستثمرين.

رابعا- بيئة الاستثمار

يمثل السلام والأمن الركائز الأساسية لبيئة الاستثمار في إريتريا وتؤكد السياسة الاقتصادية على ضرورة وجود نظام اقتصادي رائد في السوق.

- فيما يلي بعض الخطوات المتخذة لبيئة استثمار أفضل:
- تم إنشاء مركز الاستثمار الإريتري في عام ١٩٩٨ لتشجيع البلاد كوجهة للاستثمار.
- يوافق مركز الاستثمار على المشاريع الاستثمارية ويهدف إلى تشجيع وتسهيل الأنشطة الاستثمارية في إريتريا.
- تم إنشاء مكتب ترخيص الأعمال (BLO) لإنشاء مركز ترخيص مركزى "One-Stop" لتسهيل الإنشاء السريع للمشاريع التجارية بالإضافة إلى إصدار التراخيص وتجديدها.
- فرص الاستثمار الرئيسية في القطاع الفرعي لمصايد الأسماك توفر إمكانات تصل إلى ٩٠,٠٠٠ متر مربع من أراضي الصيد ، مع إمكانية إنتاجية سنوية تقدر بـ٦٥,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠ الف طن من الأسماك وغيرها من المنتجات البحرية.
- ينتج قطاع الصناعات التحويلية مجموعة متنوعة من المنتجات مع التركيز بشكل خاص على الأغذية المصنعة ومنتجات الألبان والمشروبات الكحولية والزجاج والسلع الجلدية والرخام والمنسوجات والملح.
- توجد فرص إستثمارية كبيرة و واعدة في قطاعات الخدمات السياحية والنقل والطاقة وموارد المياه والاتصالات والخدمات المالية.
- كما ان هناك إحتمالات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في البحرالأحمر

خامسا- حوافز ضريبية

توفر سياسة الاستثمار في إريتريا للشركات الأجنبية والمحلية الحوافزالتالية -:

- يسمح لكل من مستثمري القطاع الخاص المحليين والأجانب بالمشاركة في جميع قطاعات الاقتصاد دون قيود أو تمييز.
- تخصيص العملات الأجنبية للمصدرين؛ما يصل إلى ١٠٠ ٪ من الاحتفاظ بالعملة الأجنبية.
- لا ضرائب على الأرباح المعلنة
- تخضع السلع الرأسمالية والوسطى وقطع الغيار الصناعية والمواد الخام للرسوم الجمركية الاسمية بنسبة ٢٪
- تخضع المواد الخام والمدخلات الوسيطة لضريبة المبيعات بنسبة ٣٪. والمدخلات التي تم استخدامها في إنتاج التصدير.
- تعفى الصادرات من رسوم التصدير وضرائب المبيعات.

- يمكن ترحيل أي خسارة يتم تكبدها خلال السنتين الأوليين من تشغيل المستثمر لمدة ثلاث سنوات متتالية .
- معدل الضريبة الهامشية على الدخل الشخصي من ٢٪ إلى ٣٨٪: على الأرباح غير التجارية من ٢٪ إلى ٣٨٪.أرباح الشركات من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ .
- سيتم فرض ضريبة على الأرباح الناتجة عن أنشطة التعدين وفقًا لتشريعات التعدين. وأرباح الشركات التي تم تخصيصها جانبا من إعادة استثمار الضريبة بمعدل ٢٠ ٪.

جهات الاتصال

سفارة دولة إرتريا

جمهورية مصرالعربية, القاهرة

الهاتف: 503 33 330 (02)

254 54 334 (02)

الفاكس: 516 30 330 (02)

البريد الإليكترونى: eritembacai@yahoo.com

وزارة التجارة والصناعة

أسمرة- إرتريا

الهاتف: 10 62 11 (2911)

12 61 55

البريد الاليكترونى: tadesseww@mti.gov.er

جمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقورطية

H.E AMBASSADOR/ AZANAW TADESSE
Ambassador of the Federal
Democratic Republic of Ethiopia

مقدمة

مساحة الأرض ١,١ مليون كيلومتر مربع.
عدد السكان أكثر من ١٠٠ مليون, وثاني أكبر بلد من حيث عدد السكان في أفريقيا.
العملة - بير الإثيوبي - سعر الصرف: ١ دولار أمريكي = ٢٧,٠٢ بير.
الناتج المحلي الإجمالي - معدل النمو الحقيقي
٨٪ تقدير عام (٢٠١٦).
١٠,٤٪ تقدير عام (٢٠١٥).
١٠,٣٪ تقدير عام (٢٠١٤).

لماذا الاستثمار في إثيوبيا

- إثيوبيا بلد مفضل للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وهي أقدم دولة مستقلة في أفريقيا ، وهي من بين أكثر البلدان استقرارًا في المنطقة. لقد أثبت الانتقال السلمي للسلطة إلى رئيس وزراء جديد في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨ استقرار النظام السياسي في إثيوبيا والشكل البرلماني للحكومة. وعلاوة على ذلك ، فإن إثيوبيا معروفة باستقرارها الاجتماعي ، منظمات أهلية قوية ، أقل معدل للجريمة ، وكذلك المؤسسات العامة القوية وخدمة الشرطة الموثوقة إلى جانب عدم التسامح مطلقا مع الفساد.
- التضخم أحادي الرقم ونمو مزدوج الرقم.
- تضاريس مناسبة وموقع جغرافي جنبًا إلى جنب مع المناخ المعتدل والتربة الخصبة.
- ضمانات قوية وحماية للمستثمرين. العمالة الوافرة والميسورة (أكثر من ٥٠ مليون عامل ، بأجر تنافسي في أفريقيا).
- المحور الإقليمي مع الوصول إلى سوق واسعة - ثاني أكبر سوق في أفريقيا ومجتمع الطبقة المتوسطة سريع النمو. وعلاوة على ذلك ، يمكن الوصول بسهولة إلى إثيوبيا للأسواق الإقليمية والعالمية. المنتجات الأثيوبية لديها

قانون النمو والفرص الأفريقي (AGOA) ومبادرة كل شيء إلا الأسلحة (EBA) ، على التوالي. تتمتع إثيوبيا أ
بإمكانية الوصول التفضيلي إلى الأسواق الرئيسية مثل أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا وا
والهند وروسيا وجمهورية كوريا وتركيا.
- تحسين البنية التحتية الاقتصادية - زيادة إنتاج الطاقة وأقل معدل للكهرباء بأرخص سعر الكهرباء في أفريقيا
والعالم بأكثر من ٠,٠٤ دولار للكيلووات وبالطبع ، حزم الحوافز التنافسية.

الإطار القانوني

النظام القانوني والقضائي:

الدستور هو القانون الأعلى، متجاوزا جميع التشريعات الأخرى في البلاد. وممارسة الأعمال التجارية في إثيوبيا
مضمونة بموجب القانون الأعلى للبلد. وبموجب الدستور هناك إعلانات الاستثمار واللوائح والتوجيهات. وتنشر
جميع الإعلانات واللوائح في الجرائد الرسمية. كما أن إثيوبيا عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية ووكالة
ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف. كما أبرمت معاهدات الاستثمار الثنائية وتجنب معاهدات الازدواج الض
مع عدد من البلدان.

اطار مؤسسي

هيئة الاستثمار الإثيوبية هي مؤسسة حكومية مستقلة مسؤولة عن الاستثمار على المستويات الاتحادية وتخض
للمساءلة أمام مجلس الاستثمار.

مجالات الاستثمار ذات الأولوية الحكومية

تصنيع: وتشمل المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية والمعالجة الزراعية والأدوية والمنتجات الكيم
والمعادن والهندسة الصناعة والإلكترونيات والمنتجات الكهربائية والورق والورق والمنتجات ومواد البناء. وهنا
مزايا تنافسية ملحوظة للصناعات التحويلية في إثيوبيا. مثل؛
الحدائق الصناعية التي هي على استعداد للتوصيل والتشغيل والقوى العاملة القابلة للتدريب في الأجور التنا
وفرة الطاقة بأسعار تنافسية.

حوافز:

اعفاء من ضريبة الدخل:
إعفاء يصل إلى ٦ سنوات اعتمادا على قطاعات المشاركة
احدة من العديد من الحدائق الصناعية التي تم إنشاؤها حديثا في إثيوبيا.
إعفاء إضافي لمدة ٢-٤ سنوات لمؤسسات الصناعة الصناعية مع ما لا يقل عن ٨٠٪ من الصادرات أو المدخلات
للمصدرين.
إعفاء إضافي لمدة سنتين لمصدرين أو موردي مدخلات بنسبة ٦٠٪ للمصدرين داخل أو خارج المجمعات الص
خصم إضافي بنسبة ٣٠٪ لمدة ٣ سنوات متتالية إذا كان الاستثمار في إحدى المناطق المتخلفة.

حوافز خاصة لمصنعي المستحضرات الصيدلانية:

ما يصل إلى ١٤ عاما إعفاء لمصنعي المكونات الصيدلانية النشطة (متفاوتة على أساس حجم الصادرات
إعفاء يصل إلى ١٢ عاما لمصنوعات الصياغة والطب النهائي (وسيختلف هذا باختلاف حجم الصادرات)
إعفاء يصل إلى ٨ سنوات لمصنوعات العبوات الدوائية (وسيختلف هذا حسب حجم الصادرات).

تطوير الحديقة الصناعية:

ما يصل إلى ١٠-١٥ عاما إعفاء ضريبة الدخل لهؤلاء المستثمرين تطوير المجمعات الصناعية اعتمادا على موقع الحديقة.
٦٠-٨٠ سنوات تأجير الأراضي الحق معدل الترويجية. مع حق التأجير من الباطن.
قوة موثوقة بأسعار تنافسية عالميا ومع توفير الحكومة لمحطة كهرباء مخصصة للمناطق الصناعية.
ما يصل إلى ٥ سنوات إعفاء ضريبي على الدخل الشخصي للموظفين المغتربين في المنشآت الصناعية (المستأجرين) بعد إصدار الرخصة التجارية.

حوافز أخرى:

- إعفاء من رسوم الاستيراد: على استيراد السلع الرأسمالية، قطع الغيار بقيمة تصل إلى ١٥٪ من القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية.
- الإعفاء من رسوم التصدير: على جميع المنتجات باستثناء الجلود المجزأة شبه المصنعة والجلود
- خسارة تحمل: الحق في المضي قدما للخسارة التي تكبدتها خلال فترة الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة نصف فترة الإعفاء من ضريبة الدخل بعد انتهاء صلاحية أقصاها ٥ سنوات.
- متطلبات رأس المال: ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لمشروع استثماري واحد من قبل مستثمر أجنبي و ١٥٠٠٠٠ للاستثمار المشترك مع مستثمر محلي.

جهات الاتصال

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع مفوضية الاستثمار الاثيوبية على الرابط التالي:
www.investethiopia.gov

السفارة الإثيوبية في القاهر قسم الأعمال والاستثمار

تليفون: 20233353696+
فاكس: 2023335369+
البريد: ambassador.cairo@mfa,gov.et

جمهورية غينيا الاستوائ

H.E. MR. EUSTAQUIO NSENG ESONO
Ambassador of The Republic of Equatorial Guinea to Egypt

مقدمة

تقع جمهورية غينيا الاستوائية في المنطقة الجغرافية لخليج غينيا. تنقسم جغرافيا إلى جزئين، الأول وهو خليجي ومكون من عدة جزر وهى: بيوكو، أنووبون، كوريسكو، إيلوباى جرندي، إيلوباى تشيكو، مبانيي، كوكوتيروس، وكونجا. الجزء الثاني وهو قارى ويبلغ مساحته ٢٨,٠٥١,٤٦ كم٢. عاصمتها مدينة مالابو وتقع في الجزء الشمالى لجزيرة بيوكو. مناخ جمهورية غينيا الاستوائية استوائي رطب في جميع فصول السنة ويتميز بكثرة الأمطار الغزيرة. كما تمثل غينيا الاستوائية نقطة اتصال استثنائية برا وبحرا، وموقع جغرافي غير اعتيادى لتوزيع وتصدير البضائع سواء داخل القارة الأفريقية أو إلى باقي دول العالم وهذا يرجع إلى موقعها المتميز والبنية التحتية المميزة والحديثة سواء بالمطارات او بالموانئ البحرية

- اللغات الرسمية: ١. اللغة الإسبانية. ٢. اللغة الفرنسية. ٣. اللغة البرتغالية.
- التعداد السكانى: ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة
- العاصمة: مالابو.
- العملة: فرانكو CFA
- العيد الوطنى: ١٢ اكتوبر

الإطار القانونى للاستثمار

عملية ضخ رؤوس أموال بجمهورية غينيا الاستوائية تنظمها عدة عوامل أولها القانون رقم ٧/ ١٩٩٢ بتاريخ ٣٠ من أبريل، الهمة والاقبال على الاستثمار، مع الاستعانة بالمعايير الموجودة في القانون المشترك للاستثمار لدول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) بالإضافة لمواد قانون أخرى دولية. بموجب هذا القانون ١٩٩٢/٧، تم الاتفاق على مزايا هامة تحتاج إليها الشركات الإقتصادية لتحسين أداء نشاطهم.

قطاعات ذات أولوية للاستثمار

ذكرت خطة الدولة للتنمية وتم التأكيد عليها في التوصيات والحلول المقترحة في المؤتمرين الإقتصاديين المنعقد
في غينيا. الأول كان في عام١٩٩٧، و الثانى انعقد في مدينة باتا، يومى ال ١٢ و ال ١٤ من نوفمبر لعام ٢٠٠٧، و
فكرتين مهمتين من بين أخرين وهم:

- التنوع الاقتصادى
- الرخاء المجتمعي

وتحقيقا لهذين الهدفين تم إرساء أربع دواعم أساسية كقطاعات محورية وذات أولوية للاستثمار.

١. الطاقة: وهنا لا نتحدث عن اكتشاف واستخراج بسيط للمواد الخام فقط، إنما نهدف إلى تحقيق أكبر استفا
ممكنة للمواد الهيدروكربونية لتوفير احتياج الدولة كما وكيفا من الطاقة، وتصدير البترول، الغاز والكهرباء
للأسواق الإقليمية والدولية.

٢. الثروة البحرية: تمتلك غينيا الاستوائية ثروة سمكية مهمة وقوية سيتم تقديرها والاستفادة منها عند انشاء
اسطول كبير للصيد الصناعى والحرفي، إنشاء وحدات صناعية لتجهيز الأسماك وإنتاج الجمبرى، تطوير الاست
المائي الحديث، المشاركة في المنصة الاقليمية لإنتاج وتسويق المنتجات البحرية والمشاركة في تموين المناطق
الاقليمية، تعانى حاليا من نقص، وفي الأسواق الدولية الأخرى.

٣. الثروة الزراعية: تطوير الزراعة لتصبح عصرية متنوعة (تربية الدواجن، تربية الخنازير، منتجات ذات قيمة
مضافة قوية مثل البن أو الكاكاو العضوى مع علامة غينيا الاستوائية)، وتصدير وتحويل الأخشاب، ألخ.

٤. قطاعات تشكل قيمة اضافية عالية: قطاع السياحة والمال بشكل أساسي. نهدف للوصول في هذين القطاعي
تصبح غينيا الاستوائية وجهة مرجعية في العالم للسياحة البيئية ووجهة استثنائية لمحبي الطبيعة.

بالأضافة إلى هؤلاء القطاعات الأربع توجد قطاعات اخرى لم تستغل بعد كقطاع التعدين.

حوافز متفق عليها للاستثمار.

الشركات التي تمت الموافقة على مشاريعها وفقا لهذا القانون، والتي تقرر الاستقرار في جمهورية غينيا الاستوا
سوف تنضم تلقائيا إلى الحوافز التالية.

١. من أجل خلق وظائف جديدة، ستستفيد الشركات من تخفيض في الضريبة العقارية بما يعادل ٥٠٪ من الأ
المدفوعة للموظفين الوطنيين. وستظل النسبة المئوية المشار إليها سارية دون تعديل لمدة ثمانية عشر عاما

٢.من أجل إعداد وتهيئة الموظفين الوطنيين، ستستفيد الشركات من تخفيض في الضريبة العقارية بما يعادل ٠
من تكلفة غير الأجور التي يتم ضخها لتدريب الموظفين الوطنيين للشركة. وتظل النسبة المئوية الواردة سار
لمدة ثمانية عشر عاما.

٣. من أجل تشجيع الصادرات غير التقليدية، ستحصل الشركات على شهادة ائتمان صالحة لدفع أي التزامات مالية و/أو رسوم جمركية ما يعادل ١٥٪ من المبالغ المستحقة في البنوك التجارية لصالح حساب الشركات عن صادرتها الغير تقليدية. ويتعين تقديم شهادة التصدير والدخل للدولة للموارد القادمة منها. من جانب اخر، ستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة وترويج الأعمال بإصدار شهادة ائتمان لصالح الشركة المستفيدة أو لصالح طرف ثالث بالمبلغ المعين للحافز. وتظل النسبة المئوية الواردة سارية دون تعديل لمدة ثمانية عشر عاما.

٤. وبالنسبة للتنمية الإقليمية أو المحلية، ستستفيد الشركات التي تنفذ مشاريع معتمدة في مناطق أو مواقع بعيدة عن المراكز الحضرية الكبيرة بما يلي:

- استرجاع كامل لنفقات البنية التحتية المدفوعة والمطبقة على السنة الضريبية المنسوبة للمصروفات، مع الحق في الإبلاغ عن إمكانية حدوث الخسارة التي يمكن تسجيلها في السنوات اللاحقة.
- استبعاد كامل لدفع أى فئة من فئات الالتزام الضريبي، باستثناء الضريبة العقارية، ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، وغيرها التي تطبق على نشاط الشركة في المناطق النائية.

٥. ومن أجل مشاركة المواطنيين المحليين في رأس مال الشركة التي تمت الموافقة على مشاريعها بموجب هذا القانون، فإن الشركة سوف تستفيد من تخفيض الضريبة العقارية المفروضة بنسبة ١٪ لكل زيادة في نسبة مشاركة المواطنين في رأس المال تقدر ب ٥٠٪. ولحساب هذا الحافز، سيتم تسجيل أي تغيير في مشاركة الأجانب في رأس مال هذه الشركات في وزارة التخطيط من أجل الحفاظ على تسجيل يومى لرأس المال الأجنبي. وستتم مراجعة النسب المئوية الواردة المتفق عليها من قبل اللجنة الوطنية للاستثمار.

إن إنشاء وتأسيس شركات في جمهورية غينيا الاستوائية أصبح متاح حاليا من خلال فكرة النافذة الفريدة للمشاريع التي توفر التنقلات و تتجنب البيروقراطية للاستثمار.

عناوين للتواصل

Holding Guinea Ecuatorial
الشركة الوطنية للاستثمار والشراكة
مبنى أباياك (ABAYAK)، شقة 9، مالابو
جمهورية غينيا الاستوائية,
تليفون: 666710420 (240+)
بريد الكترونى: info@holdingequatorialguinea.com

الجابون

H.E. GUY ROGER NZE
Ambassador of the Republic of Gabon to Egypt

مقدمة

عدد السكان: 671 919 1 نسمة.
اللغة الرسمية: الفرنسية
المساحة: 267.667 كيلومتر مربع
العملة: فرنك أفريقي
الشعار الوطني: الاتحاد - العمل والعدالة

الجابون بلد في وسط أفريقيا حصل على الاستقلال في 17 أغسطس عام 1960. وتشارك دولة الجابون حدودها و التي تغطيها 85٪ من الغابات، مع غينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو برازافيل. ووفقا للمراقبين والمحللين الاقتصاديين، استقرت الحكومة الجابونية، وزاد معدل النمو في عامي 2016 و 2017 بنحو 5.4%، ومؤخراً استقر بنحو 3.9٪ (المصدر البنك الدولي) بسبب الصعوبات المرتبطة بانخفاض سعر برميل النفط، لان الجابون خامس دوله لانتاج البترول في أفريقيا. مع التضخم الذي يتأرجح بنحو 2.5٪، تتمتع الجابون بمؤشر تقييم الأداء (IDH) للتميز النوعي وتحتل (المركز السابع الأفريقي)، ومعدل التسجيل 90 %، و PTB/H البالغ 300 19 دولار$، والقوة الشرائية الكبيرة بما يكفي للتعامل مع الاستهلاك المرتفع للسلع والخدمات.

الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار في جمهورية الجابون

في الجابون ، يرد هذا الإطار القانوني طبقاً للقانون رقم 5/1998 الذي اعتمد تنفيذاً لأحكام المادة 47 من الدستور. ويشكل ميثاق الاستثمار المرفق بهذا القانون الإطار العام لجميع الأحكام الرامية إلى تحسين البيئة المؤسسية والمالية للمؤسسات. وبوجه عام، تهدف الجابون إلى تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد على أساس التنمية المتناغمة للقطاع الخاص والاستثمارات.

قطاعات الاستثمار ذات الأولوية في الجابون:

وقد حددت الجابون عدة قطاعات يمكن أن تتطور فيها العلاقات التجارية بين الجابون وشركائها. الخطة الاستراتيجية للجابون الواعده، منصة الانتعاش الاقتصادي، مستوحاة من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد/ ع بونجو أونديمبا، الذي يدعو إلى تنويع الاقتصاد الجابوني على أساس القطاعات ذات الأولوية بخلاف البترول، مثا الخشب ومشتقاته، والتكنولوجيه الرقمية والطاقة المتجددة والبنية التحتية والإسكان وصيد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية والبناء والهندسة المدنية والبيئة والصحة والتعليم والسدود، وتوصيل الكهرباء للقرى ...

الحوافز المقدمة للمستثمرين:

يمنح ميثاق الاستثمار عدداً من التسهيلات للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في جمهورية الجابون ، في صورة ح القيام بأي نشاط للإنتاج أو الخدمات أو التجارة مهما كانت جنسية المستثمر؛ والمساواة في المعاملة عند ممارس أي نشاط، وحقوق الملكية المرتبطة بالأرض والمباني ومواد التشغيل وتلك المتعلقة بالملكية المنقولة والأوراق الما وبراءات الاختراع والعناصر الأخرى المتعلقة بالملكية الصناعية والملكية الفكرية ، مع الحرص الواجب لإجراءات منح أو حيازة الأراضي وإصدار سندات ملكية الأراضي؛ وقدرة المستثمر الأجنبي على إعادة رأس المال المستثمر والأرباح التي يحققها من استغلاله، فضلا عن إعادة المدخرات من أجور موظفيه الأجانب إلى أوطانهم؛ والحص على العملات الأجنبية، وحرية منطقة الفرنك، وعلى الأخص منطقة(BEAC)؛ وايضاً التطبيق العادل والشفاف لقانون الأعمال المعتمد وفقا لمعاهدة (OHADA)؛ والتطبيق المنصف والشفاف للحق في العمل والحق في الض الاجتماعي الذي تم إعداده وفقا لمعاهدة مؤتمر التأمينات الاجتماعية فيما بين البلدان الأفريقية(CIPRES) ، واستقلال المحاكم المتخصصة واختصاصها المهني.

كما ينبغي إضافة المميزات الضرائبية - الجمركية التي تمنح للمستثمرين بالقطاع الخاص،والتي تحكمها اتفاقيا ثنائية بشأن الضرائب غير المزدوجة والحماية المتبادلة للاستثمارات. كما يحظى المستثمرون في المناطق الاقتصا الخاصة ذات النظام المتميز مثل (المنطقة الاقتصاديةNKOK)، بالمزيد من الفوائد الضرائبية-الجمركية، من خ بيع أو تأجير الأراضي نصف خدميه وسهولة الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء الشركات في خلال 24 ساعة لان كافة الاجراءات التنفيذية عن طريق منفذ الشباك الواحد .

العناوين وجهات الاتصال المفيدة:

- وكالة تشجيع الاستثمارات والصادرات: صندوق بريد 3403 / هاتف 24107653149+ ليبرفيل (الجابون)؛
- الوكالة الوطنية لتعزيز الاستثمار الخاص (ANPI) / هاتف 24101768098+ / 24104582525+ ليبرفيل (الجابون)؛
- المنطقة الاقتصادية الخاصة(NKOK): صندوق بريد 1024 / هاتف: 241060058888/5608/5666+ ليبرفي (الجابون)؛
- وزارة تشجيع الاستثمار الخاص والتجارة والسياحة والصناعة /صندوق بريد 4120 / هاتف: 24101724975 ليبرفيل (الجابون)؛
- وزارة تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة / الهاتف: 24101772607+ ليبرفيل (الجابون)؛
- سفارة الجابون في جمهورية مصرالعربية صندوق بريد 2547 هاتف 20223589622+ / 20223589612+ / 20223589624+ القاهرة (مصر).

جمهورية غانا

H.E. PAUL OKOH
Ambassador of the Republic of Ghana to Egypt

مقدمة

العملة: سيدي -غاني
الناتج المحلي الإجمالي: ٢٠٣,٤١٠ مليار غ ¢ (يونيو ٢٠١٧)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: ٣,٥٪ (ديسمبر ٢٠١٦)،
٦,٦٪ (الربع الأول ٢٠١٧)
التضخم: ١٢,١٪ (يونيو ٢٠١٧)
سعر الصرف: ١,٠٠$- ٤,٤٠ غ ¢ (يوليو ٢٠١٧)
الحد الأدنى للأجور: ٨,٨٠ غ ¢ (٢٠١٧)
عدد السكان:٢٨,٥٧٠,٥٢٣ (مايو ٢٠١٧)
مساحة الارض: ٢٣٨،٥٣٣ كيلومتر مربع (٩٢،٠٩٨ ميل مربع)

لماذا غانا؟

- وجود بيئة سياسية مستقرة داخل المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا، مع وجود مؤسسات ونظم ديمقراطية راسخة لضمان الحكم الرشيد في البلاد.
- قوي عاملة وفيرة ،قابلة للتكيف و سهولة التدريب.
- معدل الحد الأدنى اليومي للاجور البالغ ٨،٨ غ ¢في اليوم (حوالي ٢ دولار أمريكي)
- ١٠٠ ٪ ملكية للشركات الاجنبية
- اعفاء جمركي علي الصادرات المصنفة إلى الولايات المتحدة (بموجب قانون أغوا) وأسواق الاتحاد الأوروبي (بموجب قانون حماية البيئة)
- وسائل نقل متميزة جوا و بحرا مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية
- يتيح الموقع الاستراتيجي والمركزي في غرب أفريقيا الوصول إلى سوق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٥٠ مليون نسمة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياECOWAS)

- تحسين البنية التحتية، مثل شبكة الطرق الداخلية، وإمدادات الكهرباء والمياه، والاتصالات الداخلية والخارجية، فضلا عن مرافق البحر والمطارات
- قاعدة صناعية قائمة في مجالات الإلكترونيات والمواد الغذائية والبلاستيك والملابس والمنسوجات والمجوهرات والمعادن ومعالجة الأخشاب.
- سوق للاوراق المالية (البورصة) ونظام مترابط و قوي من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية
- قطاع خاص متميز بفعالية مستمرة و مفتوح للتعاون مع الشركاء الأجانب
- مشاركة ملتزمة ومتطورة من الجانب الحكومي والقطاع الخاص.
- درجة عالية من السلامة الشخصية
- شعب مضياف جدا

القطاعات ذات الاولوية في الاستثمار

الزراعة
الطاقة
البترول
التعليم
تطويرالبنية التحتية
تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات
الصحة
السياحة
النقل

الاطار القانوني

مركز تشجيع الاستثمار بغانا هي وكالة حكومية مكلفة بموجب قانون GIPC Act ٢٠١٣ [Act ٨٦٥] ، لتشجيع وتعزيز وتسهيل الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الغاني.

الاجراءات

الخطوة ١: التسجيل التجاريلدىإدارةالمسجلالعام

تسجيل و ادراج الشركة في إدارة المسجل العام (RGD) والحصول على مايلي:
- شهادةالتأسيس مع الحصول علي رقم TIN
- قانون الشركة
- شهادةلبدءالأعمال

الخطوة٢: الحد الأدنى من المساهمة في رأس المال

يتطلب من المستثمرين الأجانب الالتزام بقانون GIPC Act ٢٠١٣[Act ٨٦٥]بشأن متطلبات الحد الأدنى للمساهمة في رأس المال سواء نقدا أو في سلع رأسمالية ذات صلة بالاستثمار أو بالجمع بين الاثنين كمشاركة في رأس المال ، حيث تكون على النحو التالي:

رأس المال: - يشارك الاجنبي ب ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي كمشروع مشترك مع شريك غاني الجنسية الذي يشارك بما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال .

- ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي تصبح الشركة ١٠٠ ٪ ملكية أجنبية
- ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للنشاط التجاري العام بحد أدنى ٢٠ من العاملة الغانية الماهرة من قبل شركة مثلها.

*لايوجد حد أدنى من المساهمة في رأس المال للأجانب المهتمين بالقطاعات التالية ؛ التصنيع، تجارةالتصدير، ومحفظةالاستثمار.

١- حساب مصرفي (بنكي): لابد من فتح حسابين (٢) للشركة (أجنبي ومحلي) مع بنك محلي من اختيارك
٢- بواسطة التحويل المصرفي - تفعيل بنك للتحويل المصرفي للحد الأدنى من رأس المال الأجنبي، والتي سيتم تحويلها إلى العملة المحلية (سيديس غانا)لابد من انيتأكيد بنك غانا من هذه المعاملة من خلالالبنك المحلي المعتمد للمستثمر.وبنك غانا بدوره يؤكد هذه الصفقة الي GIPC لأنهاء اجراءات تسجيل الشركة.
٣- حقوق الملكية في صورة سلع رأسمالية: في حالة حقوق الملكية العينية ، اي في شكل الات مستوردة ، معدات و سلع ، يجب ان تكون كل الاوراق الخاصة بتلك الواردات بأسم الشركة المسجلة ، ويثبت ذلك من خلال الاتي ، والذي ينبغي ان يقدم الي مركز تشجيع الاستثمار في غانا GIPCلاغراض التسجيل:
- بوليصة الشحن (النسخ الأصلية)
- شهادة التفتيش الغاني
- فاتورة جمارك الدخول (أصول)
- نموذج الاستيرادIDF
- الفواتير المعتمدة / النهائية
- برهان رأس المال – نموذج رقم (٦) من ادارة المسجلالعام

الخطوة٣: التسجيل في مركز تشجيع الاستثمار في غانا GIPC

ثم يسجل المستثمر في مركز تشجيع الاستثمار في غانا GIPC (بعد دفع الرسوم المطلوبة) لانهاء الاجراءات ، ويستغرق هذا الإجراء خمسة (٥) أيام عمل ، علي شرط أن تكون استمارات التسجيل وجميع الاوراقالمطلوبة صحيحة.

* شرط التجديد: يسمح ،القسم ٢٤ (٣) من قانون GIPC لعام ٢٠١٣ (القانون ٨٦٥) ، بالتجديد مع المركز كل عامين (٢).

كما نشجع الشركات الغانية كليا التسجيل مع GIPC للاستفادة من الحوافز المنصوص عليها فيقانون GIPC ٢٠١٣ (القانون ٨٦٥).

الخطوة ٤: التسجيل لدى هيئة الإيرادات في غانا (GRA)

يجب على جميع المؤسسات التسجيل مباشرة مع هيئة الإيرادات في غانا (GRA) لأغراض الضريبة القانونية مثل الضرائب،والخصومات والإعفاءات.

الخطوة ٥: شهادة تقييم الأثر البيئي

يجب على الشركات التسجيل والحصول على تصريح بيئي من وكالة حماية البيئة (EPA).

حوافز الاستثمار:

- إعفاءات الرسوم الجمركية للسلع والمعدات الرأسمالية للشركات حرية تنفيذ مشاريعها باستيراد المصنع والآلات والمعدات ذات الصلة. ويمكن اعفاء البنود ذات التصنيف الصفر و المميزة تلقائيا وبشكل مباشر من خلال قطاع الجمارك هيئة الإيرادات غانا GRA.
- حصص المهاجرين التلقائية اعتمادا على رأس المال المدفوع يجب على جميع المؤسسات والشركات المملوكة بالكامل لغانين و الشركات التي لديها شراكة أجنبية و يسعونللحصول على تسهيلات حصص المهاجرين فيما يتعلق بالموظفين اجانب (الخبراء) لأعمالهم، تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ذات الصلة المحددة بموجب المادة ٣٥ من القانون ٨٦٥ طلب حصص المهاجرين ، عن طريق خطاب يقدم الي GIPCمع بعض المستندات الاخري ذات الصلة .
- حوافز الاستثمار الاستراتيجية وبموجب المادة ٢٦ (٤)من قانون GIPC ٨٦٥، يمكن التفاوض بشأن مجموعات حوافز محددة، بالإضافة إلى الحوافز والمنافع المتاحة بموجب تشريعات مختلفة، على سبيل المثال ، قوانين الجمارك والضرائب.
- بعض الضمانات للشركات

جلب عملة قابلة للتحويل من خلال البنوك المعتمدة
> يمكن تحويل الايرادات و الارباح بعد خصم الضرائب الي بلد المستثمر
> المدفوعات الخاصة بخدمة القروض للقروض الأجنبية
> رسوم نقل التكنولوجيا
> تحويل العائدات من بيع أو تصفية الاستثمار
> ضمان ضد نزع الملكية

جهات الاتصال المفيدة

وللحصول على معلومات إضافية عن هذه الفرص وغيرها من الفرص الاستثمارية في غانا، يرجى منكم الاتصال بما يلي:

١-الرئيس التنفيذي
مركز تشجيع الاستثمار في غانا
BOX: M193 Accra, Ghana
Tel: +233302665125-9
E-mail: info@gipcghana.com

٢- قسم ترويج التجارة والاستثمار
سفارة غانا
العنوان: 6 شارع طنطا – العجوزة
Tel: +202-33032290
Fax: +202-3032292
Mobile: +201012220540

جمهورية غينيا

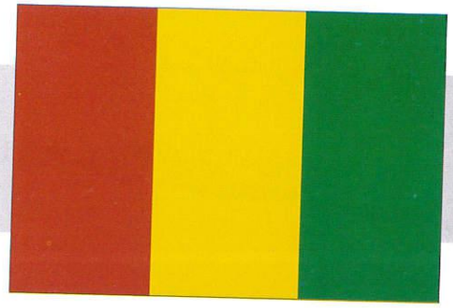

H.E. SORIBA CAMARA
Ambassador of the Republic of Guinea to Egypt

مقدمة

العاصمة: كوناكري
المساحة: 245.857 كم 2
عدد السكان: اثني عشر (12) مليون نسمة
الموقع الجغرافي على القارة: غرب إفريقيا
لدى غينيا فتحة واسعة من الغرب على المحيط الأطلسي (حوالي 300 كم من الشريط الساحلي). و لديها شواطئ جميلة وميناء كبير مجهز بمعدات حديثة في العاصمة كوناكري

قطاعات الاستثمار ذات الأولوية

١- الزراعة:
يقدرأن أكثر من ٦٠٪ من سكانها يعملون في الإنتاج الزراعي. كما تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ب ٨ ملايين هكتار،وهناك مساحة ٣ ملايين هكتار مزروعة

٢- المناجم:
يعد التعدين القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي. تمتلك غينيا أكبر منجم للبوكسيت في العالم (٤٠ مليار طن). وتقدر صادراتها ب ١٧ مليون طن سنويا. والمواردالمعدنية الأخرى هي: الماس ، مع احتياطيات تقدربنحو ٣٠٠ مليون قيراط والحديد والذهب. يمثل القطاع وحده ٨٠ ٪ من عائدات التصدير في غينيا ، بالإضافة إلى ذلك ، هناك حوالي عشر عمليات تنقيب قيد التنفيذ لتأكيد من وجود النفط والغاز.

٣- الطاقة:
تمتلك غينيا أكبر احتياطي كهرومائي (٦،٦٠٠ ميجاوات) في غرب إفريقيا، لكن لا تستغل هذه الطاقة الا قليلا, جدير بالذكر أن إمكانات التنمية الكهرومائية مثيرة للإعجاب في غينيا. و هناك عدة مشاريع قيد الدراسة.

٤- البنية التحتية
٥- تكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصالات

الاطار القانوني للاستثمار

الاطار القانوني للشركات
ينص القانون الغيني على الأنواع التالية من الشركات:
- الشركات العامة المحدوده
- الشركة ذات مسؤولية محدودة
- المشروعات المشتركة
- الملكية الوحيدة
- مجموعات المصالح الاقتصادية
- الفروع

و في نوفمبر سنة ٢٠٠٠, صدقت غنيا على معاهدة تنسيق قانون الاعمال في إفريقيا والتي تهدف إلى ضمان الحماية القانونية للأعمال التجارية.
- يجب أن يلتزم المستثمرون بالقوانين والأنظمة المعمول بها في جمهورية غينيا.
- يجب أن يلتزم المستثمرون بالمعايير الدولية لمنتجاتهم ، وخدماتهم ، وبيئة العمل ، حيث يمكنهم استكمال التشريعات.
- يجب على المستثمر تطبيق مبادئ العمل الدولي وحقوق الإنسان ، بما في ذلك معايير ISO
- يجب أن يساهم المستثمرون في تأهيل الموظفين الوطنيين و أن يعززوا نقل التكنولوجيا. كما يجب أن يستثمروا في المقام الأول, الموار الوطنية المحلية و أن يتعاملوا مع المقاولين المحليين
- يجب أن يساهم المستثمرون في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات التي تتم فيها الأعمال التجارية ، والتأهيل المهني للموظفين المحليين.
- بالنسبة للعمل الذي لا يتطلب مؤهلاً محدداً ، سيقوم المستثمر بتوظيف قوة عمل محلية بشكل حصري.

بالنسبة للوظائف التي تتطلب مؤهلاً ، سيقوم المستثمرون في المقام الأول بتوظيف قوة عاملة محلية عندما يكونون على نفس القدر من الكفائة.

الحوافز المقدمة:

إنشاء شركة:

حرية العمل الحر في غينيا مضمونة لكل من المواطنين الغينيين والأجانب. تم تبسيط الخطوات والإجراءات اللازمة لبدء عمل تجاري أو تأسيس شركة (بفضل إنشاء متجر شامل) ، وتم إنشاء المؤسسات (ولا سيما وكالة ترويج الاستثمارات الخاصة). (APIP) لدعم المطورين والمشغلين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة في البلاد.

تأمين الاستثمار:

قد تحسن مناخ الاستثمار بشكل كبير في المجالات الاقتصادية والمالية والقانونية والتنظيمية ، نتيجة لقانون الاستثمار ، وقانون الأراضي ، والقانون الجمركي ، وقانون الضرائب العام ، وقانون التعدين ، والقانون المتعلق بالخدمات المصرفية. ويمكن للمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص أن يمتلكوا بحرية ما يصل إلى ١٠٠٪ من الأسهم أو أسهم الشركات التي ينوون إنشاؤها في غينيا. الاستثمارات في كل القطاعات التي تطبق فيها أحكام هذا القانون, تتم بحرية. يمتلك المستثمر المنتظم بانتظام في جمهورية غينيا حرية اقتصادية وتنافسية كاملة. وللمستثمر حرية كاملة فيما يلي:

- الحصول على الأصول والحقوق والتنازلات من أي نوع لأنشطته متى دعت الضرورة ، مثل الأرض والممتلكات والتجارة والصناعية والحراجة ؛
- التمتع بالسلع والحقوق المكتسبة ؛
- اختيار الأساليب التقنية والصناعية والتجارية والقانونية والاجتماعية والمالية ، وفقا للقوانين واللوائح ؛
- اختيار الموردين ومزودي الخدمات والشركاء ؛
- المشاركة في المناقصات العامة في جميع أنحاء البلد ؛
- اختيار سياسة إدارة الموارد البشرية وتنفيذ بحرية توظيف الموظفين ، مع الامتثال الصارم للوائح والاتفاقات المعمول بها.

يتلقى المستثمرون الأجانب في غينيا نفس معاملة المستثمرين المحليين. يتمتع المستثمرون ، بغض النظر عن جنسياتهم ، بالحماية من أي إجراءات للتأميم أو نزع الملكية أو الاستيلاء على الأعمال ، باستثناء مصلحة عامة مُنشأة على النحو الواجب ومع دفع تعويض عادل مقدمًا.

تخضع لعملية تحويل الضرائب ، عمليات نقل الأصول المتعلقة بالاستثمارات, مجانية. يحق للمستثمرين الأجانب أن يحولوا أرباحها إلى الخارج دون إذن مسبق وبالعملة التي يختارونها ، والأموال المتعلقة بالمدفوعات الجارية ، وأرباح ما بعد الضريبة ، وأسهم فوائض التصفية ، وحفظ الموظفين المغتربين ، والدخل المكتسب ، وتعويض الموظفين المغتربين.

الترتيبات الضريبية والجمركية:

١- مرحلة التأسيس

خلال مرحلة التأسيس التي لا يجوز أن تتجاوز ثلاث (٠٣) سنة ، من تاريخ أول استيراد لمعدات المشروع ، فإن أي شركة مؤهلة للمعالجة الخاصة لقانون الاستثمار لها المزايا التالية:

أ) للرسوم الجمركية:

الإعفاء من الرسوم والضرائب ، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة (VAT) على استيراد المعدات والمواد ، باستثناء المركبات الآلية المصممة لنقل الأشخاص ، باستثناء التسجيل الضريبي (TE) بمعدل ٠,٥ ٪ و رسوم المعالجة والتصفية (RTL) بنسبة ٢٪ على قيمة CIF

ب) تحت الضريبة المحلية:

الإعفاء من الضريبة التجارية ، من ضريبة الأملاك العقارية الفريدة ، من الدفعة الإجمالية ، من ضريبة التلمذة الصناعية ، باستثناء المساهمة البالغة ١٥٪ في تمويل التدريب المهني

٢- مرحلة الإنتاج:

خلال دورة حياة المشروع الذي تم إنشائه ، تخضع المواد الخام أو المدخلات المستوردة في إطار دورة الإنتاج إلى ٢ من RTL لقانون ضريبة ٦٪ وضريبة القيمة المضافة ١٨٪. ومع ذلك ، تطبق أحكام التعرفة الجمركية إذا كانت أ ملائمة للمستثمر

العناوين المفيدة و جهات الاتصالات:

سفارة جمهورية غنيا في القاهرة

العنوان: 1 شارع مسعود- طريق الأسكندرية الصحراوي - الجيزة.

تلفون: 0238387723

الفاكس: 02 38387725

البريد الإلكتروني:

ambaguicaire@mae.gov.gn

ambassadeguinee_egypte@yahoo.fr

موقع وكالة ترويج الاستثمار:

www.apip.gov.gn

www.invest.gov.gn

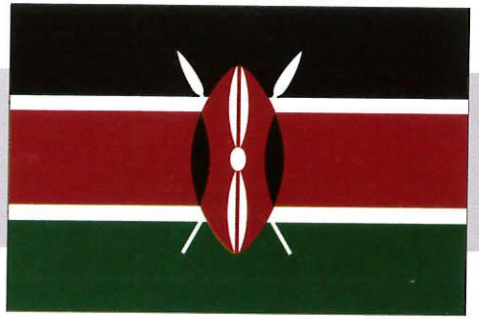

كينيا

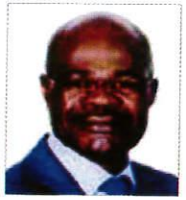

H.E. JOFF OTIENO
Ambassador of the Republic of Kenya to Egypt

عدد السكان: 47 مليون نسمة
اللغة الرسمية: الإنجليزية
المساحة: 580367 كم مربع
العملة: الشلن الكينى

مقدمة

تقع كينيا فى الشرق الأفريقى و تشارك الحدود مع أثيوبيا و الصومال و جنوب السودان و تنزانيا و أوغندة بساحل على المحيط الهندى. حصلت كينيا على الاستقلال فى 1963. لقد أجرت كينيا إصلاحات سياسية وهيكلة واقتصادية هامة دفعت إلى حد كبير النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية والمكاسب السياسية على مدى العقد الماضي.

وفقا لمؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2018، صنفت كينيا بين المراكز الثلاثة الأولى في أفريقيا. كينيا هي واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ويتوقع لها معدل نمو حوالي 5.8 ٪ في 2018 (البنك الدولي). القطاعات الرئيسية للاقتصاد تشمل الزراعة والتصنيع والعقارات والخدمات.

كينيا كوجهة للاستثمار

- كينيا تقدم فرصا فريدة وتصل إلى حد تنافسى فى المنطقة كموقع متميز للاستثمارات.
- تعد كينيا المحور الاقتصادي لشرق و وسط أفريقيا.
- سوق محلية كبيرة تضم أكثر من 47 مليون شخص كما أن لديها وصول ضخم إلى الأسواق التالية:

- الوصول إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) التي تتألف من 20 دولة عضو و يزيد عدد سكانها عن 440 مليون نسمة.

الوصول إلى سوق تجمع شرق إفريقيا (EAC) الذي يقدر عدد سكانه بأكثر من 140 مليون شخص فى ست دول (كينيا وبوروندي ورواندا وتنزانيا وأوغندا وجنوب السودان) مدعوما باتحاد جمركي وبروتوكول السوق المشتركة

- يسمح قانون النمو والفرص في أفريقيا (AGOA) بالوصول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية (الولايات المتحدة) دون رسوم أو حصص لأكثر من 6000 منتج

- توافر قاعدة موارد بشرية ذات مهارات عالية.
- قطاع خاص راسخ و حيوي.
- الاقتصاد حر و متنوع و قوي.
- رسوخ البنية التحتية الاجتماعية والمادية.
- العضوية في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) والوكالة الأفريقية للتأمين التجاري (ATIA).

الاطار القانونى الذى يحكم الاستثمار

- الإطار القانوني منصوص عليه في قانون تشجيع الاستثمار لعام 2004. وينص القانون رقم 6 لعام 2004 أيضا على إنشاء هيئة الاستثمار الكينية كهيئة قانونية تتمثل مهمتها في تعزيز وتيسير الاستثمارات الخاصة في كينيا للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء.
- تقدم هيئة الاستثمار الدعم إلى الشركات الأجنبية والمحلية التي تتطلع إلى الإنشاء أو التوسع في كينيا من خلال تقديم خدمة متكاملة ومساعدة في الحصول على التراخيص وتصاريح الدخول اللازمة بالإضافة إلى ربطهم بمقدمي المرافق و الخدمات.

- الإطار القانوني لتسجيل شركة منصوص عليه ومنظم بقانون الشركات لسنة ٢٠١٥ المتاح على الموقع www.Kenyalaw.org.

- قامت كينيا بعمل اتفاقيات لتشجيع الاستثمار وحمايته مع عدد من البلدان وتتفاوض حاليا بشأن عدد من البلدان الأخرى.

قطاعات الاستثمار ذات الاولوية

كينيا لديها مجموعة جاهزة من الفرص الاستثمارية المتاحة فى قطاعات التصنيع الزراعى و تكنولوجيا المعلومات البنية التحتية و هى كالتالى:

- الزراعة - تصنيع و تعبئة الفاكهة و اللحوم و مشاريع الرى المتعدد الاستخدام
- الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات (ICT) - تعهيد العمليات التجارية و مدينة كونزا التكنولوجية
- تطوير النقل و المواصلات و ميناء و ممر لامو – الطرق العادية و السريعة - محطات الحاويات والكبارى
- التصنيع - مشاريع المنطقة الاقتصادية الخاصة – انتاج الزجاج و الاسمنت

- بناء السدود للرى و الصرف المتعددة الاستخدام و ادارة المخلفات
- مجالات أسواق البيع بالجملة و التجزئة
- الخدمات الصحية – أسرة المستشفيات - تأجير المعدات وتحسين البنية التحتية
- مشاريع البناء والتشييد العقارية
- مشاريع الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- المدن و المنتجعات السياحية و مراكز المؤتمرات
- المدن الجامعية و بيوت الطلبة
- الخدمات المالية - المؤسسات المالية و المراكز المالية

الحوافز المقدمة للمستثمرين المحتملين

تعد كينيا اقتصاد سوق حر ولا يوجد به قيود على الاقتراض و تحويل الارباح والقروض ورأس المال والمشتريات الأجنبية باستثناء بعض قطاعات معينة. هناك عدد من الحوافز الضريبية المتاحة، تغطي بشكل رئيسي الإعفاءات من الرسوم وضريبة القيمة المضافة على المعدات الرأسمالية والآلات التي سيتم استخدامها في المشاريع الاستثمارية.

وتشمل الحوافز الأخرى خصومات رأس المال وبدلات الاستثمار، ويمكن الاطلاع على تفاصيلها على الموقع www.kra.go.ke.

يتم منح الحوافز على أساس كل حالة على حدة وتتم الموافقة عليها من قبل وزارة المالية. و تساعد هيئة الاستثمار في التقدم للحصول على الحوافز بناء على طلب من المستثمر.

تتوفر الحوافز في المجالات التالية:

- برنامج التصنيع بموجب سند مالى
- برنامج مناطق تجهيز الصادرات
- التنازل عن الجمارك و ضريبة القيمة المضافة على واردات المواد الخام لغرض الانتاج للتصدير
- معدلات الاستهلاك متحررة
- ترحيل الخسارة لسنوات مقبلة
- السلع الراسمالية والخامات الاساسية بدون قيمة فى التصنيف
- السياحة
- ضريبة الشركات للشركات التى تقوم باصدار عروض عامة مبدئية فى بورصة نيروبى للاوراق المالية
- أجهزة الكمبيوتر معفاة من الجمارك
- تنازل عن القيمة المضافة على المواد الخام لتطوير البنية التحتية

عناوين و تليفونات مفيدة:

المكتب الرئيسى لهيئة الاستثمار الكينية

تليفون: 0730104200 (+254)

البريد الالكترونى: info@investmentkenya.com

موقع على الانترنت: www.invest.go.ke

غرفة التجارة والصناعة الوطنية الكينية

تليفون: 3140169 +254-020-2402833

البريد الإلكتروني: info@kenyachamber.or.ke

الموقع الالكترونى: www.kenyachamber.or.ke

جمعية كينيا للمصنعين

تليفون: +254-202-324817

البريد الإلكتروني: info@kam.co.ke

موقع الويب: www.kam.co.ke

ليبيريا

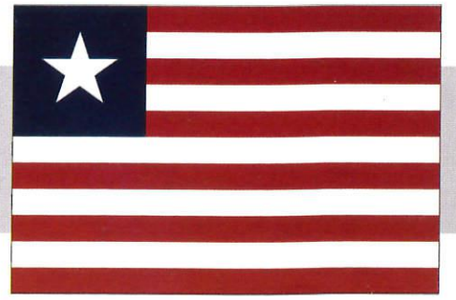

H.E. EDWIN FASEYEN SELE
Ambassador of the Republic of Liberia to Egypt

مقدمة

تقدم ليبيريا اليوم واحدة من افضل فرص الاستثمار فى افريقيا, حيث توفر الدولة المناخ الضروري لجذب المستثمرين متضمنا نظام الضرائب, و سهولة انشاء استثمارات و عودة رأس المال الى الوطن.
بعيدا عن الدافع المحلى , فأن ليبيريا قفزت الى السوق شبه الاقليمي لاتحاد نهر المانو (بتعداد سكانه البالغ ٤٠ مليون نسمة) و السوق الاقليمي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (لاكثر من ٣٥٥ مليون نسمة) ان الارض البكر الغير مستغلة تخلق قوى عاملة متلهفة و متاحة و سهلة التدريب. خطة التوسع و التطوير الليبيرية تقدم نواحى استثمارية متعددة فى تطوير البنية الاساسية و الزراعة و السياحة بشكل غير مسبوق فى الاقليم.
ان مناخنا يشجع على الزراعة كما ان الغابات الكثيرة و توفر المياه يوفران اساسا لزيادة النمو الزراعى فى منتجات سلسلة القيم (الامدادات) مثل الاستزراع المائى, المزارع السمكية, البستنة,زيت النخيل, الكاكاو, الكاسافا, الخ . و بالاضافة الى صناعة و انتاج منتاجاتنا مما يوفرالكثير من الفرص للمستثمرين.

ان زيادة معدل الاستيراد الحالى هو دليل علي حيوية الاسواق.. تنفق ليبيريا سنويا اكثر من ٨٠ مليون دولار امريكي لاستيراد الاغذية الاساسية ,الغير شاملة الامدادات الغذائية الاخرى. تريد ليبيريا عكس هذا الاتجاه فلطالما كانت الدولة موهوبة و متميزة بمستنقعاتها و اراضيها الخصبة لزراعة الارز و غيره الكثير من المزروعات التى نستهلكها.

لماذا نستثمر في ليبيريا

هناك العديد من الاسباب للاستثمار فى ليبيريا, و اليك اهم عشرة اسباب كما يلي:

١. وسيلة للدخول الى السوق الاقليمي: لدى ليبيريا منفذ الى اكثر من ٣٣٥ مليون مستهلك عن طريق المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا و كعضو مؤسس لاتحاد نهر المانو والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فان ليبيريا تتمتع بمنفذ متميز لدى هذه الاسواق.

٢. عمالة منخفضة التكاليف: تتمتع بوفرة الشباب
٣. اقل تقييد على ارباح اعادة راس المال الى الوطن و لا صعوبات على تغيير العملة
٤. الاستقرار السياسى
٥. دعم نظام الضرائب
٦. الاسواق العالمية: تتلقى ليبيريا معاملة مميزة عبر الاتحاد الاوروبي فيما عدا مبادرات الاسلحة. فالبنك الاوروبى يمنح بدون رسوم و فى معظم الحالات حصص مجانية مما يتيح منفذ للسوق الاوروبي. كما تتمتع ليبيريا بمعاملة مميزة تحت النمو الافريقى و قانون الفرص الذى يقدم منفذ مميز للسوق الامريكي المتاح خارج اتفاقية التجارة الحرة.كما تحظى ليبيريا باتفاقية الاستثمار و التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية كما لدى ليبيريا منفذ مع الاسواق الاسيوية و الافريقية خارج المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

الطرق الثلاثة للاستثمار في ليبيريا

عادة ما يسلك المستثمرين الراغبين فى الاستثمار فى ليبيريا واحدا من هذه الطرق الثلاثة.

١- العمل الاساسى (لا يتطلب حافز)
- لا يأمل المستثمر فى الحصول على اى حافز من الحكومة الليبيرية
- عادة للمشروعات الصغيرة برأس مال اقل من ٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي كما تخضع بعض المشاريع الاكبر لهذا التصنيف
- قد يطلب تقديم تراخيص و تصريحات معينة

٢. حافز استثمارى خاص
- عادة للمشاريع التى تستثمر اقل من ١٠ مليون دولار امريكي و تطلب حافز حكومى
- تستغرق ٣ اسابيع للحصول علي الحافز
- اسراع العملية متوفر عبر LNIC اللجنة القومية الليبيرية للاستثمار-للاستفسار و مزيد من المعلومات برجاء الاتصال باللجنة

٣. الامتيازات للمشاريع التى تستثمر اكثر من ١٠ مليون دولار امريكي و تطلب المزيد من الاهتمام من الحكومة
مجالات ذات الاولوية في الاستثمار
يمكن ادخال الحوافز الاستثمارية للمستثمرين الاجانب و المحليين للمشروعات الاستثمارية المتخصصة. الاعفاءات و الاستقطاعات الممكنة مذكورة فى جزء رقم ٢٠٤ بقانون تعديل الضرائب لعام ٢٠١٦.
الحوافز الاستثمارية متاحة للاستثمار فى المجالات التالية:

السياحة	تكنولوجيا المعلومات
البنية التحتية	البنوك
الطاقة	الدواجن
المستشفيات و الطب	البستنة
الاسكان	التصدير
المواصلات	الزراعة

الاطار القانوني للاستثمار

متطلبات استثمار رأس المال:
على الاقل ٥٠٠,٠٠٠,٠٠ دولار امريكي للمستثمرين الاجانب و المحليين.
فى حالة الاستثمار لبناء مستشفى او عيادة طبية فان رأس المال المستثمر يجب الا يقل عن ٥٠,٠٠٠ دولار امريكي.

الاستثمارات الاكبر من ١٠ مليون دولار امريكي, تتطلب التفاوض لاتفاقية الامتياز الخاضعة لقانون لحماية المستثمر. الاستثمارات فى مناطق الاولوية تتمتع بحافز مميز من الحكومةIMCC برئاسة لجنة الاستثمار القومية . تتمتع ليبيريا باحتياطي استراتيجي من المعادن الاستخراجية و لديها اتفاقية الامتياز طويلة الامد الموقعة منذ منتصف ١٩٢٠عندما وقعتها فايرستون لمزرعة المطاط و منذ ذلك الوقت و تم اكتشاف و استغلال الموارد الطبيعية لليبيريا خلال اتفاقيات الامتياز وو قد ساهمت الايرادات الناتجة من تصدير الموارد غير المصنعة فى زيادة النمو القومى و التطور.

هناك امتيازات اخرى في ليبيريا تشمل Golden Veroleum, ,زيت النخيل الاستوائىSime Darby, ArcelorMittal, الاتحادالصيني , مطاط كافالا , شركة ليبيريا الزراعية, العنقود الغربي , و غيرهم.
علاقات العمل و الاتصال بين الحكومة و اصحاب الامتيازات تخضع للمعايير الدولية خلال ثلاث طرق اساسية: قانون المجلس القومى للامتيازات وقانون لجنة الامتيازات و التدابير العامة PPCC ومبادرة النزاهة الصناعية EITI مما يضمن النزاهة و الشفافية للمستثمرين.

العناوين المقيدة

للاستعلام عن كيفية الاستثمار و بدأ مشروع او عمل في ليبيريا , يرجي الاتصال بسفارة جمهورية ليبيريا بالقاهرة:
22 شارع النخيل, المهندسين, الدقى
القاهرة, مصر
تليفون: 20237626794+
20237622982+
فاكس رقم: 20237627194+
ايميل: liberiaembassycairo@yahoo.com

جمهورية مالاوي

H.E. CAROLINE C.S. BWANALI-MUSSA
Ambassador of the Republic of Malawi to of Egypt

مقدمة

مالاوي بلد غير ساحلية تقع في جنوب شرق افريقيا وتعرف بتضاريسها المرتفعة التي يقسمها الوادي المتصدع الكبير وبحيرة مالاوي الهائلة. تقع النهاية الجنوبية للبحيرة داخل حديقة بحيرة مالاوي الوطنية ، وهى ماوي للحياة البرية المتنوعة من الأسماك الملونة إلى قرود الرباح. وتبلغ مساحة مالاوي ١١٨,٥٠٠ كيلومترا مربعا ، وتحدها زامبيا من الشرق وموزامبيق من الجنوب والجنوب الغربي ، وتنزانيا من الشمال والشمال الغربي. و ترتبطة مالاوي بالمحيط الهندي عن طريق دار السلام في تنزانيا (حيث تمتلك مالاوي ميناء جاف) ، عبر موزامبيق (باستخدام ميناء ناكالا ٨٧٦ كيلومترا- وميناء بيرا ٧٠٠ كيلومترا). ويبلغ مجموع سكان مالاوي حوالي ١٨,٠٠٠,٠٠٠ شخص.

لماذا تستثمر في مالاوي

١. المؤسسة الاستثمارية المبسطة: مالاوي تدير مركز خدمة المحطة الواحدة من خلال وزاره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث يحصل المستثمرون علي جميع متطلبات الاستثمار اللازمة تحت سقف واحد في اقل من خمس ايام.
٢. الاستقرار السياسي والأمن: ليس لمالاوي تاريخ من الحرب الاهلية ولها ديمقراطية نابضة بالحياة.
٣. الاقتصاد المحرر والتزام السياسي: أسعار الفائدة المحددة في السوق وسعر الصرف العائم. دعم الحكومة لنمو القطاع الخاص وتنميته من خلال الإصلاحات والاستثمارات الاستراتيجية المشتركة والمشاريع المتكاملة.
٤. سوق العمل التنافسية: مالاوي تفخر بأنها كبيرة ، المتعلمين تعليما عاليا ، المهرة ، الاعمال الدؤوبة ، وتدريب القوي العاملة الناطقة باللغة الانجليزيه المدربين داخل البلاد وفي المؤسسات بجميع انحاء العالم.
٥. الوصول التفضيلي إلى الأسواق: وقعت مالاوي علي عدد من الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف كجزء من سياستها التجارية. وتتيح هذه الفرص الوصول التفضيلي إلى الأسواق العالمية في اطار الكوميسا و الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي و قانون النمو والفرص في أفريقيا.
٦. فرص الاستثمار غير المستغلة: مالاوي هي منجم للذهب ، يغمرها الفرص الاقتصادية غير المستغلة التي تنتظر الاستكشاف.

٧. المناخ الصديق للمستثمر: مالاوي تقدم وجهة جذابة بشكل متزايد للمستثمرين الأجانب ، مع حزمة الحوافز الضريبية التنافسية للمستثمرين ذات القدرة التنافسية. البلد طرف في اتفاقات حماية المستثمرين وأصبحت من أكثر الأماكن تنافسية للقيام باعمال تجارية في المنطقة.
٨. سهوله الوصول: مالاوي لديها اتصالات حديثة ، رحلات طيران يومية والوصول إلى الأسواق الاقليمية والدولية.
٩. الاقتصاد المتنامي: وقد اظهر البلد اتجاها تصاعديا في النمو الاقتصادي منذ ٢٠٠٧.
١٠. تطوير البنية التحتية: شهدت مالاوي تطويرا هائلا للبنية التحتية في السنوات العشر الاخيرة في قطاعات مثل النقل وتطوير الممتلكات.

قطاعات الاستثمار ذات الاولوية

تشمل القطاعات ذات الاولويه ما يلي:

١. الزراعة والاعمال التجارية الزراعية (ولا سيما أضافة القيمة للسلع المحلية ومشاريع استبدال الواردات)
٢. السياحة
٣. الطاقة
٤. الصناعة العامة
٥. الصحة
٦. التعليم
٧. تكنولوجيا المعلومات
٨. النقل
٩. تطوير البنية التحتية
١٠. الانشطة الترفيهية

مالاوي ليست فقط مكانا عظيما للقيام باعمال تجارية ؛ بل هو أيضا مكان عظيم للزيارة والمتعة. ويقدم البلد تجارب فريدة من نوعها للسياح. وتغطي المياه نسبة ٢٠٪ من سطح البلد ، أطول مسطح مائي هو بحيرة مالاوي ، التي تمتد عبر طول البلد. بحيرة مالاوي هي واحدة من أكبر المسطحات المائية العذبة في العالم ، تحمل العدد الأكثر تنوعا من أنواع الأسماك (أكثر من ٨٠٠ نوعاً). تقدم البحيرة بيئة لا تقاوم ووضع لمختلف الرياضات المائية ومشهد جميل جدا للمصطافين.

ولدي مالاوي خمسة منتزهات وطنية ومحميات للحياة البرية حيث يمكن مشاهدة أنواع مختلفة من الحيوانات البرية بما فيها «الخمسة الكبار». بالنسبة لأولئك الذين يحبون تسلق الجبال فان مالاوي توفر تجارب لا تنسي. تقدم مالاوي فرصا استثمارية جذابة في مجالات السياحة والضيافة والعديد من القطاعات.

الإطار القانوني للاستثمار

يخضع اطار الاستثمار في مالاوي أساسا لقانون تشجيع الاستثمار والتصدير الصادر في ٢٠١٢ و الذي ينشئ أيضا مركز مالاوي للاستثمار والتجارة (MITC). المؤسسة مكلفة باجتذاب الاستثمارات إلى مالاوي وتشجيع الصادرات إلى الأسواق الدولية. يعمل المركز تحت اشراف وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ، وهي مؤسسة السياسة المسؤولة عن الاستثمار والتجارة.

يوفر الإطار القانوني لمالاوي المبادئ التوجيهية التالية بشان الاستثمارات:

١. يمكن للمستثمر الأجنبي الاستثمار في اي قطاع من الاقتصاد ما لم تعلن الوزارة المسؤولة خلاف ذلك ؛
٢. يمكن للمستثمرين الأجانب امتلاك أراض بموجب ترتيبات الإيجار ؛
٣. يمكن للمستثمر الأجنبي تسديد المدفوعات الدولية علي القروض والفوائد دون اي قيود. يسمح أيضا بالمدفوعات غير المقيدة علي عقود الادارة والعوائد والامتياز وما إلى ذلك. والشرط هو انه يجب تسجيل راس المال الاستثماري لدي بنك احتياطي مالاوي (البنك المركزي بمالاوي) عند تسجيل الاستثمار ؛
٤. يمكن للمستثمرين الأجانب ان يحولوا أرباحهم وحصص أرباحهم بالكامل ما دامت استثماراتهم مسجله لدي بنك احتياطي مالاوي ؛
٥. يمكن للمستثمرين الأجانب إلغاء ١٠٠ ٪ من الاستثمار كما وعندما يرغبون في ذلك ؛
٦. ولا يضطر المستثمرون الأجانب إلى الدخول في شراكة ، و بالتالي يمكنهم الاستثمار مباشرة وامتلاك مصالحهم الاستثمارية بالكامل ؛
٧. يحمي دستور جمهوريه ملاوي المستثمرين الأجانب من خلال ضمان عدم تاميم الدولة للأصول.

التكاليف والرسوم الرئيسية:

أ. شهادة الاستثمار: رسوم الاجراءات ٢٠٠ دولار أمريكي ورسوم إصدار ٨٠٠ دولار أمريكي.
ب. تصريح الاقامة التجارية: رسوم الاجراءات ١٠٠ دولار أمريكي ورسوم إصدار ٢,٠٠٠ دولار أمريكي ؛ صلاحية لمدة ٥ سنوات.
ت. التسجيل الضريبي المحلي: رسوم الاجراءات من ٥,٠٠٠ كواتشا مالاوي.

الحوافز

الحوافز العامة:

أ. البدلات الضريبية من مختلف الأنواع
ب. الخسارة المرحلة (٦ سنوات)
ت. بدل المساهمات الاجتماعية

حوافز القطاع الخاص:

أ. التصنيع الزراعي: معفاة من الضرائب لمده ١٠ سنوات والحد الأدنى لراس المال ٥ مليون دولار أمريكي.
ب. الاستثمار الأجنبي المباشر: النفقات الراسمالية القابلة للمطالبة فيما يتعلق ببناء السدود والحواجز واعداد الأراضي ؛ إعفاءات من رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة والضريبة غير المباشرة علي بعض مواد البناء.
ت. قطاع الطاقة: توليد الطاقة وتوزيعها ، معفاه من الضرائب لمدة تصل إلى ١٠ سنوات والحد الأدنى لراس المال ٣٥ مليون دولار أمريكي.
ث. السياحة: رسوم الاستيراد ، والضرائب غير المباشرة ، وضريبة القيمة المضافة مجانا علي الفنادق والنزل والأكواخ > ٥٠ غرف ، الاستيراد المعفى من الرسوم الجمركية لمعدات ومواد معينه لمرفق المؤتمرات الاستيراد المعفى من

الرسوم الجمركية لمعدات ومواد معينة لمرفق المؤتمرات >٢٠٠.
ج. النقل والتعدين والخدمات المصرفية والتعليم والصحة: معفاة من الرسوم الجمركية علي استيراد المعدات الراسمالية وملحقاتها.
ح. التصدير: معفاة من ضريبة القيمة المضافة ، ٢٥ ٪ بدل النقل ، مرفق منطقة تجهيز الصادرات التي يتم فيها استيراد المواد الخام معفاة من الرسوم الجمركية.

السلع والسلع الاساسية الجاهزة للتصدير

التبغ (السلع الاساسية) والسجائر والبازلاء وفول الصويا والشاي والبلاستيك والمنتجات البلاستيكية والقطن والبن والخشب الرقائقي والأسماك (البلطي) والسكر المكرر والفول السوداني والفاصوليا.

عناوين وجهات اتصال مفيدة

سفارة مالاوي في القاهرة
العنوان: فيلا 70، شارع البستان، مجاورة 3، الحي العاشر، الشيخ زايد، الجيزة، القاهرة.
هاتف: 2038956242+
فاكس: 2038956830+
البريد الإلكتروني: malawiembcairo@gmail.com
cairo.malawimission@foreignaffairs.gov.mw
الموقع: www.malawiembcairo.com

وزارة الصناعة & التجارة
ص ب 30366. مركز المدينة، ليلونغوي، مالاوي.
هاتف: 26501770244/790+
فاكس: 26501770680+
البريد الإلكتروني: moit@moit.gov.mw
الموقع: www.moit.gov.mw

مركز التجارة والاستثمار مالاوي
مركز خدمة Stop-One
حقيبة خاصة 302، ليلونغوي 3، مالاوي.
هاتف: 265770800+ / 265771315+/
01771707
فاكس: 265771781+
البريد الإلكتروني: ossc@mitc.mw
الموقع: www.mitc.mw

هيئة الإيرادات في مالاوي(MRA)
رئيس مكتب، بيت مسونخو، حقيبة خاصة 247 بلانتير، مالاوي،.
هاتف: 26501822588
فاكس: 26501822302
بريد الكتروني: mrahq@mra.mw
feedback@mra.mw
الموقع: www.mra.mw

جمهورية مالي

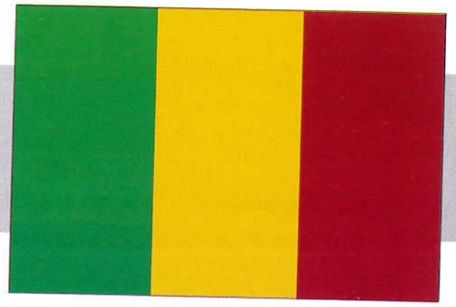

H.E. MONSIEUR MAMADOU MANGARA
Ambassador of the Republic of Mali to Egypt

مقدمة

- المساحة: ١,٢٤١,٢٣٨ كم٢
- تعداد السكان: ١٧,٩٦٣,٢١٦
- النمو السكاني: ٣,٦٪
- نمو إجمالي الناتج المحلي (٢٠١٥): ٥,٤٪
- العملة: فرنك غرب إفريقيا (XOF)
١ يورو = ٦٥٦ فرنك غرب إفريقيا (التكافوء ثابت)
- اللغة الرسمية: الفرنسية

لماذا الاستثمار في مالي

- موقع استراتيجي في قلب غرب إفريقيا وبنية تحتية قوية.
- الوصول التفضيلي إلى الأسواق الإقليمية: ٣٠٠ مليون مستهلك في الدول الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU).
- الوصول التفضيلي إلى الأسواق العالمية: الولايات المتحدة الأمريكية (قانون النمو والفرص الإفريقي – AGOA) والاتحاد الأوروبي (اتفاق الشراكة الاقتصادية – EPA).

الحكومة صديقة للأعمال التجارية

- تلتزم الحكومة بالنمو الاقتصادي من خلال تنمية القطاع الخاص.
- تم تعيين مؤسسات رئيسية لدعم القطاع الخاص وهي تعمل (وكالة تشجيع الاستثمار، وغرفة التجارة، ومنظمة أصحاب العمل، ومحكمة التحكيم التجاري).
- التصنيف كأفضل مكان لفتح الأعمال التجارية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) – وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي لعام ٢٠١٧ – وفي منظمة تنسيق بيئة الأعمال في إفريقيا (OHADA).

الحوافز المقدمة للمستثمرين

- عدم التمييز: يتمتع المستثمرون الأجانب بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المستثمرون المحليون.
- إعادة الأموال إلى الوطن: الإعادة الكاملة لرأس المال والأرباح من قِبَل الأفراد والشركات.
- الملكية الأجنبية: يجوز أن يكون رأس مال الشركة ١٠٠٪ أجنبي.
- تسوية المنازعات: مالي عضو في المركز الدولي لتسوية المنازعات (CIRDI) ومحكمة العدل المشتركة والتحكيم (CCJA) التابعة لمنظمة تنسيق بيئة الأعمال في إفريقيا (OHADA).
- ضمان الاستثمار: الاستثمارات مضمونة بموجب المادة ١٥ من المعاهدة المنشئة لوكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA).
- أساسيات الأمن التي تم إرساؤها، والانتعاش الاقتصادي السريع للأعمال التجارية
- في أعقاب أزمة ٢٠١٢-٢٠١٣ في مالي، سرعان ما انتعشت الأعمال، وتم إرساء الأسس الأمنية.
- اتفاقية سلام شامل وقعت في مايو ٢٠١٥.
- نشر كبير لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام دعمًا لقوات الدفاع الوطني.
- تواصل مالي تحقيق نمو اقتصادي قوي (٦,٦٪ في عام ٢٠١٥).

قطاعات ذات الاولوية

التعدين
الزراعة
الطاقة
تربية الماشية
البنية التحتية

عناوين مفيدة:

وكالة تشجيع الاستثمار في مالي
+223 20 22 95 25
contact@apimali.gov.ml
www.apimali.gov.ml

موريشيوس

H.E. ABDOOL ANIFF SOREFAN
Ambassador of the Republic of Mauritius to Egypt

مقدمة

تتمتع موريشيوس بموقع استراتيجي في المحيط الهندي ويبلغ عدد سكانها حوالي 1.3 مليون نسمة.

- اللغة الرسمية: الإنجليزية
- اللغة المتحدث بها على نطاق واسع: الفرنسية والكريولية واللغات الآسيوية
- مساحة: 2040 كم 2
- المنطقة الاقتصادية الحصرية: 2.3 مليون كيلومتر مربع
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد: تقريبا. 10,500 دولار أمريكي (2017)
- المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي: 3.5٪ (2017)
- معدل معرفة القراءة والكتابة (15 سنة في ما فوق): 93.16 % (2016)

موريشيوس في طريقها إلى تحقيق حالة من أعلي مستوي للدخل وقد شهدت موريشيوس ، منذ استقلالها ف 1968 ، تحولا مستداما ، انتقلت من قاعده زراعيه أحاديه المحصول إلى اقتصاد متنوع بشكل جيد. واليوم ، يعترف بموريشيوس بوصفها اقتصادا قائما علي الابتكار. ويرتكز تطورها علي الأساسيات الرئيسية ، بما في ذلك الديمقراطية الاقتصادية ، والنمو الشامل ، وتنميه راس المال البشري ، والتنقل الاجتماعي.

المناخ العام للاعمال

- ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة الثابتة بنسبه 15 ٪
- أرباح معفاه من الضرائب
- عدم فرض ضريبة علي رأس المال
- الأمن القانوني والسياسي
- تأمين الأصول
- لا يشترط الحد الأدنى لتاسيس الشركة
- 100 % الملكية الاجنبيه
- عدم فرض رقابه علي الصرف
- تاسيس الشركة في 3 أيام
- خطوة واحده لبدء الاعمال التجارية
- تبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح

أسباب الاستثمار في موريشيوس

- مركز رئسي دولي متكامل
- بنية تحتية عالمية ؛ المطار الدولي الحديث ، و شبكه الطرق المتصلة بشكل جيد مع المدن الرائدة
- محطة أعمال ذات ثقة و حيوية و منظمة في اطار قانوني
- الحوافز المالية وغير المالية
- القوي العاملة ذات المهارات العالية ثنائيه اللغة
- البيئة المواتية للاعمال

دعائم اقتصادية جديدة

وتؤكد استراتيجية الحكومة على تنمية الدعائم الاقتصادية الجديدة. من خلال قطاعات جديدة ذات معدل نم
مرتفعة و تشمل ما يلي:

- تطوير المدن الذكية
- تنمية ونمو الاقتصاد المحيطي
- التزويد بالوقود والشحن العابر
- الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة
- الرعاية الصحية وعلوم الحياة
- تطوير الموانئ البحرية وتحسين خدمات الموانى الحرة.
- هندسة عالية الدقة
- الخدمات الاحترافية
- الاقتصاد الرقمي

تسهيل الأعمال:

والهدف من ذلك هو خلق اقتصاد تكون فيه موريشيوس مرجعا إقليميا في ريادة الأعمال والطيران والسياحة
والشحن و الدعم اللوجستي والتكنولوجيا والابتكار، على سبيل المثال لا الحصر.

عصر المدينة الذكية:

وسيتم بناء ثمانية مشروعات ضخمة وخمسة مشروعات تكنولوجية عبر الجزيرة لتعزيز النمو الاقتصادى. وتقد
الاستثمارات الاجمالية ب 4 مليارات دولار. وسيشمل التمويل المساهمات الخاصة والأجنبية فضلا عن الشراكا

ويهدف مخطط المدينة الذكية إلى تحويل موريشيوس إلى "جزيرة ذكية" ستضم ثماني مدن ذكية ستكون مجمعات خضراء, ومكتفية ذاتيا, وعصرية, وحضرية, تتمحور حول مفهوم العمل-العيش-اللعب المباشر بثلاثة أضعاف..
الاقتصاد المحيطي: وتبلغ مساحة منطقة موريشيوس البحرية 2.3 مليون كيلومتر مربع، تشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة EEZ 1,96 مليون كيلومتر مربع، بالإضافة إلى396,000 كيلومتر مربع على:

الجرف القاري الذي يدار بالاشتراك مع جمهورية سيشيل. وفي اطار هذه المجموعة الاقتصادية الخالصة الضخمة ، يتم تطوير قطاع المحيطات بحيث يصبح دعامة هامه أخرى للاقتصاد الوطني. المجالات البارزة في جدول اعمال الحكومة للتعجيل بنمو اقتصاد المحيطات ، بما في ذلك صيد الأسماك وتجهيز الاغذيه البحرية وتربيه الاحياء المائية والانشطه المتصلة بالميناء البحري وتطبيقات مياه المحيطات العميقة (DOWA) و استكشاف قاع البحار للهيدروكربونات و المعادن و الخدمات البحرية والطاقات المتجددة البحرية و معرفه معلومات عن المحيطات.

فرص الاستثمار

١- الاجهزه الطبية: تعد موريشيوس هي المقر لصناعية الوحدات التي تستخدم في الاجهزه الطبية لعديد من الشركات الاروبية الرئيسية. وهناك مجال لشركات اخري تعمل في مجال تصنيع اللوازم الطبية، سواء المعدات الجراحية وغير الجراحية.
٢- صناعه المجوهرات الراقية و الساعات وقطاع الماس.
٣-الهندسة الدقيقة: فرص الاستثمار تشمل علي تكامل قيم الترابط الموجودة او صناعات المكونات عاليه الدقة ، و الانظمة و الادوات و الميكنة ذات الدقة العالية.
٤- المنسوجات التكنولوجية: لا تزال الفرص في قطاع المنسوجات التقنية غير مكتشفه في موريشيوس. ويمكن للمستثمرين الاستفادة من الفرص المتاحة لإنتاج المنسوجات التقنية للصناعات التحويلية والطبية والعسكرية والزراعية وصناعات السيارات.
٥- تجهيز الاغذيه: وتشمل الفرص المتاحة لزيادة تطوير هذا القطاع نحو التقدم في قطاع الاطعمه المتخصصة مثل الحلويات والمشروبات الروحية الراقية.

إطار قانوني

- The Economic Development Board Act 2017 - Act No. 11 of 2017
- Investment Promotion (Invest Hotel Scheme) Regulations 2015.
- Investment Promotion (Property Development Scheme) Regulations 2015.
- Investment Promotion (Smart City Scheme) Regulations 2015.
- Economic Development Board (Film Rebate Scheme) Regulations 2018.
- Business Facilitation (Miscellaneous Provisions) Act 2017.

عناوين مفيدة

MAURITIUS EMBASSY
Ismail Mohamed Street 33
Zamalek, Cairo
EGYPT
T: +201 2736 5208-9
F: +201 2736 5206
E: cairoemb@govmu.org

ECONOMIC DEVELOPMENT BOARD
One Cathedral Square
Jules Koenig Street 16
Port Louis
MAURITIUS
T: +230 2033800
F: +230 2108560
W: edbmauritius.org

المملكة المغربية

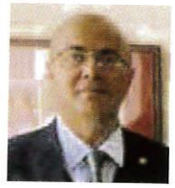

H.E. AHMED TAZI
Ambassador of the Kingdom of Morocco to Egypt

مقدمة

تقع المملكة المغربية في الركن الشمالي الغربي من قارة أفريقيا، وتحدها الجزائر من الشرق، وموريتانيا من الجنوب، والبحر المتوسط من الشمال، والمحيط الأطلسي من الغرب.

تمتلك المملكة المغربية، البلد الرائد في منطقة شمال إفريقيا واتحاد المغرب العربي، واجهتين بحريتين تمتدان على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط على طول أكثر من3500 كلم.

لمحة عامة:

- رئيس الدولة:الملك محمد السادس،تولى الحكم في 30 يوليوز 1999.
- النظام المؤسسي: الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية.
- المساحة: 710.850 كلم^2.
- كثافة السكان: 35،74 مليون نسمة.
- السكان النشطون: 11،8 مليون.
- اللغات الرسمية: العربية والأمازيغية.
- اللغات: الفرنسية والإسبانية والإنجليزية.
- العملة: درهم مغربي(MAD)
- الناتج المحلي الإجمالي: 109،82 مليار دولار / للفرد الواحد: 3151 دولار.
- نسبة النمو:4٪.
- معدل التضخم: 1،6٪
- الاستثمارات الخارجيةالمباشرة: 2.3 مليار دولار.

لماذا الاستثمار في المغرب:

• التكلفة التنافسية: يبعد المغرب ب 14 كيلومترا فقط عن أوروبا،ويعتبر موقعا تنافسيا للتصدير.
- يد عاملة بتكلفة منخفضة: لا يتعدى متوسط الأجور في المغرب 327 $.
- تكاليف التصدير تنافسية: $595 للحاوية
- أعباء ضريبية منخفضة: تمثل الرسوم الكلية المدفوعة من قبل الشركات 49 ٪ من أرباحها، أي المعدل الأكثر تنافسية في المنطقة.

• أسس اقتصادية قوية ومستقرة:يعتبر الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية من أهم انشغالات السلطات العمومية، حيث اتّخذت جملة من التدابير وأُنجزت مجموعة من الإصلاحات ذات طابع هيكلي لتمكين البلاد من تحقيق النمو القوي والمستدام.
- دخول مرحلة جديدة من النمو:يشهد الاقتصاد نمواً مستمراً بمعدل6% سنوياً خلال الفترة 2014-2004.
- التحكم في التضخم:يقارب معدل التضخم 2% بالرغم من تذبذب سعر البترول وارتفاع أسعار المواد الأولية.
- مراقبة عجز الميزانية وخفض مستوى الدَّيْن:انخفضت المديونية العامة للخزينة بـ 10 نقاط خلال الفترة ما بين 2000 و2014 لتبلغ 64%.
- نمو مدفوع بالطلب الداخلي:سجل استهلاك الأسر ارتفاعاً بنسبة5% سنوياً في الفترة بين 2010 و2015 ليصل إلى 568 مليار درهم (59 مليار دولار أمريكي)، بينما تضاعف الاستثمار العمومي ثلاث مرات تقريباً خلال الفترة ذاتها، بحيث بلغ 189 مليار درهم (20 مليار دولار أمريكي).

• الولوج إلى سوق تضم أزيد من مليار مستهلك:شرع المغرب خلال العقد الأخير في إنشاء إطار قانوني لتعزيز علاقاته التجارية مع أكثر من 55 دولة.

• بنيات تحتية بمعايير دولية: أطلق المغرب مشاريع واسعة النطاق تهدف إلى رفع بنيته التحتية إلى المعايير الدولية.
- دخل ميناء طنجة-المتوسط طور التشغيل منذ نهاية سنة 2007، بسعة إجمالية تفوق 8 ملايين حاوية وبعرض عقاري مهني يتجاوز 5000 هكتار.
- شبكة من الطرق السيارة ستبلغ بنهاية سنة 2030 حوالي 3000 كلم،
- دخول القطار السريع "البراق" حيز التشغيل في نوفمبر 2018.

• موارد بشرية كفؤة ومؤهلة وعالية الأداء:تتمتع الموارد البشرية بالمغرب بكافة المقومات التي تجعل منها دعامة لاستثمار تنافسي ومدرّ للقيمة: مستوى التكوين، الانفتاح الثقافي، الإلمام باللغات والتكنولوجيات الحديثة، التشبع بروح المقاولة، القدرة على التأقلم مع تغيرات الأنشطة، وتكلفة الأجور التنافسية.

• استراتيجيات قطاعية طموحة:وضعت الدولة المغربية مجموعة من الخطط القطاعية، تضمن نمواً اقتصادياً قوياً ومستديماً. إن ما يميز ديناميكية التطوير هذه هو المقاربة التعاقدية ومقاربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.تنادي هذه المقاربة المجددة بإشراك متزايد ومتفق عليه للقطاع الخاص في إعداد الاستراتيجيات القطاعية وتمويل المشاريع ليبقى دور الدولة مقتصراً على سلطاتها التنظيمية.

- بيئة أعمال ملائمة:لتحسين مناخ الأعمال، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الهدف منها تدعيم المنافسة والشفافية وتبسيط الإجراءات الإدارية أمام الشركات.

قطاعات الاستثمار ذات الأولوية

القطاعات الاستراتيجية في المغرب التي تقدم فرصًا للاستثمار تشمل:

الطاقة الشمسية: يمنح المغرب الأولوية لتنمية الطاقات المتجددة وللتنمية المستدامة. في هذا الإطار، أعلن المغرب في 2 نوفمبر 2009 بورززات عن إنشاء مشروع مندمج لإنتاج الطاقة انطلاقا من الطاقة الشمسية، يسمى "المشروع المغربي للطاقة الشمسية".ويهدف إلى إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية، بقدرة إجمالية تبلغ 2.000 ميغاواطورفع نصيب الطاقة الشمسية ضمن الرصيد الوطني إلى 14 في المائة، وبلوغ قدرة إنتاج انطلاقا من الطاقة الشمسية تصل إلى 2 جيغا واط وقدرة إنتاج سنوية ب 4500 جيغا واط في أفق 2020.

الزراعة: تهدف الاستراتيجية الجديدة "مخطط المغرب الأخضر"للرفع من القدرة الإنتاجية الوطنية ولجعل الفلاحة الجديدة قطاعاً موجهاً للجميع، بدون استثناء، ولكن باستراتيجيات تختلف حسب المناطق المستهدفة، ويساهم المخطط في الرفع من الناتج الداخلي الإجمالي بما يعادل 147 مليار درهم، وخلق1،15 مليون منصب شغل في أفق 2020 وزيادة دخل 3 ملايين شخص بالمجال القروي بثلاث مرت أكثر.

الصناعة: يدخل مخطط تسريع التنمية الصناعية الذييمتد على مدى الفترة 2014-2020 في إطار مخطط "إقلاع" ليجعل من الصناعة رافعة تنموية أساسية. تهدف الاستراتيجية الصناعية إلى إحداث نصف مليون منصب شغلفي أفق 2020،نصفها من الاستثمارات المباشرة الخارجية ونصفها من تجديد النسيج الصناعي الوطني، ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بتسع نقاط، من 14 بالمائة إلى 23 بالمائة في أفق سنة 2020.

الصيد البحري: أطلقالمغرب إستراتيجية جديدة للصيد البحري تحمل إسم "أليوتيس". ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية وتنافسية في قطاع الصيد البحري وتثمين الموارد البحرية بكيفية مستدامة وزيادة الناتج الداخلي بثلاثة أضعاف في أفق 2020.

اللوجستيات: تسعى الاستراتيجية اللوجستية الجديدة في المغرب، التي استندت إلى إنشاء حوالي 70 منصة لوجستية في عدة مدن، إلى تسريع النمو الاقتصادي بمعدل 0.5 في المائة في السنة، وهو ما يمثل 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة عشر سنوات.

الإطار القانوني

نظراً لكون الاستثمار عاملاً أساسياً في ضمان نمو اقتصادي مستديم ومدعوم، فقد انخرط المغرب في تحرير اقتصاده بتسهيل الإجراءات، وبتأمين أفضل الحماية للعاملين الخواص، وذلك بتبنيه قوانين جديدة تهدف إلى تحسين شروط الاستثمار وصولاً إلى تدفق معتبر من رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والخارجية على وجه الخصوص:

- مدونة الشغل: وتتميز بتوافقها مع المبادئ الأساسية التي حددها الدستور والمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة الناشطة في مجال الشغل.
- حقوق المؤلف والحقوق المجاورة:وتهدف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى تحقيق الملاءمة بين التشريع الوطني والتعهدات التي أخذها المغرب على عاتقه في إطار المعاهدات والاتفاقات الدولية.
- حرية الأسعار والمنافسة: يحدد القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة قواعد حماية المنافسة، ويهدف إلى تنشيط الفاعلية الاقتصادية وتحسين رفاهية المستهلكين، وضمان الشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية.
- التحكيم والوساطة الاتفاقية: تتميز الترسانة القانونية الجديدة الخاصة بالتحكيم بسلسلة من المقتضيات الجديدة تروم مطابقة التشريع التجاري المغربي مع المبادئ الدولية،وتساهم في إضفاء الصبغة الدولية على التحكيم باعتبارها نمطاً بديلاً لتسوية المنازعات.
- الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان وحماية الاستثمار: في إطار تنمية الاستثمار الخارجي، صادق المغرب على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان وحماية الاستثمار، وتضمالجوانب التالية: -معالجة الاستثمارات المقبولة،
  - نقل رؤوس الأموال والدخل بحريّة، عدم نزع ملكية الاستثمار، ما عدا لأغراض المنفعة العامة وبقرار قض
  - تسوية المنازعات مع اللجوء إلى المحاكم الداخلية أو إلى التحكيم الدولي حسب اختيار المستثمر.
- الاتفاقيات المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي: وقّع المغرب مع عدد من الدول على اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي في مجال الضريبة على الدخل. وتضع هذه الاتفاقيات لائحة بالضرائب والدخول المعنية، وتحدد قواعد المساعدة الإدارية المتبادلة ومبدأ عدم التمييز.

حوافز الاستثمار

إلى جانب الإعفاءات الضريبية المخولة في إطار القانون العام، تنص القوانين التنظيمية المغربية على امتيازات ذات طبيعة مالية وجبائية وجمركية تُمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرَم مع الدولة مع مراعاة استيفاء المعايير المطلوبة.ويتعلق الأمر بما يلي:

- مساهمة الدولة في بعض النفقات المرتبطة بالاستثمار من خلال صندوق إنعاش الاستثمارات.
- مساهمة الدولة في بعض النفقات لتنمية الاستثمار في قطاعات صناعية محددة وتطوير التكنولوجيات الحديثةمن خلالصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية بمقتضى المادة I.7 من قانون المالية رقم 98-12؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد في إطار المادة 22°-123 ب من المدونة العامة للضرائب

جهات اتصال مفيدة

سفارة المملكة المغربية بالقاهرة

العنوان: 10 شارع صلاح الدين، الزمالك.

الهاتف: 002027353357/ 0020227359677

الفاكس: 0020227361937

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي:

العنوان: الحي الإداري، الرباط

الهاتف: 00212537765227

الموقع الإلكتروني http://www.mcinet.gov.ma

الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات: (AMDIE)

العنوان: المجمع الإداري والثقافي للمجمع محمد السادس، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، الرباط.

الهاتف: 00212537226400

الفاكس: 00212537673417/42

الموقع الإلكتروني: http://www.invest.gov.ma

جمهورية موزمبيق

H.E. MR. JOSÉ MIGUEL NUNES JÚNIOR
Ambassador of the Republic of Mozambique
to the Arab Republic of Egypt

مقدمة

سجل الاقتصاد الموزمبيقي نموا ملحوظا في العقد الماضي مستفيدا من تدفقات كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختلفة.

لماذا تستثمر في موزمبيق؟

تتمتع موزمبيق بميزات تنافسية، يكملها الحكم الرشيد:

- الموقع الاستراتيجي: توافر البنية التحتية التي تتيح الوصول إلى البلدان الغير ساحلية في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) حيث الموانئ والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب والطرق؛
- الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة: احتياطيات كبيرة من الأراضي والموارد المعدنية والمياه والتراث الثقافي والتاريخي المتنوع؛
- وفرة القوى العاملة المتعلمة والمؤهلة للتدريب بسهولة؛
- النمو الاقتصادي المستديم: أحد أسرع الاقتصادات نموا في منطقة جنوب أفريقيا جنوب خلال السنوات العشر الماضية؛
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية: يعد تطوير البنية التحتية أحد الأولويات الرئيسية للبلد ويتم تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- سهولة الوصول إلى الأسواق التفضيلية: الموقعة على بروتوكول التجارة في منطقة سادك، و قانون التنمية والفرص في أفريقيا AGOA (الولايات المتحدة الأمريكية)، و اتفاقية التفاوض للمشروعات EBAS، واتفاقية كوتونو (الاتحاد الأوروبي)؛
- حماية الاستثمارات: الاستثمار الذي تنظمه القوانين المناسبة؛ عضوية ICSID و MIGA و ICC؛ والموقع على اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية مع العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم؛
- حوافز ضريبية وغير مالية تنافسية، واتفاقات لمنع الازدواج الضريبي والتهرب المالي مع العديد من البلدان؛
- بيئة حياتية جيدة: الصدق، والضيافة، والود، والطعام الشهي، والشواطئ الجميلة.

القطاعات ذات الأولوية للاستثمار

• الزراعة

- إنتاج الحبوب والفواكه والزهور والخضروات للسوق المحلية والتصدير.
- إنتاج الذرة، والزهور، والحمضيات، والكاجو، ومختلف الفواكه والبابريكا وتصديرها إلي الأسواق التنافسية في أوروبا.
- وادي زمبيزي يمثل فرصة ممتازة في القطاع الزراعي على أساس دراسات جدوى مسبقة.

• البنية التحتية

- تستثمر الحكومة في تطوير البنية التحتية العامة، بما يشمل في الطرق والكباري،والاتصالات، من بين قطاعات أخرى لها شراكة مع القطاع الخاص.
- وتشجع الحكومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• الطاقة

- توسيع إمكانيات توليد الطاقة لديها أكثر من ٢٠،٠٠٠ ميغاواط، خاصة الكهرمائية والفحم والغاز والطاقة المتجددة.
- نمو فرص إعادة تأهيل و / أو بناء السدود الكهرومائية، ومرافق الطاقة واستخدام الغاز الطبيعي والفحم والطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والوقود الحيوي (الإيثانول الحيوي، بيو ديزل الديزل الحيوي) ومرافق النقل.

• السياحة والفندقة

- تواجد فرص الاستثمارية الفريدة في المتنزهات القومية والمحميات، وإمكانية الاستثمار في المناطق الداخلية من البلاد، عن طريق استغلال من الحيوانات والنباتات، جنبا إلى جنب مع السياحة الشاطئية حيث تطل علي ساحل نحو ٢،٧٠٠ كم، وعلى الجزر والأرخبيلات.

• التصنيع

- تتمثل معظم الفرص الاستثمارية في جميع أنحاء البلاد في صناعة الغزل والنسيج، والصناعة الزراعية، والألومونيوم، الحديد والصلب والفحم والغاز، هي بعض أمثلة تأخذ بعين الاعتبار.
- ومع سياسة الإستراتيجية الصناعية المعتمدة مؤخرا، تشجع الحكومة على تطوير والمناطق الصناعية في مناطق محددة في جميع أنحاء البلاد.

• مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

- تواجد سوق تصدير الجمبري، ومختلف المنتجات البحرية إلي إفريقيا وآسيا.
- إمكانات هائلة على طول ٢،٧٠٠ كم من ساحل المحيط الهندي، جنبا إلى جنب مع امتياز الظروف الطبيعية المواتية للاستزراع المائي.

• **الموارد المعدنية**

- الفرص الاستثمارية لاستكشاف واستخراج ومعالجة واستخدام أنواع مختلفة من الموارد بما في ذلك الغاز الطبيعي والفحم والذهب والتيتانيوم، إلمنيت، الزركون، الروتيل، تانتاليت، الرخام، والأحجار الكريمة.

الإطار القانوني

تعد موزمبيق دولة تمكين للاستثمارات والمشاريع وذلك من خلال قوانين ولوائح الاستثمار الداعمة في كل من: ١) تدفق رأس المال وتحويل الأرباح، ٢) الفوائد الضريبية والجمركية حسب قيمة رأس المال وموقع وقطاع النشاط الاستثماري، ٣) نظام الضرائب، ٤) نظام التأمين الاجتماعي المحلي، ٥) إجراءات الحصول على موافقة على بدء مشروع الاستثمار، وتسجيل الشركة، والموافقة على العمل في المنطقة الاقتصادية الخاصة وكذلك المنطقة الصناعية الحرة، تأسيس تمثيل تجاري/فرع للنشاط، متطلبات الحصول علي تراخيص الاستيراد والتصدير، سهولة وصول البضائع لأرض الموانئ.

الحوافز الاستثمارية

يمنح قانون الاستثمار بعض الفوائد الضريبية والجمركية تبعاً لقيمة رأس المال والموقع المحدد للنشاط ومجال الاستثمار وبرامجه.

وتعد حوافز الاستثمار الحالية كالتالي:

- الفوائد المالية والجمركية العامة: الاستثمارات التي تتم بموجب قانون الاستثمار معفاة من دفع الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على السلع الرأسمالية والأجزاء المصاحبة لها والملحقات المصنفة كفئة ك من التعريفة الجمركية.
- الإعفاء الضريبي للمشاريع الاستثمارية: تستفيد الاستثمارات في مدينة مابوتو، لمدة خمس سنوات، بخصم (لا يتجاوز قيمة الضريبة المستحقة فيم يتعلق بنشاط المشروع الاستثماري) علي ضريبة الدخل للشركات التي تساوي ٥٪ من إجمالي الاستثمارات المحققة.

وتصل نسبة الخصم ١٠إلي في المائة (١٠٪) في جميع المقاطعات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أنظمة أخري محددة في المجالات التالية:

- الزراعة والأسماك؛
- التجارة والصناعة في المناطق الريفية؛
- التصنيع وصناعة التجميع؛
- إنشاء البنية التحتية الأساسية؛
- المناطق الحرة الصناعية؛
- السياحة والفنادق؛

بيانات اتصال مفيدة

وكالة النهوض بالاستثمار والتصدير (APIEX)
مابوتو (المكتب الرئيسي)
٣٣٢ ش الصحافة (روا دا إمبرينسا)
هاتف: ٢٥٨٢١٣١٣٣١٠٣١٣٣٧٥+
فاكس: ٢٥٨٢١٣١٣٣٢٥+
البريد الإلكتروني: cpi@cpi.co.mz
www.cpi.co.mz

مواقع أخرى مفيدة

١. الصفحة الرسمية لدولة موزمبيق: www.mozambique.mz
٢. بوابة الحكومة: www.portaldogoverno.gov.mz
٣. البنك المركزي: www.bancomoc.mz
٤. الإدارة العامة للجمارك: www.at.gov.mz
٥. المعهد القومي للإحصاء: www.ine.gov.mz
٦. معهد ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة: www.ipeme.gov.mz
٧. المعهد القومي للسياحة: www.inatur.org.mz

ناميبيا

H.E. AMB. JAPHET ISAACK
Ambassador of the Republic of Namibia

مقدمة

تقع ناميبيا على الساحل الجنوبي الغربي للقارة الأفريقية وتبلغ مساحتها ٨٢٤,٢٩٢ كم ٢ (٣١٨,٢٦٠ متر مربع) وعدد سكانها ٢,٢ مليون نسمة. يحدها أنجولا إلى الشمال ، بوتسوانا إلى الشرق ، جنوب أفريقيا إلى الجنوب ، زامبيا وزيمبابوي إلى الشمال الشرقي واشتق اسمها من صحراء ناميب. و فيما يلي بعض الحقائق الإحصائية الموجزة حول ناميبيا

الناتج المحلي الإجمالي: ٥,٤ دولار امريكي
معدل التضخم (متوسط عام ٢٠١٧): ٦,٥٪
سعر الصرف ١ دولار أمريكي: ١١,٧٠ دولار ناميبي
غطاء الاستيراد: ٤ شهور
معدل النمو السكاني: ٣,٥٪

لماذا الاستثمار في ناميبيا

ناميبيا, دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي منذ استقلالها في عام ١٩٩٠، كما تتمتع البلاد باقتصاد مستقر ، نجحت في التغلب على الأزمات المالية الدولية والتي تسعى للنمو وتواجه تحدياته لديها وفرة من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية وهي عضو في مجموعة SADC التنمية الافريقية الجنوبية المعروفة باسم SACU كذلك هي عضو في الاتحاد الجمركي لافريقيا الجنوبية و الكوميسا -COMESA EAC-SADC- مجموعة شرق افريقيا و اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية التي وقعها الدكتور هاج جينكوب فخامة رئيس جمهورية ناميبيا, منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية, رابطة الامم المتحدة الكومنويلث كما انها وقعت على اتفاقية الشراكة الاقتصادية المؤقتة مع الاتحاد الأوروبي. كما لديها حصص الوصول إلى سوق الولايات المتحدة المربحة بموجب قانون أغوا. كما أنها تقدم الحوافز المالية الأكثر جاذبية في أفريقيا عبر نظامها الخاص بمعالجة الصادرات. كما انها تقيم علاقات طويلة الأمد مع المستثمرين الأجانب

وقد وضعت بيئة مواتية للمساعدة في تحديد الفرص ، والتمويل الجماعي ، والحوافز التشغيلية والضريبية في بعض قطاعات التنمية ,خدمات المجمع واحد لانشاء العمليات المحلية للشركات الدولية كما انها واحدة من أكثر الوجهات الوافدة بعد في قارة أفريقيا نظرا لجودة الحياة العالية والبيئة السعيدة للعائلات كنمط للحياة النشطة في الهواء الطلق و الوجهات السياحية الرئيسية للحياة البرية والمناظر الطبيعية.

قطاعات الاستثمار ذات الأولوية

قطاعات التنمية وهي

١. الزراعة والعمليات الزراعية - القيمة المضافة للمواد الخام المحلية
٢. السياحة
٣. الخدمات المتعلقة بالميناء
٤. المعادن والطاقة
٥. الصيد
٦. الفيضانات وحصاد مياه الأمطار
٧. البنية التحتية
٨.التصنيع والقيمة المضافة
٩. تطوير الممتلكات
١٠.الصحة
١١.التعليم
١٢.النقل والخدمات اللوجستية

السلع الجاهزة للتصدير

الموارد المعدنية واليورانيوم والرصاص والزنك والقصدير والفضة والتنغستن والأغذية والحيوانات الحية والمنتجات المصنعة

الإطار القانوني الذي يحكم الاستثمار

قانون الاستثمار الأجنبي هو حجر الزاوية في سياسة ناميبيا على الاستثمار الأجنبي. يوفر القانون شروط الاستثمار الأجنبي الليبرالي: المعاملة المتساوية للمستثمرين الأجانب والمحليين
انفتاح جميع قطاعات الاقتصاد على الاستثمارات الأجنبية ؛ ومنح شهادة وضع الاستثمار (CSIالتى تسهل الوصول التفضيلي إلى العملات الأجنبية من أجل تسديد الديون الأجنبية
تحويل أرباح الفروع وأرباح الأسهم وكذلك عائدات بيع الشركات
يتم منح CSI إذا تم استيفاء الشروط التالية

- يجب أن يكون الاستثمار الأجنبي مبلغًا لا يقل عن مليوني دولار ناميبي
- يتحتم على المستثمر الاجنبي في شركة ناميبية ان يملك على الاقل ١٠٪ من رأس مال الشركة
- المساهمة في أهداف التنمية في ناميبيا
- المساهمة في الاقتصاد الناميبي من حيث فرص العمل ، وتوفير التدريب للناميبين ، واستخدام المواد الخام في البلاد في السلع المنتجة محليا ودفع جميع الضرائب المستحقة للشركات
- إمكانية كسب النقد الأجنبي والتأثير الإيجابي على البيئة

الحوافز المقدمة

تم تصميم الحوافز لإعطاء رجال الأعمال المقيمون في ناميبيا الذين يستثمرون في التصنيع و تجارة اعادة التصدير مما يخلق ميزة تنافسية. كما يمكنهم الوصول بسلاسةإلى كل من الشركات المصنعة القائمة والجديدة حيث يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر في ناميبيا لقانون الاستثمار الأجنبي الذي يوفر الحوافز التالية

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على شراء واستيراد الآلات والمعدات
- شطب واسقاط نسبة ٢٠٪ على مباني المصنع في السنة الأولى و٨٪ لمدة ١٠ سنوات.
- يتم خصم بدل تشجيع الصادرات بنسبة ٢٥٪ من الدخل الخاضع للضريبة.
- خصم إضافي للحوافز على أجور التدريب والإنتاج يتراوح بين ٢٥٪ و ٧٥٪
- خصم ٥٠٪ من المنح النقدية للتكاليف المباشرة لأنشطة ترويج الصادرات المعتمدة
- تخفيض ضريبة الشركات بنسبة ٥٠٪ لمدة ٥ سنوات والتخلص التدريجي من التخفيض خلال السنوات العشر التالية
- الشركات التي تصدر السلع المصنعة ، باستثناء منتجات اللحوم والأسماك ، سواء تم تصنيعها في ناميبيا أم لا ، تُمنح ٨٠٪ من بدل الدخل الناتج عن تصدير السلع المصنعة.

مركز الاستثمار الناميبي

تم تأسيس هذا القانون داخل وزارة التصنيع والتجارة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لتسهيل تعزيز وإدارة الاستثمار الأجنبي

إنها أول نقطة دعوة للمستثمرين الأجانب للحصول على احدث المعلومات، والمساعدة في جميع الشؤون المتعلقة بتجارة الأعمال في الدولة.

ما هي التكاليف الرئيسية والرسوم

شهادة الاستثمار

رسوم استخراج شهادة الاستثمار: ٨٠ دولارًا ناميبيًا

يستغرق ٥ أيام عمل

استخراج تأشيرة عمل

رسوم استخراج تأشيرة العمل ٦٠ دولار امريكي

يتم منحها لمدة ٣ أشهر ثم يتم تمديدها عند استيفاء المتطلبات

تصريح عمل

يتم منحها لمدة عامين ثم يتم تمديدها عند استيفاء المتطلبات

تصريح إقامة دائم

يتم منحها لمدة ٣ سنوات ثم يتم تمديدها عند استيفاء المتطلبات

عناوين وارقام تليفونات مفيدة

سفارة جمهور ية ناميبيا بالقاهرة

فيلا 59 شارع 13 سرايات المعادي

تليفون: 23589849

فاكس: 23598170

ايميل: cairo@mirco.gov.na

info@namibiaembassyeg.org

وزارة الصناعة والتجارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

حقيبة خاصة 13340

ويندهوك , ناميبيا

تليفون: 264612837111+

فاكس: 26461220227+

مركز ناميبيا للاستثمار

حقيبة خاصة 13340

تليفون: 264612837335+

فاكس: 264612544600+

النيجر

H.E. ZADA MAHAMAN BACHIR
Ambassador of the Republic of Niger to Egypt

مقدمة

تتمتع دولة نيجر بموقع جغرافي متميز حيث انها تقع ما بين غرب افريقيا و المغرب العربي

القطاعات, الفرص و الاحتياجات الاستثمارية

الزراعة والثروة الحيوانية
توافر المواد الخام (القطن والكاكاو والسمسم، وزيت النخيل والموز والكاجو والقمح والدخن والفاصوليا، والفول السوداني والأرز، والذرة، والفواكه والخضروات والمنتجات السمكية والبقر والغنم).
توافر العمالة الماهرة
توافر الأراضى الصالحة للزراعة
احتياجات الاستثمار: إنشاء وحدات للمعالجة وتغليف المنتجات الغذائية والمنتجات السمكية والمواشي. الحصول على البذور الجيدة والموارد والمواد الزراعية. إدارة المياه والتربة. المنتجات البيطرية. مصانع المعالجة والتعبئة والتغليف المواد الخام. مصانع الغزل و النسيج / مصانع المواد الغذائية للماشية

التعدين والطاقة

باطن الأرض الغنية (الذهب والمنغنيز والنفط والغاز والبوكسيت واليورانيوم والحديد والفوسفات والرخام والأحجار الكريمة).
مشاريع تنمية موارد الطاقة والمياه.
مشاريع ربط شبكات الطاقة.
احتياجات الاستثمار: التنقيب عن الموارد النفطية وأنشطة التعدين. تنمية الموارد المائية والحرارية، وتكرير النفط.

البنية التحتية (الطرق, سكك حديد ...)

ميناء البرى, مطارات, الطرق و سكك حديد
احتياجات الاستثمار: بناء مطارات جديدة, الطرق, فنادق

التعليم

مشاريع تنمية الموارد البشرية
احتياجات الاستثمار: تبادل الخبرات, منح الدراسية, تدريب الموظفين.

السياحة

مواقع طبيعية و محميات الحياة البرية, الشواطئ الواسعة
احتياجات الاستثمار: تبادل الخبرات, تدريب المهنى و تعزيز القدرات.

الصحة

مشاريع مكافحة الأوبئة والأمراض المستوطنة
احتياجات الاستثمار: الأدوية، والخبرة الطبية، وبناء مصانع الأدوية، وتدريب الطبيب

المالية والنظام المصرفي قوانين الاستثمار جذابة

احتياجات الاستثمار: المنتجات والخدمات المصرفية بما في ذلك الشركات خدمات تكنولوجيا المعلومات، إدارات الاستشارات و المحاسبة المالية والخبرة، والتدريب المهني.

الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا

مشاريع تطوير الروابط الاتصالات بين الدول (عبر الألياف البصرية)
احتياجات الاستثمار: تمديد شبكات التلفون والإنترنت. إنشاء وتجهيز قنوات الراديو والتلفزيون

المواصلات

مشاريع ربط شبكات الطرق والسكك الحديدية
احتياجات الاستثمار: تحديث البنية التحتية للنقل

البناء (الاسكان)

مشاريع بناء المساكن الاجتماعية
احتياجات الاستثمار: مواد البناء - تطوير العقارى..

جمهورية نيجيريا الاتحادية

PROF. DANDATTI ABDULKADER
Ambassador of Federal Republic of Nigeria
to the Arab Republic of Egypt

مقدمة

نيجيريا هي أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها 188.5 مليون نسمة، ويقدر عددهم بـ 480 مليون نسمة بحلول عام 2050. ويبلغ عدد السكان الشباب أكثر من 36٪ بين 35-15 عامًا. لقد تم تصنيف نيجيريا على الدوام كواحدة من الوجهات الثلاثة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في أفريقيا.

لماذا الاستثمار في نيجيريا؟

تتمتع نيجيريا بناتج إجمالي ناتج اسمي مثير للإعجاب يتمتع بقوة شرائية عالية. تميل الحكومة النيجيرية إلى انتهاج سياسة التحرر الاقتصادي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحالفات الاستراتيجية مع الشركات الأجنبية:

- الموقع الاستراتيجي: تقع نيجيريا في موقع استراتيجي ومفيد في خليج غينيا مع وصول مباشر إلى أمريكا (شمال وجنوب) وأوروبا، وسهولة الوصول إلى أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا، وشبكة واسعة من طرق النقل إلى النيجر وتشاد، والكاميرون وجمهورية بنين.
- الموارد الوفيرة: الموارد المعدنية والزراعية والبشرية.
- السوق الكبيرة: السوق الجاهزة في أفريقيا جنوب الصحراء، مع إمكانات القيم إلى منطقة غرب أفريقيا.
- الاستقرار السياسي: بيئة سياسية مستقرة.
- اقتصاد السوق الحر: مناخ ملائم للأعمال والمشاريع الصناعية. تم تبسيط الإجراءات الإدارية والبيروقراطية بشكل كبير. توافر السياسات والبرامج التي تضمن اقتصاد السوق الحر.
- القطاع الخاص القوي: القطاع الخاص الديناميكي الذي يضمن مسؤوليات أكبر.
- التدفق الحر للاستثمار: تحرير لوائح الرقابة على الصرف لضمان التدفق الحر للتمويل الدولي. حركة غير محدودة لرأس المال الاستثماري.
- الحوافز الجاذبة: تم وضع حزمة شاملة من الحوافز لجذب الاستثمار.

- القطاع المالي المتنامي بسرعة: القطاع المصرفي والمالي المتطور مع سهولة الوصول إلى رأس المال العامل وغيره من التسهيلات الائتمانية.
- العمالة الماهرة والمنخفضة التكلفة: وفرة العمالة الماهرة بتكلفة اقتصادية، مما يؤدي إلى تكاليف الإنتاج، والتي تعد من بين أدنى المعدلات في أفريقيا.
- البنية التحتية: التطور السريع للبنى التحتية المادية والصناعية وخاصة في المجالات الرئيسية مثل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويد الكهرباء والماء.

قطاعات الاستثمار ذات الأولوية

• الزراعة

مناخ ملائم وموارد مائية وفيرة، وتوفر واسع للأراضي الخصبة، بيئة مثالية لإنشاء الإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير.

- أكبر منتجي الكسافا في العالم، رابع أكبر منتج في الفول السوداني والكاكاو.
- ثاني أكبر منتج للحمضيات في العالم، وأكبر منتج للأناناس والمانجو والطماطم في أفريقيا.

• الطاقة

- تشجع الحكومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توليد الطاقة على الشبكة وخارج الشبكة، وتوزيع الطاقة، وتصنيع المعدات.
- تشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة, و
- تعزيز توليد الطاقة من خلال إدراج الطاقة المتجددة.

• المعادن الصلبة

- تنويع الاقتصاد لبناء قاعدة إيرادات أقوى وأداء أقوى لقطاع المعادن الصلبة.
- توافر الموارد المعدنية المتنوعة: كجزء من استراتيجيات إصلاح القطاع، حددت وزارة تطوير المعادن الصلبة سبعة أنواع من المعادن الإستراتيجية وهي الفحم والبيتومين والحجر الجيري وخام الحديد والباريت والذهب والرصاص/الزنك لتطوير الاولوية.
- توفر فرص الاستثمار في معالجة المعادن الصلبة ومبيعات المعدات وتأجيرها ومبيعات واستشارات خام المعادن.

• الصحة

- تسهيل استثمار القطاع الخاص في حيز الرعاية الصحية من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص.
- فرص الاستثمار في سوق الرعاية الصحية الكبيرة والمتنوعة في نيجيريا وسلسلة القيمة للمصنعين ومقدمي الخدمات الصحية والتأمين الصحي وتجار التجزئة والموزعين والكيانات الصحية ومقدمي الخدمات الطبية.
- فرص فريدة في المستشفيات متعددة التخصصات ومقدمي الرعاية الصحية المتخصصة ومرافق التشخيص المستقلة ومنظمات صيانة الصحة.

• سيارات

- فرصة كبيرة محتملة للاستثمار في قطاع السيارات. وقد شرعت الحكومة في مختلف الجهود الرامية إلى تثبيط الاستيراد الذي ينشط صناعة السيارات.

- **التعبئة والتغليف**

- الصناعات الناشئة مع إمكانات النمو إمكانات الاستثمار في تغليف البلاستيك (البولي إيثيلين) وتغليف المعادن (تعليب الطعام) وتغليف الزجاج (المشروبات المعبأة في زجاجات) ورق تغليف.

- **التصنيع**

- قطاع التصنيع الخفيف الذي يرآز على التصدير.
- فرص الاستثمار في مكونات السيارات النسيج والأحذية والسلع البيضاء ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلكترونيات كهربائية.

- **الاعمال تعالج خارج المصدر**

- الفرص الدولية والمحلية للاستثمار في تعهيد العمليات التجارية ؛ تطوير البرمجيات والموقع الإلكتروني/التجارة الإلكترونية والتطبيقات المستضافة وخدمات استرداد الحالات المستعصية وعمليات الشبكة ودعم سطح المكتب و دعم مركز البيانات ودعم مكتب الدعم/مركز الاتصال.

الإطار القانوني

تمكين الأعمال التجارية من خلال قوانين ولوائح الاستثمار الداعمة التي يحكمها قانون NIPC مع التشريعات الداعمة الأخرى مثل قانون الرقابة على النقد الأجنبي والاحتياطات المتنوعة وقانون الشركات والقضايا الموائمة التأسيس/التسجيل وتراخيص/تصاريح التشغيل وحماية/ضمان الاستثمار.

حوافز الاستثمار

يضمن قانون تعزيز الاستثمار النيجيري (NIPC) للمستثمرين إمكانية إعادة 100٪ من الفوائد والأرباح بينما يسمح بملكية الشركات بنسبة 100٪ في جميع القطاعات باستثناء النفط والغاز (في حين لا توجد قيود على إعادة الأموال إلى الكيانات الأجنبية).

وتشمل الحوافز الأخرى ضريبة دخل مؤاتية للشركات ، واستيراد رأس المال ومنح وضعية الرواد ومناطق التجارة الحرة والإعفاءات الضريبية لأغراض البحث والتطوير.

جهات الاتصال

Nigeria investment promotion Commission

www.nipc.gov.ng

Address

.Plot 1181, Aguiyi Ironsi Stree Maitama District, Abuja, Nigeria

Contact by mail

nfodesk@nipc.gov.ng

osicinfodesk@nipc.gov.ng

Phone contact

+234092900059

+234092900061

:Relevant Related Sites

www.Firs.gov.ng

www.nsia.com.ng

www.nac.gov/auto_policy.php

www.ippanigeria.org

جمهورية رواندا

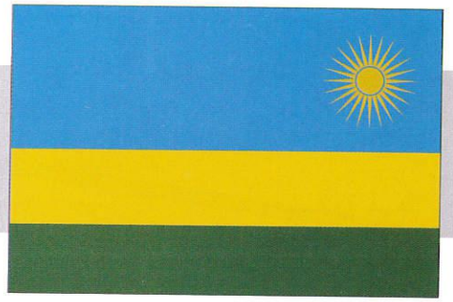

H.E. SHEIKH SALEH HABIMANA
Ambassador of the Republic of Rwanda to Egypt

مقدمة

تعد رواندا مركزا اقتصاديا واعدا يقع في وسط شرق إفريقيا. وقد استعادت رواندا في السنوات العشرين الماضية سلطتها لتعريف نفسها كوجهة سياحية واستثمارية مفضلة في أفريقيا. وأصبحت رواندا تحت قيادة سعادة الرئيس/ بول كاجامي ، نقطة مرجعية للحكم الرشيد.

وقد حققت رواندا على مدى السنوات العشر الماضية إصلاحات طموحة ومتواصلة في مجال الأعمال التجارية، ومن ضمنها وضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة لخلق بيئة تنظيمية ومؤسساتية مواتية لازدهار الشركات والاستثمار. ونتيجة لذلك، برزت رواندا في تصنيف البنك الدولي للأعمال كأفضل مصلح عالمي. نحن في وضع فريد اليوم للتعامل مع الأسواق الدولية والقيام بأعمال تجارية مع سائر العالم.

كما انعكست الإصلاحات على النمو الاقتصادي للبلاد ، الذي حقق مكاسب قوية على مدى السنوات الخمس الماضية، بمتوسط نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨ ٪. وقد دعمت ذلك مؤسسات عالية الكفاءة والشفافية والاستقرار.

وتدرك رواندا أن المضي قدماً يتطلب استثماراً ثابتاً في البنية التحتية المادية والتكنولوجية التي تربط بينها وبين الأسواق الإقليمية وغيرها، وقد خطت خطوات هامة في تطوير الترابط بين الدول والأقطار.

إن عضوية رواندا في كتلة مجموعة شرق أفريقيا تجعلها جزءا من سوق يزيد عن ١٦٢ مليون نسمة وتعد واحدة من أكبر الاقتصاديات الواعدة والجاذبة في أفريقيا، مع مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية القابلة للاستمرار.

فرص الاستثمار

١. صناعة التغليف: في عام ٢٠١٦، استوردت رواندا ٣٥,٨ مليون دولاراً من مواد التعبئة والتغليف ومن المتوقع أن يزيد الطلب على مواد التغليف مع استمرار نمو قطاع الصناعات التحويلية. توجد فرص للاستثمار في تصنيع كل من: ورق التغليف ، البلاستيك، القارورات الزجاجية ، لوحات الكرتون المموج.

٢. تصنيع المستحضرات الدوائية: استوردت رواندا ما قيمته ١٤٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦. وقد أدت خطط التأمين الصحي التي يستطيع الجميع الاستفادة منها إلى تحفيز الطلب على المواد الدوائية في البلاد. وهناك مشاريع دراسات مشاريع تظهر حجم الاستثمار المطلوب (٢,٤ مليون دولار للاستثمار في الأسهم وقرض لأجل ب ٧,٢ مليون دولار بمعدل فائدة سنوية ١٨٪). وتوجد فرص للاستثمار في تصنيع: العقاقير الطبية والمواد الاستهلاكية الطبية، والأجهزة والمعدات الطبية، والمعدات المعملية والمكملات الغذائية.

٣. إعداد المنسوجات والملابس الجاهزة والملابس: يعد تطوير قطاع الملابس والمنسوجات من أهم أولويات رواندا، إلى جانب الظروف العامة المواتية، تستطيع رواندا توفير الحصول على عروض تفضيلية لأسواق منتجي الملابس إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بموجب قانون أغوا ووكالة حماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك ، تشكل السوق الإقليمية فرصة هامة للمستثمرين ، حيث تقوم مجموعة شرق إفريقيا بالتخلص التدريجي من واردات الملابس والأحذية المستعملة. تبحث حكومة رواندا عن مستثمرين قادرين على تحفيز قطاع الملابس والمنسوجات في رواندا.

٤. مشروع غاكو لتربية الماشية: مشروع غاكو لتربية الماشية هو مزرعة تجارية ممتدة على ٥،٢٨٦ هكتار ومشروع تسمين لإنتاج اللحوم ذات الجودة إلى الأسواق المحلية وللتصدير. ويشمل ذلك ٤٣٣ هكتارا لإنتاج الأعلاف و٢٠٠ هكتار للمجازر وتصنيع اللحوم ، كما تم تخصيص مساحة قدرها في المتوسط ٣٠٠ هكتار لـ ١٣ مستثمرا كمزارع فردية. وسيكون تسمين الماعز في السنة الواحدة تحت ظروف التسمين المواتية على مساحة ١٠٠ هكتار؛ وأيضاً تخصيص مجزرة ذات الطبقتين تستوعب ذبح ٢٠٠ رأس من الماشية و٦٠٠ رأساً من الماعز يومياً، فضلا عن استخدام مزرعة فردية بمساحة ٣٠٠ هكتار لتربية الماشية وتسمينها: والهدف العام من المشروع هو تقليل واردات اللحوم وزيادة عائدات التصدير للبلاد.

٥. مدينة كيجالي للابتكار: مدينة كيجالي للابتكار هي نظام بيئي للابتكار يوفر فرصة فريدة للمشاريع الناشئة نظراً لقربها من أهم الجامعات مثل جامعة كارنيجي ميلون والمعهد الأفريقي لعلوم الرياضيات وجامعة إفريقيا للقيادات وهي في طور الافتتاح عن قريب. إن وجود هذه الجامعات يتيح الفرصة للمواهب الجديدة والأفكار الجديدة. الهدف - الجامعات ، وشركات MNC في للخدمات المالية ، والبيانات ، والزراعة والسلع BPO، وإدارة المعرفة. تنمية العقارات: إنشاء المباني الرئيسية - (مبنى أكاديمية المهارات الصناعية ، مركز رواندا الذكي ، المركز المشترك للشركات التكنولوجية) وإنشاء مختبر ابتكاري يركز على أي من هذه المجموعات التقنية؛ التكنولوجيا المالية: تأسيس البنية التحتية المادية لمركز بيانات التكنولوجيا المالية والطب الحيوي: توجد فرص لشركات التكنولوجيا ذات الخبرة الفنية في الهندسة الطبية الحيوية.

٦. إنشاء مرافق الرعاية الصحية (علاج الأورام وأمراض القلب): تشتهر رواندا دولياً بنجاحها في توفير إمكانية الاستفادة من الرعاية الصحية. تدير البلاد نظام خدمة عامة للرعاية الصحية اللامركزية والذي يعمل بشكل جيد ويشمل: ٤٠٦ مركز رعاية صحية و٤٩٩ مركزا صحيا و٣٦ مستشفا محليا و٤ مستشفيات وطنية مرجعية. ولدى رواندا أيضاً قطاع خدمات صحية خاصة حيوية يشتمل على: ٨ مستشفيات عامة، وخدمات الرعاية الصحية المتطورة (العيادات، المستشفيات عالية التخصص) ؛ إنشاء مدارس / كليات الطب ، والمدارس الطبية االتمريضية والمدارس الهندسية الطبية، لتخريج موظفين مهرة لقطاع الصحة، وذلك لتلبية الاحتياجات الواردة للرعاية الصحية. إنشاء مستشفيات ذات مستوى عالمي مزودة بمرافق متخصصة تهدف إلى تحديد مكانة رواندا كمركز طبي في المنطقة وعيادات الرعاية الصحية المتخصصة ومراكز التشخيص التي تركز على أمراض القلب والأورام وأمراض الكلى وذلك لتمهيد الطريق للسياحة العلاجية.

٧. سوق كيجالي للبيع بالجملة (غرفة التبريد وسلسلة التوريد): إجمالي الاستثمار: ٣١ مليون دولار أمريكي – إن سوق كيجالي المُقترح لبيع للمنتجات الطازجة بالجملة هو منشأة جديدة بمساحة ١٠٠٠٠ م ٢ تقع على بُعد ١٥ كم خارج كيجالي. ومن خلال قاعتيها التجاريتين للجملة والمساحات المخصصة لشركات المعالجة الزراعية ، تطمح رواندا أن تصبح مركزًا في شرق أفريقيًا لتوريد الفواكه والخضروات الطازجة والأطعمة المصنعة. ونظراً لحجم المخاطر المرتفع نسبيا والعائد المنخفض، تبحث حكومة رواندا عن مستثمر لتطوير وتشغيل سوق كيجالي للبيع بالجملة بدعم من الممولين الدوليين.

٨. الشحن الجوي: من الأولويات الاستراتيجية لحكومة رواندا هو قطاع البستنة ، وخاصة قطاع زراعة الزهور. العامل المحدد لزيادة الإنتاج هو سعر النقل المرتفع نسبياً. ونظرا لعدم توافر طائرات الشحن التجارية، يواجه منتجو زراعة البساتين في رواندا حاليا تكاليف الشحن الجوي بقيمة ١,٨ دولار / كيلوغرام إلى أمستردام، بينما يدفع المنتجون في كينيا وإثيوبيا ١,٥ دولار لكل كيلوغرام من الشحن الجوي إلى نفس الوجهة. وتبحث حكومة رواندا عن مستثمر في البضائع لخفض الأسعار وزيادة السعة. وحكومة رواندا في هذه المرحلة منفتحة على مجموعة متنوعة من الترتيبات، بما في ذلك العقود مع شركات النقل الجوي الجديدة والشراكة واتفاقات الاستثمار المشترك من خلال الشركة الوطنية لخطوط الطيران الرواندية.

٩. زراعة الزهور: الاستثمارات: زهور بيلا: مزرعة بحجم ٣٥ هكتار (متطورة بالكامل)؛ وبجوار زهور بيلا: ٦٥ هكتار من من الأراضي غير المطورة؛ ورواندا فلورا روز: مزرعة على ١٥ هكتار (بحاجة إلى إعادة تأهيل). وتعد إحدى الأولويات الاستراتيجية لحكومة رواندا هي التوسع الهائل في البستنة لا سيما قطاع زراعة الزهور. وكدليل على ذلك، طورت الحكومة مزرعة نموذجية تعمل بكامل طاقتها تبلغ ٣٥ هكتار (بما في ذلك ٢٠ هكتار من البيوت الزجاجية ووحدات التعبئة ووحدات الرش). وبالإضافة إلى ذلك ، قامت حكومة رواندا بتأمين ٦٥ هكتار (بالقرب من بيلا فلاورز) ورواندا فلورا روز فارم السابق ذكرها، و(١٥ هكتار) للاستثمارات في زراعة الزهور. ومع وجود ظروف نمو مؤكدة في جميع المواقع ، ومرافق التخزين البارد في المطار ، وتحليل مفصل لسلسلة القيمة وتحليل هيكل التكلفة للمستثمرين المحتملين ، تبحث حكومة رواندا عن مستثمرين لشراء أو استئجار المرافق على المدى الطويل.

جمهورية سيراليون

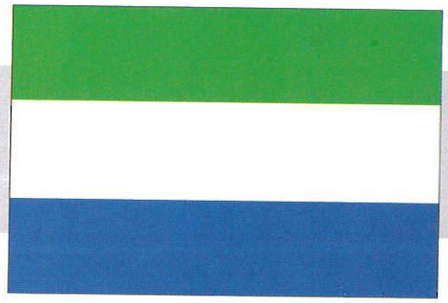

MR. MORIE FOFANA
Ambassador of The Republic of Sierra Leone to Egypt

مقدمة

سيراليون هي دولة صغيرة في غرب أفريقيا تقع على ساحل المحيط لاالأطلسي و لديها حدود مشتركة مع جمهورية غينيا كوناكري في الشمال و الشمال الشرقي و جمهورية ليبيريا في الجنوب و الجنوب الشرقي.

فيما يلي بعض المعلومات الأساسية عن سيراليون:

الموقع: غرب أفريقيا
المساحة: ٧١,٧٤٠ كلم مربع
عدد السكان: ٧,٣٩٦مليون نسمة (٢٠١٦)
نظام الحكم: ديمقراطي/ متعدد الأحزاب
اللغة الرسمية: الإنجليزية
العملة: ليون
الناتج المحلي الإجمالي: $١١,٧٥
بليون/للفرد $١,٨٠٠
النموّ: ٦٪
التضخم: ١٦,٩٪.

لماذا الإستثمار في سيراليون

سيراليون يتوفر فيها التنوع الطبيعي الجاذب للإستثمار، أبرزها الشواطئ الجميلة، الجزر، المرتفعات (هضاب و جبال)، العديد من أنهار في أنحاء البلاد، الشلالات، الحيوانات، مناخ رائع، تراث غني بالثقافة و شعب مضياف و مسالم.

معروفة بمواردها المعدنية بما فيها الماس، الذهب، الحديد الخام، البوكسيت، كمية من مخزون النفط، اليورانيوم و المانغانيز. سيراليون تتمتع أيضا بملايين الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة و الغير مستغلة و الممتدة عبر البلاد، بالإضافة إلى الماء المتوفر من الأنهار التي تتدفق طوال أيام السنة.

القطاعات ذات الأولوية في الإستثمار

* الزراعة – المكننة و الريّ لزيادة إنتاج الأرز و كذلك زيادة المحاصيل المتنوعة (الكاكاو، القهوة، زيت النخيل، إلخ.) و كذلك الإنتاج الحيواني.

- الموارد البحرية – الإستفادة من قطاع الصيد للمساهمة في التنمية الإقتصادية.
- السياحة – شراكة القطاعين العام و الخاص لتطوير و إدارة المواقع الأثرية، البنى التحتية مثل المنتجعات، القرى الأيكولوجية، التجمعات السكانية، المياه، الكهرباء، الإتصالات في الأماكن السياحية.
- التعدين – زيادة كمية إستخراج الموارد المعدنية.
- التصنيع – زيادة تصنيع و تجهيز المنتجات الزراعية.
- التنمية البشرية – التدريب الفني و المهني، التعليم العالي، البحوث العلمية و التعاون.
- الصحة – مراكز صحية كجهزة بالمعدات، وحدات و خدمات صحية خاصة.
- الطاقة: من الإمدادات إلى جمع العائد من الإستهلاك، ألواح شمسية و مشاريع مائية.
- البنية التحتية – طرقات، جسور، شبكة طرق سريعة، طرق جانبية، مطارات، موانئ و مشاريع إسكان.
- الماء و النظافة – سدود و التخلص من النفايات.
- الغابات – إنتاج (صنع في سيراليون) من الأخشاب الخاصة لصناعة المفروشات.

الحوافز الرئيسية

- إعفاء كامل من ضريبة الدخل على الشركات بالإضافة إلى إعفاء بنسبة ٥٠٪ من الضرائب المستقطعة على توزيعات الأرباح التي تدفعها شركات الأعمال الزراعية.
- إعفاء كامل على رسوم إستيراد الآلات الزراعية، معدات المعالجة الزراعية، الكيماويات الزراعية و غيرها من الآلات الرئيسية.
- تخفيض الرسوم بنسبة ٣٪ على واردات المواد الخام الزراعية.
- يمكن ترحيل إستخدام الخسارة الضريبة لأي عام.
- إعفاء من ضريبة الدخل لمدة ٣ سنوات للموظفين المغتربين ذات المهارات العالية، بحسب ما تسمح به المعاهدات الثنائية.
- تخفيض الرسوم على المواد الخام.
- لا ضريبة مبيعات على السلع الأساسية أو قطع غيارها.

الإيطار القانوني

إن وكالة ترويج الإستثمار و التصدير في سيراليون، والتي أنشأت بموجب قانون مجلس النواب في العام ٢٠٠٧، قد بدأت عملها كوكالة تابعة لوزارة التجارة و الصناعة في شهر مايو ٢٠٠٨، ب'عتبارها الوكالة الرسمية للبلاد لمساعدة المستثمرين و المصدرين و إعلامهم عن فرص الإستثمار.

قامت سيراليون بتحسين أنظمتها القانونية بشكل كبير مع تركيز إهتمام خاص على القوانين المتعلقة بالإستثمار مثل:

- التصديق على الإتفاقيات الإقليمية و الدولية التي تنظم المعاملة العادلة للمستثمرين.
- تحويل مجاني وغير محدود لرؤوس الأموال و الدخل.
- تسوية النزاعات من خلال المحاكم المحلية أو الدولية كما يفضل المستثمرين.
- حرية التعامل بالنقد الأجنبي من قبل المصرف المركزي.
- قانون مكافحة الفساد.

إن القوانين التي تحمي وتعزز التجارة الدولية و الإستثمار هي جزءا لا يتجزأ من دستور سيراليون.

جهات الإتصال

سفارة جمهورية سيراليون – القاهرة

فيلا رقم ٥، شارع ٢٢٠، دجلة، المعادي، القاهرة.

هاتف:٠٠٢٠٢٥١٧١٩٥٨/٠٠٢٠٢٢٥١٩٣٣٣٨٤

فاكس: ٠٠٢٠٢٥١٦١٢٤٤.

بريد إلكتروني:

cairo@foreignaffairs.gov.sl

وزارة التجارة و الصناعة في سيراليون

الطابق السادس، عمارة يويي، بروكفيلدز، فريتاون، سيراليون.

هاتف: ٠٠٢٣٢٢٢٢٢٧٠٦/ ٢٢٢٢٧٥٥

فاكس:٠٠٢٣٢٢٢٣٥١٢٩/٢٢٤٧٦١/٢٣٥٥٧٥

بريد إلكتروني:

info@trade.gov.sl

موقع إلكتروني:

www.trade.gov.sl

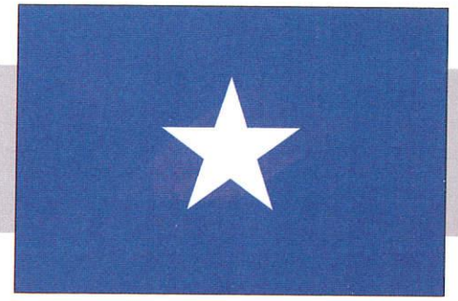

جمهورية فيدرالية الصومال

H.E. ABDIQANI MOHAMED WAEIS
Ambassador of the Republic of Somalia to Egypt

مقدمة

الصومال هي دولة تقع في منطقة القرن الإفريقي في شرق أفريقيا. كانت الصومال قديما أحد أهم مراكز التجارة العالمية بين دول العالم القديم. حيث كان البحارة والتجار الصوماليون الموردين الأساسيين لكل من اللبان (المستكة) ونبات المر والتوابل والتي كانت تعتبر من أقيم المنتجات

الصومال اليوم توفر فرصا لا نظير لها للاستثمار في الموارد البحرية وفي النقل والثروة الحيوانية والزراعة والسياحة وتنمية البنية التحتية, وذلك في إطار خطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الموقع: تقع الصومال في منطقة القرن الإفريقي. ويحدها من الشمال الغربي جيبوتي، وكينيا من الجنوب الغربي، وخليج عدن من الشمال والمحيط الهندي من الشرق وأثيوبيا من الغرب. وتملك أطول حدود بحرية في قارة أفريقيا. تتسم تضاريسها بالتنوع بين الهضاب والسهول والمرتفعات. مناخها صحراوي حار على مدار السنة مع بعض الرياح الموسمية والأمطار غير المنتظمة

الحجم: المساحة: ٦٣٧٦٥٧ كم٢
عدد السكان:١٠٤٩٥٥٨٣ (٢٠١٢)
اللغات الرسمية: الصومالية, العربية والانجليزية

فرص الاستثمار

الزراعة

يساهم القطاع الزراعي في الصومال بنسبة ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد و٨٠ في المائة من سوق العمل على الرغم من ان الزراعة المروية تمثل ٢١ في المائة فقط من ان الأراضي المزروعة ، فإن نهري شبيلي وجوبا في الجزء الجنوبي من البلاد ، والأنهار في الشمال الغربي توفر مساحة من الأراضي الإنتاجية غير المستغلة. المحاصيل

الرئيسية المزروعة حاليا تشمل ؛ الموز ، والجريب فروت ، والمانجو ، والبرتقال ، والليمون ، و الجوافة ، والبابايا ، والبطيخ ، والطماطم ، والخس ، والبصل ، والفلفل ، والملفوف ، والبقول ، والذرة ، والأرز ، والسمسم ، والتمر
في عام ٢٠١٤ قدرت صادرات الثروة الحيوانية الى دول الخليج بنحو ٣٦٠ مليون دولار امريكي,وارتفع انتاج السمسم بنحو ٤٠٪ في السنوات الخمس الماضية لتصل الى ٩٠٠٠٠ طن مما يجعل الصومال من اكبر منتجي السمسم في افريقيا. تقدر دراسة حديثة ان صادرات الليمون تبلغ حوالي ٣٠ الف طن بقيمة سوقية تبلغ ٥٧ مليون دولار

الثروة السمكية

قطاع الأسماك في الصومال له إمكانات هائلة للتوسع المربح ، في ظل تزايد الطلب العالمي وذروة الإنتاج في معظم مصدري الأسماك في العالم. الصومال تتمتع بأطول خط ساحلي في أفريقيا. مع الاستثمار المناسب الذي تنشده الصومال، يمكن تحويل هذا القطاع إلى قطاع إنتاجي واسع النطاق لتلبية الاحتياجات الدولية والإقليمية من الأسماك

الطاقة

لقد تراجعت أسعار الكهرباء في الصومال في السنوات الماضية ، بسبب البنية التحتية المحسنة حيث نشأت شركات جديدة في هذا القطاع وقد قدر إجمالي استهلاك الطاقة في عام ٢٠١٢ بنحو ٢٨٨,٣مليون كيلو واط في الساعة او ٢٨,٧ كيلووات ساعة للشخص الواحد: فقط ١٪ من المتوسط العالمي، مما يجعل هذا السوق مفتوحا يسعى لرأس المال لينمو أضعافا مضاعفة
كانت البنية التحتية للطاقة في البلاد محدودة في العقدين الماضيين. وبالتالي ، فإن قدرة التوليد الحالية مملوكة للقطاع الخاص. يتم إنتاج الكهرباء بشكل كبير عن طريق مولدات الديزل وبعض الطاقة المتجددة

البنية التحتية

يوجد بالصومال شبكة طرق يبلغ طولها٢١٩٥٠ كم من طرق ابتدائية و ثانوية و ريفية بالإضافة الى الجسور عبر نهر شبيلي و جوبا. كل هذه تحتاج الى استثمار اليوم و كلها تمثل فرصا استثمارية إضافية هائلة

الاتصالات

يبقى قطاع الاتصالات في الصومال واحدا من النقاط المضيئة التي نمت في السنوات العشرين الماضية حيث ازدهر هذا القطاع في السنوات الأخيرة

الإطار القانوني

قانون الاستثمار الأجنبي رقم ١٩ لعام ١٩٨٧
اللائحة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي: القانون رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٤

جهات الاتصال

ادارة تشجيع الاستثمارات في وزارة الشئون الخارجية. .
العنوان: طريق أفجوي. – كم 5 مقديشو – الصومال
التليفون: 252853096+ 252853097+ 252853098+ 252853099+
الفاكس: 252851618+
البريد الالكتروني: info@mfa.gov.so
الموقع الالكتروني: http://www.mfa.gov.so/

غرفة التجارة والصناعة الصومالية
العنوان: زوبي. – كم5
التليفون: 2526215616+ 2526850320+
البريد الالكتروني: Info@somalichamber.so
الموقع الالكتروني: http://somalichamber.so

وزارة التجارة والصناعة
العنوان: زوبي. – كم 5 مقديشو – الصومال
التليفون: 25261277736+
البريد الالكتروني: minister@moci.gov.so
الموقع الالكتروني: http://moci.gov.so
سفارة جمهورية الصومال الفدرالية بالقاهرة
العنوان 27 شارع الصومال (ايران سابقا) الدقي, الجيزة..
التليفون: 20233374038+
الفاكس: 20233377457+
البريد الالكتروني: somembegy@gmail.com

جمهورية جنوب أفريقيا

H.E. VUSI MAVIMBELA
Ambassador of the Republic of South Africa to Egypt

مقدمة

مؤشرات اقتصادية هامة:

- معدل التضخم: ٤,٧٪
- معدل الفائدة: ٦,٧٪
- معدل الفائدة على قروض البنوك: ١٠,٥٪
- اجمالى الصادرات: ١٠,٤٣٢ مليون راند (٧,٨٣مليار دولار)
- اجمالى الواردات: ٨٨,٥٩ مليون راند (٦,٦٥ مليار دولار)
- اجمالى الطاقة الكهربائية المولدة: ٢٠٧٤٩ جيجاوات/ساعة

نسبة مساهمة القطاعات الأقتصادية فى اقتصاد جنوب أفريقيا:

- قطاع الزراعة- الغابات والصيد ٢,٤٪
- قطاع الخدمات الشخصية ٥,٨٪
- قطاع الخدمات الحكومية العامة ١٧,٣٪
- قطاع التمويل والعقارات والمشروعات ٢٠,٢٪
- قطاع النقل والتخزين والاتصالات ١٠,١٪
- قطاع التجارة والتموين والفنادق ١٥,٢٪
- قطاع البناء ٤,٠٪
- قطاع الكهرباء والغاز والمياة ٣,٧٪
- قطاع التصنيع ١٣,٤٪
- قطاع التعدين والمحاجر ٧,٩٪

الأطار القانونى للأستثمار فى جنوب أفريقيا

طبقا للقانون رقم ٢٢ لعام ٢٠١٥ الذى تم اقراره فى البرلمان فى ٣ نوفمبر ٢٠١٥ ، يتم منح الحماية التشريعية للمستثمرين لحماية وتشجيع الأستثمار ويهدف القانون الى احداث توازن بين حقوق المستثمر والتزاماته، ويسرى ذلك على كافة المستثمرين ورجال الأعمال وينص القانون من بين ماينص على الآتى:

١- ادراكا من المشرع للحاجة الى حماية وتعزيز الحقوق التى يكفلها دستور جنوب أفريقيا،
٢- وادراكا لأهمية الدور الذى يلعبه الأستثمار فى خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الأقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة مما يساهم فى تعزيز سلامة ورفاهه المجتمع فى جنوب أفريقيا
٣- يؤكد القانون على أن الدولة ملتزمة بخلق بيئة مواتية ومفتوحة وشفافة لمختلف الأستثمارات.

ومن بين الأجراءات المطبقة لتعزيز الأستثمارات هى:

حرية تحويل الأرباح والأموال: يجوز للمستثمرين الأجانب تحويل الأموال ويخضع ذلك لقانون الضرائب والتشريعات المطبقة ومن ثم تخضع عمليات تحويل الأموال للقواعد التى تحكم تحويل الأموال والتبادل التجارى بجنوب أفريقيا.

فض النزاعات: اذا كان المستثمر طرفا فى نزاع يتعلق بقضية مرفوعة من جانب حكومة جنوب أفريقيا، يجوز للمستثمر فى غضون مدة ستة أشهر أن يطلب من وزارة التجارة والصناعة بجنوب أفريقيا تسهيل فض النزاع عن طريق تعيين وسيط. ولا يمنع المستثمر الأجنبي من اللجوء الى اى محكمة مختصة أو مستقلة أو الى أى كيان قانونى داخل جنوب أفريقيا لحل النزاع.

حماية الأستثمارات فى الأتفاقيات التجارية الثنائية: أبرمت جنوب أفريقيا العديد من الأتفاقيات التجارية مع الكثير من الدول لحماية الأستثمارات على مستوى العلاقات الثنائية.

القطاعات الرئيسية التى تتوفر فيها فرص الأستثمار:

-التصنيع، صناعة السيارات والتصنيع الزراعى والمعدات الرأسمالية- الصناعات المتطورة والصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية وصناعات الفضاء والطيران- صناعات تعتمد على الموارد والمواد الخام والتعدين وصناعات المناجم- الخدمات والتعهيد والبترول والغاز وصناعات البنية التحتية- صناعات اقتصاد البيئة (الأقتصاد الأخضر) وصناعات مصادر الطاقة المتجددة ومكونات المحطات النووية

مجالات الفرص الأستثمارية

التصنيع الزراعى: المصائد السمكية والاستزراع السمكى: زراعة الأسماك فى الماه العذبة والمياه المالحة، الصناعات الغذائية وصناعات الطحن والعجائن وصناعات المشروبات والمركزات والعصائر وصناعات التعبئة والتغليف وتصدير مختلف انواع الشاى المحلى- صناعات الأنسجة المرتفعة القيمة مثل الصناعات القطنية وصوف الموهير- صناعات الغذاء العضوى الأورجانيك مرتفعة القيمة لتغطية الأستهلاك فى السوق المحلى والتصدير- صناعات الوقود الحيوي مثل البيوديزل والبيوايثانول

الصناعات الوسيطة للسيارات: الصناعات الوسيطة للسيارات مثل صناعة أجزاء المحركات والموتورات وتجهيزات صالونات السيارات ونظم الدفع والتعليق فى السيارة واجزاء جسم السيارة وأجهزة تنقية العوادم ومسبوكات وقوالب الألمونيوم وفلاتر الديزل والصناعات الجلدية الوسيطة المختلفة التى تخدم صناعات السيارات

الصناعات الكيماوية وصناعات البلاستيك: صناعات معالجة البولى بروبيلين المستخدم فى الصناعات الوسيطة للسيارات وصناعات مواد البناء وصناعات التعبئة والتغليف وصناعات القسطرات الطبية والسرنجات وصناعات المواد الفعالة للصناعات الدوائية لأدوية علاج مرض نقص المناعة المكتسبة وصناعات ادوية الأختبار والكشف عن مرض الأيدز وانتاج اللقاحات والتطعيمات والأدوية الحيوية

قطاع السياحة والضيافة: الفنادق والتسكين والفنادق البوتيكية والنزل والمنتجعات السياحية- صناعات السياحة والترفيه المتكاملة- السياحة البيئية وسياحة المغامرات والسياحة الرياضية وسياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية والعلاجية- تطوير البنية التحتية- مجمعات الترفيه وملاعب الجولف على مستوى عالمى- التطوير العقارى فى الواجهات البحرية والمناطق الساحلية والموانى والمرافىء- تنطوير المحميات الطبيعية المطلة على الحدود بين الدول- النقل السياحى والطيران والسكك الحديدية السياحية والبواخر السياحية- المبانى العازلة للضوضاء والصديقة للبيئة والتكنولوجيا الخضراء الصديقة للبيئة لصناعة السياحة- الصناعات الخاصة بسياحة المدن والأنشطة الترفيهيه- سياحة المهرجانات والكرنفالات والسياحة الثقافية والمهرجانات الموسيقية

صناعات الفضاء والطيران: خدمات الطيران وتشمل الصيانة والأصلاح والتجديد الشامل- مكونات الجناح الثابتة والدوارة- خدمات تدريب وتأهيل الطيران- تصنيع معدات هندسة الطيران وتشمل أنظمة مراقبة الأستخدمات الصحية- مكونات هياكل وجسم الطائرة وبالأخص الواح الصاج المركبة واللومنيوم والتيتانيوم- انظمة الأقمار الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر ومنصات الأستشعار- صناعات وسيطة للأقمار الصناعية وتشمل أنظمة التعقب والتحكم وتطوير التطبيقات- نقل الخبرات فى على مستوى التصميم والأنظمة والمستوى الأول- الطيارات والمركبات بدون طيار

الحوافز التى يتم تقديمها للمستثمرين المرتقبين

برنامج تطوير المنشآت: برنامج تطوير المنشآت عبارة عن منحة نقدية للمصنعين المحليين الذين يرغبون فى انشاء منشأة انتاجية أو توسيع أو تطوير منشأة قائمة تعمل فى مجالات الملابس والمفروشات

منحة الأستثمار الأجنبي: منحة تهدف الى تعويض المستثمرين الأجانب المؤهلين عن تكلفة نقل الماكينات والمعدات الجديدة الى جنوب أفريقيا من الخارج

مناطق التطوير الصناعى: بمقتضاها يتم منح اعفاء من ضريبة القيمة المضافة عند التخليص على البضائع والخدمات من المناطق الجمركية فى جنوب أفريقيا كما تطبق على واردات المواد الخام والمدخلات الصناعية المعفاة من الضرائب. وعلى الشركات التى تدير مناطق التطوير الصناعى التقدم بطلب للحصول على تصريح لهذا المشروع

صندوق البنية التحتية الضرورية: مشروعات البنية التحتية التى تخدم مناطق التنمية الصناعية يحق لها الحصول على منحة تقدر ب٣٠٪ من اجمالى تكلفة مشروع تنمية البنية التحتية على الا يقل الحد الأدنى لتكلفة المشروع المؤهل عن ١٥ مليون راند

برنامج تحسين القدرات التنافسية: تستخدم المنح فى الآتى:تطبيق مبادىء تصنيع على مستوى عالمي - برامج التدريب للعاملين وبرامج تعزيز علاقات العمل وسلامة العاملين -تكامل برامج سلاسل الموردين والهندسة الصناعية وتحسين القدرات التنافسية وتسيير المشروعات وشركات تصنيع الملابس والمفروشات والمنسوجات

عناوين مفيدة

وزارة التجارة والصناعة

The Department of Trade and Industry DTI

تليفون مركز الأتصال الرئيسي

The dti Call Centre: 0861 843 384

تليفون مركز الترويج للأستثمار

Investment Promotion: +27 12 394 1339/1032

عنوان الموقع على شبكة الأنترنت

Website: www.thedti.gov.za

البريد الألكترونى

E-mail: investmentsa@thedti.gov.za

شركة تطوير الصناعة

Industrial Development Corporation

19 Fredman Drive, Sandown

Telephone (011) 269 3000

Facsimile (011) 269 2116

E-mail callcentre@idc.co.za

جمهورية جنوب السودان

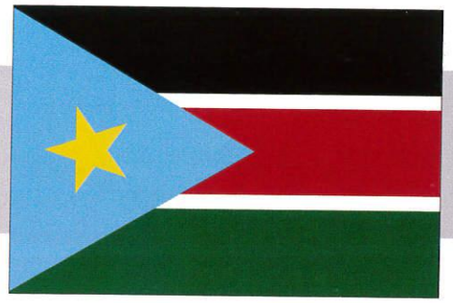

H.E. MR. JOSEPH MOUM MAJAK
Ambassador of South Sudan to Egypt

مقدمة

الإسم الرسمي: جمهورية جنوب السودان
المساحة: ٦١٩,٧٤٥ كم٢
اللغات الرسمية: الأنجليزية، العربية واللغات المحلية
العملة الوطنية: الجنيه
الصادرات الرئيسة: النفط، خشب التيك، الجلود، الصمغ العربي، البن والعسل
الصحة: معدل وفيات الرضع حوالي ٦٠ وفاة من كل ألف رضيع، العمر الإفتراضي ٥٧ عام، معدل إنتشار مرض نقص المناعة المكتسبة ٢,٥ ٪
معدل الأمية: حوالي ربع السكان يستطيعون القراءة والكتابة، وقد إرتفعت نسبة التسجيل في التعليم الإلزامي بنسبة ٦٧٪ عام ٢٠١٤
يجاور جنوب السودان كلاً من السودان، أثيوبيا، كينيا، أوغندا، الكونغو الديموقراطية وأفريقيا الوسطى، وقد أُنْعِمَ جنوب السودان بإمكانيات هائلة زراعية ، سمكية ، ثروة حيوانية وأخرى معدنية بالإضافة لوجود فرص إستثمارية في مجال السياحة.

الاطار القانوني للإستثمار بجنوب السودان

تشجع حكومة جنوب السودان الإستثمار الأجنبي المباشر، وأحرزت بعض التقدم خلال السنوات الماضية في سبيل فتح الأسواق أمام الشركات الأجنبية ، وقد شارك وفد رسمي سوداني جنوبي رفيع المستوى في مؤتمر بواشنطن لأجل ربط المستثمرين الأجانب بحكومة جنوب السودان وممثلي قطاعها الخاص.

في الفترة الإنتقالية من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١١م كان جنوب السودان جزءاً من السودان السابق، وقد أصدرت الحكومة في چوبا حينذاك قانون تطوير الإستثمار عام ٢٠٠٩، حيث سمح للمستثمرين الأجانب بإنشاء وإمتلاك مؤسسات

وشركات في أي قطاع،و على أية حال فقد تم تخويل مجلس مديري هيئة جنوب السودان للإستثمار -بصفة دورية- حق إصدار قائمة حصرية بالقطاعات التي يسمح للمستثمر الأجنبي بالعمل فيها، و بعد ذلك تم إصدار القوانين التالية:

- قانون (الإعسار) الإفلاس عام ٢٠١١م.
- قانون الإستيراد و التصدير عام ٢٠١٢م.
- قانون الشركات عام ٢٠١٢م.

هنالك سوء فهم على نطاق واسع بخصوص إنشاء الشركات على يد المستثمرين الأجانب و بشأن ضرورة إمتلاك مواطني جنوب السودان نسبة٣١ بالمائة من هذه الشركات، و في واقع الأمر فإن قانون تطوير الإستثمار لعام ٢٠٠٩م لا يتضمن هذا الشرط، و في قانون الشركات لعام ٢٠١٢م تم حصر هذه النسبة للشركات الكبرى و المتوسطة فقط، أما الشركات الصغرى فيجب أن تعود ملكيتها بالكامل لمواطني جنوب السودان.

الأولويات العاجلة للإستثمار بجنوب السودان

التعليم:
يعد التعليم العامل الأساس في توجيه الإقتصاد الوطني بحسبان أن المورد البشري أهم ثروة بالدولة قبل الثروات الطبيعية، و لهذا تحرص الحكومة على توجيه نسبة مقدرة من مواردها لأجل تعليم الناشئة و تطوير مهاراتهم.

الزراعة:
تحوي أراضي جنوب السودان إمكانيات زراعية هائلة، و لذلك تشجع الحكومة قطاع الإستثمار المحلي و الأجنبي على إدخال موارد ضخمة لقطاع الزراعة.

البنية التحتية:
تنوي الحكومة ربط كل أرجاء الدولة بالعاصمة بواسطة الطرق البرية و السكك الحديدية و النقل النهري و الجوي،و يحتاج هذا الأمر لإستثمارات ضخمة و إستقرار أمني.

المناجم:
تحوي أراضي جنوب السودان ثروات معدنية هائلة تشمل الذهب، الماس، اليورانيوم، النفط، خام الحديد، النحاس، الكوبالت و معادن أخرى.

الثروة الحيوانية:
يملك جنوب السودان نحو ٦٠ مليون رأس ماشية ، و في سبيل تطوير هذا القطاع تدعو الحكومة الشركات لكي تستثمر في مجالات تصنيع الألبان و اللحوم و الجلود.

السياحة:
يتمثل جمال جنوب السودان في نهر النيل و روافده و سهول أعالي النيل و غابات بحر الغزال و الطبيعة الجبلية للأقاليم الإستوائية، كما يتميز جنوب السودان في مجال الحياة البرية و الغطاء الأخضر الذي يكسو مجمل أراضي جنوب السودان.

لمزيد من الإتصال:

- وزارة الخارجية و التعاون الدولي.
- وزارة التجارة و الصناعة
- وزارة البترول و المناجم
- وزارة التعليم
- غرفة جنوب السودان التجارية

ملحوظة:
المراسلات للوزارات المذكورة أعلاه يجب أن تتم – عبر السفارة باللغة الأنجليزية.

جهات الاتصال:
سفارة جنوب السودان
القاهرة
Tel (+202) 23 58 6513
Fax (+202) 23 801 798

جمهورية السودان

H.E. ABDALMAHMOOD ABDALHALEEM
Ambassador of The Sudan To Egypt

مقدمة

- الاسم الرسمي للدولة: جمهورية السودان
- الموقع الجغرافـــي: تقع جمهورية السودان في الزاوية الشمالية الشرقية لأفريقيا ويطل على البحر الأحمر .
- العاصمة: الخرطوم .
- مساحة القطر: ١,٨٨٢,١٠٠ كلم مربع.
- السكان: حوالي ٣٤ مليون نسمة.
- العملة: الجنيه السوداني .

الموارد الطبيعية:

١) موارد زراعية وحيوانية: السودان غنى بالموارد الطبيعية المتنوعة في أرضه ومناخه وفي جوف الأرض وفي الجانب الزراعي يمتلك السودان من الأراضي الزراعية حوالي ١٤٠ مليون فدان تقريباً وتتوزع بين أراضي قرب مصادر الأنهار ومصادر المياه و أخرى تروى بالأمطار، وتنوع المناخات له أثر في تنوع الإنتاج الزراعي على مستوى السودان، ويشمل الفواكه والحبوب الزيتية والغذائية والصمغ العربي وغيرها من المحصولات المتنوعة وذلك بفضل الاراضي الخصبة والمياه الوفيرة.

ويمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة تنتشر في مساحات واسعة من المراعي الطبيعية (من الأبل والأبقار والضآن والماعز) إضافة إلى الثروة الضخمة من الحياة البرية كما ان المتاح من الثروة السمكية في الأنهار المختلفة وكذلك في البحر الأحمر تمثل رصيداً غذائياً كبيراً، والمراعي الطبيعية في السودان تتميز بأنها غير معالجة بالكيماويات وتتنوع في قيمتها الغذائية والنوعية على حسب المناخات، كما تربي الثروة الحيوانية في المناطق المروية، كقطاع حديث والسودان له أمكانات كبيرة من الثروة الحيوانية للصادر في مجال اللحوم للاقليم العربي والعالمي.

٢) الموارد المعد نية والبترولية: يزخر السودان بثروة معدنية وبترولية كبيرة وتشمل المعادن: الذهب - الكروم - والحديد - والنحاس واليورانيوم والأسمنت والجبس والرخام والمايكا والقصدير ومعادن أخرى كثيرة في شرقه وغربه، كما يوجد إحتياطى من البترول لم يتم إستخراجه وهناك فرص متاحة للاستثمار فيه .

الاطار القانوني

أهم ملامح قانون تشجيع الإستثمار القومى لسنة ٢٠١٣:

بدأ العمل بقانون تشحيع الاستثمار منذ تاريخ صدوره حيث تم التوقيع عليه في الرابع من شهر مارس ٢٠١٣ م ، واهم سماته وما يميزه:

- لا يوجد جدول أو إدراج لقائمة سلبية للقطاعات.
- عدم التمييز بين رأس المال المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.
- عدم التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بالامتيازات.
- حرية تحويل أرباح رأس المشروعات و مدخرات العاملين.
- ضمانات الاستثمار:
- لا تأميم أو مصادرة المشروع.
- لا مصادرة أو نزع لأي أنواع المال المستثمر.
- إعادة تصدير الآلات والمعدات.
- الكيان الاستثماري:
- يمكن للمستثمر اختيار أي من الصيغ الاستثمارية التالية:
- الملكية الفردية.
- نظام الشراكة.
- نظام الشركات.
- فرع شركة أجنبية.

الإجراءات الهجرية:

- تتم كافة معاملات الهجرية من تأشيرة دخول وإقامة وتسجيل المستثمرين الأجانب والتجديدات بوحدة جوازات الأجانب بوزارة الداخلية.
- العمالة الأجنبية فى السودان:
- التعامل مع العمالةالاجنبية وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار القومي للعام ٢٠١٣ م وقانون العمل لسنة ٢٠٠٧ م.
- المستندات المطلوبة لتسجيل رأس المال الأجنبي:
- تفويض.
- صورة من عقد ولائحة تأسيس الشركة.
- صورة من شهادة التأسيس.
- صورة من شهادة تسجيل من المسجل التجاري.

الفرص الإستثمارية

١ــ القطاع الزراعي:

- المشاريع المروية لإنتاج الخضر والفاكهة.
- خدمات الري وحفر الآبار الجوفية.
- صناعة خراطيش المياه .

٢ــ القطاع الصناعي:

- صناعة الأسمنت.
- تصنيع الصمغ العربي .
- صناعة الأثاث والخشب المضغوط.
- المشروبات والعصائر من العرديب والكر كدي والتبلدي.
- صناعة الخميرة.
- منتجات اللحوم.
- المسالخ .
- المخصبات والمبيدات.
- المدابغ والمنتجات الجلدية.
- صناعة الأدوية.
- صناعة وتجميع الآليات الزراعية.
- تعليب الخضر والفاكهه.
- صناعة زيوت الطعام.
- إنتاج الجلكوز و النشا.

٣ــ القطاع الخدمي:

البنيات التحتية وتتمثل في:

- تشييد الطرق والكباري.
- المستشفيلت والمراكز العلاجية .
- الطاقة وتوزيع الكهرباء..
- تجميع وتدوير النفايات .
- الانشاءات والمقاولات .
- إنشاء وتطوير شبكات المياه ومحطات المعالجة .
- إنشاء شبكات ومحطات الصرف الصحي .

٤ ــ قطاع السياحة:

تعتبر السياحة من القطاعات الواعدة في السودان، إذا تمثل رافداً هاماً للاقتصاد السوداني، وتوجد في السودان إمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة قابلة للإستغلال والتنمية والتطوير لجذب السياح من مختلف العالم ويمكن الاشارة الى بعض المواقع السياحية وتتمثل في:

ــ المناطق الاثرية: إذ تنتشر في السودان الآثار التاريخية التي تعكس الحضارات المختلفة التي مرت على البلاد

بدءاً من آثار النوبة في الشمال وآثار سلطنة الفور في الغرب والفونج في الوسط ثم الآثار الاستعمارية والمهدية في سائر أنحاء السودان ففي الشمال توجد آثار الممالك النوبية القديمة التي تعتبر مهد حضارة بشرية حيث جبل البركل و الأهرامات والمعابد في البركل والكرو ومروي ، مقبرة كرمة في الشمال وتعتبر الاهرامات من أقدم الأهرامات في وادى النيل وهي التي أقامها الحكام الكوشيون ، وإلى جانب الأهرامات توجد عدة معابد قديمة منها معبد الأسد أبادماك ومعبد آمون والكشك الروماني وكلها تقع في في ولاية نهر النيل بمنطقة النقعة إضافة إلى منطقة المصورات الصفراء وكما بها بعض الأثار النوبية القديمة و المدينة الملكية ، بوابة عبد القيوم بامدرمان ثم آثار تاريخية قديمة في مدينة سواكن في شرق السودان وغيرها من الاثار التاريخية .

ــ المتاحف: متحف السودان القومي في الخرطوم ، متحف بيت الخليفة في امدرمان ،متحف القصر الجمهوري، متحف شيكان بمدينة الابيض، متحف محمد نور هداب في جنوب غرب سواكن ، متحف قصر السلطان علي دينار في الفاشر ، متحف كرمة في الولاية الشمالية ، متحف التأريخ الطبيعي والمتحف الاثنولوجي بالخرطوم

ــ المحميات والمناطق الطبيعية: محمية الدندر وتقع في حدود ثلاث ولايات (سنار ، النيل الازرق و القضارف) ، محمية جبال الحسانية و شلال السبلوقة في ولاية نهر النيل ، محمية سنجنيب البحرية في البحر الاحمر ، محمية الردوم في ولاية جنوب دارفور ، جبل مرة في شمال دارفور

وغابة امبارونة في ولاية الجزيرة ، مقرن النيلين وغابة السنط في ولاية الخرطوم.

وفضلا عن ذلك توجد السياحة الثقافية المتمثلة في فعاليات القبائل والأثنيات المتعددة وما تقدمه من نماذج موسيقية وأزياء تقليدية.

وتكمن فرص الاستثمار في الاتي

- إقامة القري السياحية و الساحلية للغطس والرياضة المائية.
- إقامة الفنادق.
- المراكب واللنشات ومعدات الغطس .
- تطوير المواقع الأثرية .
- خدمات النقل السياحي.
- السياحة النيلية.

ولمزيد من المعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة يمكنكم زيارة الموقع الالكترونية التالية:

وزارة الاستثمار www.minv.gov.sd

وزارة السياحةوالآثار والحياة البرية www.sudan-tourism.gov.sd

وزارة الزراعة والغابات www.moaf.gov.sd

وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي www.mar.gov.sd

جمهورية تنزانيا المتحدة

MAJ. GEN. ISSA SULEIMANI NASSOR
Ambassador of the United Republic of Tanzania to Egypt

مقدمة

الموقع الجغرافى: تمتع تنزانيا بموقع استراتيجي في الساحل الشرقي لأفريقيا، مما يعطيها ميزة كونها بلدا ممتازا للاستثمار. وتحيط حدود تنزانيا ثمانية بلدان هى كينيا واوغندا ورواندا وبوروندى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وملاوي وموزمبيق. وهي بوابة لستة بلدان غير ساحلية هي زامبيا وملاوي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأوغندا. وتستخدم كل هذه البلدان بطريقة أو بأخرى الموانئ التنزانية والطرق والسكك الحديدية لتجارتها في الواردات والصادرات.

وتعد تنزانيا أيضا بوابة للبضائع من وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية. وفي هذا الصدد، فإن الاستثمارات أو الأعمال التجارية التي تستهدف تيسير الواردات والصادرات من هذه البلدان توفر فرصا تجارية مربحة.

ويتيح هذا الموقع أيضا فرصا واسعة لإقامة شركات التصنيع والتجارة في تنزانيا. و هناك أكثر من سوق للاستفادة من هذا الموقع. ولحسن الحظ، تشارك تنزانيا في التجمع الاقتصادي الإقليمي مع جميع هذه البلدان. و على هذا النحو، فأن بتحديد موقع الأعمال التجارية الخاصة بك في تنزانيا يمكنك من الوصول إلى سوق شرق أفريقيا الجماعة لأكثر من ١٢٠ مليون شخص في كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وجنوب السودان. كما يمكنك الوصول إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون شخص من سوق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وملاوي وموزامبيق وأنغولا وناميبيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وليسوتو وسوازيلاند وموريشيوس وسيشيل ومدغشقر. وتعد تنزانيا احدى الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الثلاثية بين مجموعة شرق افريقيا والجماعة الانمائية للجنوب الافريقى والكوميسا.

الموارد الطبيعية و السياحة

ولدى تنزانيا فرص استثمارية وفيرة في مجالات الزراعة والتعدين والسياحة والتصنيع وصيد الأسماك وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوليد الطاقة وتنمية وتطوير الهياكل الصناعية الأساسية. وفي الزراعة فهناك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة التي لا تزال يتعين استخدامها، والمناخ هو العامل المساعد، وهناك موارد المياه الكافية للري. وفي مجال التعدين، يوجد في تنزانيا أيضا العديد من المعادن المعروفة بوجودها في القشرة الأرضية وبعضها بكميات كبيرة بالإضافة إلى الحجارة الكريمة العروفه باسم تنزانيت التي وجدت في تنزانيا فقط.

كما ان تنزانيا تنعم بالاكتشافات الاخيرة لرواسب الغاز الضخمة. وعلاوة على ذلك، هناك إمكانات كبيرة لزيادة تكثيف علاقات الاستثمار بين تنزانيا والبلدان الأخرى في السنوات المقبلة. وتشمل الفرص الأوسع لمصدري السلع التنزانية مثل الشاي (الشاي الغبار) ولحم البقر والجلود والعسل والأسماك المجمدة و اللؤلؤ من بحيرة فيكتوريا وصيد الأسماك في أعماق البحار والقهوة والفواكه والخضروات وحبات الكاجو والزهور والحرف اليدوية.

هناك فرص لا حدود لها في تطوير البنية التحتية والاتصالات وتوليد الطاقة والسكك الحديدية وتطوير الموانئ والمطارات وشركات الطيران وما إلى ذلك مع وجود قاعدة كبيرة من المواد الخام من الزراعة والتعدين وصيد الأسماك والغابات الاستثمارات في التصنيع إمكانيات هائلة. وهناك، كما ذكر آنفا، أن السوق التنزانى سوقا كبيرا يشمل أكثر من ٤٥ مليون نسمة داخل تنزانيا، و ١٢٠ مليون شخص من جماعة شرق أفريقيا و ٢٠٠ مليون شخص من سكان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

فيما يتعلق بالصناعة السياحية، تنزانيا تعتبر واحدة من الوجهات السياحية الأكثر شهرة، و الجميلة في العالم. وجزيرة التوابل التاريخية التى هى زنجبار لديها شهرة سياحية واسعة. كما أن لديها الحدائق المفتو حة الاكثر شهرة فى العالم و يقع فى مناطق سيرنجيتي، نوغورونغورو، روها و كاتافي. و أيضا يوجد جبل كليمنجارو الشهير عالميا لرياضة تسلق الجبال و يقع فى تنزانيا، وهو أعلى جبل في أفريقيا وواحد من الأماكن السياحية الجذابة و النادرة في العالم. تنزانيا هي وجهة سياحية تستحق الاستثمار الآن وفي المستقبل.

كما توجد البحيرات الضخمة و و أكثر من١٠٠٠ كم من ساحل البحر و ٢٠٠ كم المنطقة الاقتصادية الخالصة، الصيد هو فرصة استثمارية عالية. و الآن لا يوجد الصيد العميق العميق في بحرنا.تنزانيا، أيضا لديها فرص استثمارية متفائلة بشكل كبير في مجال التعليم على جميع المستويات، من الابتدائي إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي.

وقد وسعنا نطاق التعليم المهني وأنشأنا مراكز تدريب في كل منطقة من مناطق البلد. وكانت هذه مفيدة في تدريب الخبراء المؤهلين تأهيلا عاليا في العديد من المجالات وكذلك الفنيين والحرفيين في مختلف المهن. في حين أننا قد استثمرنا بكثافة في التعليم لتطوير المواهب المحلية، ونحن حريصون على العمل مع الشركات على طرق مبتكرة لتطوير المواهب المحلية التي هي ذات الصلة للمجالات المتخصصة ذات الاهتمام. ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن العمالة في تنزانيا أقل تكلفة نسبيا مقارنة بالعديد من أجزاء العالم الأخرى.

حوافز الاستثمار

إن الاستثمارات الخاصة في تنزانيا مضمونة بسياسة الحكومة والقانون ضد التأميم ومصادرة الملكية. ويسمح للمستثمرين بأخذ أموالهم. ويمكنهم إعادة الأرباح دون إعاقة بعد دفع الضريبة المطلوبة. وعلاوة على ذلك، فإن تنزانيا من الدول الموقعة على اتفاقية متعددة الأطراف وثنائية بشأن حماية الاستثمارات وتعزيزها. ومن بين هذه الاتفاقات والعضوية الدولية، تنضم تنزانيا إلى وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يتخذ من سويسرا مقرا له.

إن تنزانيا لديها كل ما تحتاجه من بيئة صالحة للأعمال التجارية الموثوقة، والاستقرار السياسي، والسياسات الاقتصادية الناجحة، والصلابة الاقتصادية الكبيرة. وتشمل العوامل الأخرى من الموارد الطبيعية الجذابة والوافرة، والسوق التجارى الكبير بسبب موقع تنزانيا الجغرافي الفريد. وقبل كل شيء، فإن الحكومة تيسر كافة الامكانات لصالح الاستثمار فى تنزانيا. القائمة طويلة، لن نتمكن من رصدها كلها.

كما يسرنا أن نذكر هنا بعض سلطات الاستثمار الرئيسية في تنزانيا:

مركز تنزانيا للاستثمار
العنوان: شعبان روبرت ست، دار السلام، تنزانيا
هاتف: 255222116328+

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في تنزانيا
العنوان: 21 غانا أفينو، P.O. صندوق 9713 دار السلام، تنزانيا
هاتف: 255222119436+ / 255222128136+
فاكس: 255222119437+
هيئة مناطق تجهيز الصادرات التنزانية،
العنوان: بنيامين ويليام مكابا، P.O. بوكس 12112 دار السلام، تنزانيا
هاتف: 60-2550222925058+
البريد الإلكتروني: info@epza.go.tz

هيئة تشجيع الاستثمار في زنجبار
العنوان: ص.ب. 2286. مدينة زنجبار
تيل 255242233026+ / 2552422311169+
www.zanzibarinvest.org

مؤسسة التنمية الوطنية
العنوان: بيت التنمية،
كيفوكوني فرونت / شارع أوهايو،
P.O. Box 2669، دار السلام، تنزانيا
هاتف: 255222112893 أو 3/2111460.

جمهورية اوغندا

H.E. AMBASSADOR SAM MALE SEBULIBA
Ambassador
of the Republic of Uganda to Egypt

مقدمه

الرئيس: يويري كاجوتا موسيفيني
تعداد السكان: ٤٢,٨٦ مليون نسم
االعاصمه: كمبالا
المساحة: ٢٤١,٠٣٨ كيلومتر مربع
العملة: الشلن الاوغندى
اللغة الرسميه: الانجليزية

أوغندا بلد غير ساحلي يحده كينيا من الشرق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب ، و تنزانيا من الجنوب، ورواندا من الجنوب الغربي، ومن الشمال جنوب السودان. تقع اوغندا فى منطقة البحيرات العظمى الافريقية وتقع داخل حوض نهر النيل. يتضمن الجزء الجنوبي من البلاد جزءا كبيرا من بحيرة فيكتوريا، المشتركة مع كينيا وتنزانيا. وهذا الموقع يعطي البلد قاعدة قيادية واستراتيجية للتجارة والاستثمار اقليميا. حصلت اوغندا علي الاستقلال فى ٩ اكتوبر ١٩٦٢

مجالات الاستثمار ذات الأولوية

وهناك العديد من الأولويات الوطنية التي توليها حكومة أوغندا أقصى قدر من التركيز للاستثمار، وتشمل الزراعة والأعمال الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والتعبئة والتغليف، وإثراء المعادن(بترول وغاز)

لماذا الاستثمار في اوغندة

ظلت أوغندا باستمرار في مرتبة المدينة الأكثر فى ريادة الأعمال مع شعبا من بين أكثر شعوب العالم ترحيبا .و مزيد من الأسباب للاستثمار في أوغندا.

- حققت أوغندا منذ عام ١٩٨٦ استقرارا سياسيا واجتماعيا.
- سياسات الاقتصاد الكلي الفعالة التي حافظت على النمو الاقتصادي بمتوسط قدره ٦,٥٪ ومكنت البلاد من الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية خلال فترة الانكماش الاقتصادي العالمي من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ التي ظل الاقتصاد فيها ينمو بنسبة ٣٪
- البلد الغني بالموارد الطبيعية (الإنسان والمعادن).
- نظام النقد الأجنبي المحرر تماما.
- تحسين البنة التحتية باستمرار.
- القوى العاملة القابلة للتدريب وسريعة التكيف من أكثر من ٣٠ جامعة.
- الترحيب السكانى.
- لا توجد توترات عمالية.
- المحاكم التجارية والصناعية مخصصة للحل السريع للنزاعات التجارية
- ويختلف المناخ المتعدد والفريد من فصل الشتاء على جبل رونزوري الجبلية المغطاة بالثلوج في الغرب، وإلى المرتفعات المعتدلة في غرب أوغندا والغابات المدارية في المنطقة الوسطى، وكذلك شمال شرق أوغندا شبه الرملي

الوصول إلى الأسواق عن طريق المعاهدات والاتفاقات

- السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، وهي منطقة يبلغ عدد سكانها نحو ٤٠٠ مليون شخص في ١٩ بلدا.
- سكان مجموعة شرق أفريقيا (إيك) أكثر من ١٤٠ مليون شخص.
- أوغندا هي جزء من منطقة التجارة الحرة ل إيك و الكوميسا و سادك.
- يوجد في أوغندا عدد سكان يبلغ ٣٥ مليون نسمة من ذوي الدخل المتوسط المتنامي مع دخل معقول يمكن إنفاقه.

الاطار القانوني

والإطار القانوني هو قانون الاستثمار ، رقم ٩٢ ، الذي يضع مدونة لإدراج أحكام في القانون المتعلق بالاستثمارات المحلية والأجنبية في أوغندا من خلال توفير ظروف أكثر ملاءمة للاستثمار. القانون هو أيضا الفرضية التي تأسست عليها هيئة الاستثمار الأوغندية (UIA). الاتحاد هو وكالة قانونية مكلفة ببدء ودعم التدابير التي تعزز الاستثمار في أوغندا وإسداء المشورة للحكومة بشأن السياسات الملائمة التي تساعد على تشجيع الاستثمار والنمو

تقديم الدعم للمستثمرين

وهناك مركز خدمات وقفه واحدة (أوسك) لتسجيل الأعمال التجارية والترخيص والتيسير والرعاية اللاحقة في هيئة الاستثمار الأوغندية . ويشمل مركز الوقفة الواحدة الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة بالاستثمار ما يلي:

- مكتب خدمات التسجيل في أوغندا (أورسب) لتسجيل الشركات.
- هيئة الإيرادات الأوغندية (أورا) للحصول على المشورة الضريبية والتسجيل.
- مديرية المواطنة ومراقبة الهجرة لإصدار تصاريح العمل وغيرها من وثائق الهجرة.

- سجل الأراضي الذي يساعد في التحقق من ملكية الأراضي.
- الهيئة الوطنية لإدارة البيئة (نيما) لتسهيل المستثمر على الامتثال البيئي.
- المكتب الوطني الأوغندي للمعايير (أونبس) للحصول على المشورة بشأن المعايير.

وتساعد هيئة الاستثمار في حل المشاكل التي يواجهها المستثمرون الحاليون والمحتملون في محاولة للحد من نسبة المخاطر العائدة علي المستثمرين. ويتم ذلك أساسا من خلال الدعوة داخل الحكومة للحصول على الموافقات اللازمة و الحث علي إزالة العقبات التي تعوق الاستثمار، مثل الافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية والإدارية؛ وعدم اتساق بيئة السياسات وإمكانية التنبؤ بها؛ وزيادة المساءلة والفعالية للمسؤولين الحكوميين وتخفيف النزاعات الاستثمارية.

شعبة ترويج الاستثمار في هيئة الاستثمار هي المسؤولة عن قيادة جهود الهيئة في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي والمحلي من خلال توفير مثل هذه الخدمات؛

- توفير المعلومات الاستثمارية لجميع المترددين والمستثمرين المحتملين على الانترنت
- ترتيب خط سير للمستثمرين.
- ربط المستثمرين المحليين والأجانب
- تعزيز فرص الاستثمار للأوغنديين في الخارج
- تنظيم مؤتمرات إقليمية لتشجيع الاستثمار
- إسداء المشورة للمستثمرين بشأن حيازة الأراضي مجانا في المجمعات الصناعية الحكومية.
- حشد النساء في مجال الأعمال التجارية من أجل الترويج للائتلافات وتشجيع إعادة الاستثمار.
- حوافز الاستثمار
- قدمت هيئة الإيرادات في أوغندا دليل الحوافز الضريبية للمستثمرين في أوغندا. هذا الدليل هو دمج لجميع الحوافز الضريبية بموجب التجارة الدولية (الجمارك) والضرائب المحلية ويتم تحديثه سنويًا بما يتماشى مع والمتاحة في مركز لهيئة الاستثمار الأوغندية One Stop Center السياسات المالية للحمومة التابع.

للمزيد من الاستفسارات يرجى زيارة الموقع: www.ura.go.ug

العناوين المفيدة

Embassy of the Republic of Uganda
66, Road 10,
Maadi – Cairo
Tel: 23802514 – 23802489
Email: ugembco@link.net

Uganda Investment Authority
Tel: +256414301000, +256313301100
Email: info@ugandainvest.go.ug
http://ugandainvest.go.ug

Uganda Revenue Authority
Tel: +256 417 444602 – 417 444620
Email: info@ura.go.ug
http:// www.ura.go.ug

زامبيا

H.E. MAJ GEN TOPPLY MULAMBO LUBAYA
Ambassador of Zambia to Egypt

مقدمة

زامبيا دولة ديمقراطية، وتوفر بيئة اقتصادية مفتوحة لموجهة السوق. ترحب الحكومة الزامبية بجميع المستثمرين وقد هيئت مجموعة من الحوافز التي تهدف على وجه التحديد إلى خلق مناخ استثماري سليم لزيادة النمو الاقتصادي المحلي. الاستقرار السياسي في زامبيا، والموارد الطبيعية الغنية والموقع المركزي في وسط وجنوب أفريقيا يجعلها فى موقع استراتيجى استثماري هام. وهو يخدم مركزا مرتبطا بالبلدان المجاورة الثمانية (٨)؛وهي انجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتنزانيا، وملاوي، وموزمبيق، وبوتسوانا، وناميبيا، وزيمبابوى. البلد عموما آمنة لأي شكل من أشكال الاستثمارات وترحب بكل الأعمال البيئية.

موقع زامبيا المركزي في المنطقة، جعلها مليئة من نقاط القوة و فيما يلى مزيج من نقاط القوة الرئيسية:

- الاستقرار السياسى المتواصل و السلام منذ استسقلالها عام ١٩٦٤.
- توافر ا العمالة الرخيصة بمهارة العمال وودية المواطنين.
- توفر موارد وفيرة من المياه والطاقة الشاملة الغير مستغلة.
- توافرسوق كبير لمنتجات المستثمرين مع أكثر من ١٦ مليون مستهلك.
- الحصول على تأشيرات الدخول بأسعار معقولة وسهلة و تستغرق أقل من اسبوعين.
- توفر أراضى شاسعة للمستثمرين بالاضافة إلى نظام ضريبي مرن.

لماذا الاستثمار في زامبيا

١- التطوير للمناطق الاقتصادية الخاص بالمرافق المتعددة في زامبيا يوفر للمستثمرين بيئة أكثر أمنا ومجهزة تجهيزا جيدا للعمل.

٢- إمكانية الوصول إلى الأسواق - تشارك زامبيا حدودا مع ثمانية بلدان مجاورة لها صلة بشبكات النقل الجوي والطرق والسكك الحديدية مرورا بالموانئ البحرية. وتتمثل طرق الاستيراد / التصدير الرئيسية من خلال دار السلام - في تنزانيا ودربان في جنوب أفريقيا وخليج والفيس في ناميبيا وبيرة في موزامبيق.

٣- ضمانات وأمن للمستثمرين مع الحقوق القانونية للتعويض الكامل والعادل.

* الوصول إلى الأسواق الحرة الإقليمية، على نطاق الأفريقي واسع والولايات المتحدة الأمريكية في ظل أفريقيا الجماعة الإنمائية للجنوب (SADC)، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، اتفاقيات التجارة الحرة (FTA) وقانون النمو والفرص في أفريقيا (AGOA) على التوالي.

القطاعات المتاحة للاستثمارات في زامبيا

- الزراعة- تمتلك زامبيا قدرا هائلا من الإمكانات في القطاع الزراعي، موهوبة من الله بتربة جيدة ومساحة ٦٠ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، منها ١٥ ٪ فقط قيد الاستخدام، وكمية وافرة من المياه السطحية والجوفية، والظروف المناخية مناسبة جدا لزراعة مجموعة واسعة من المحاصيل مثل القمح وفول الصويا والبن والقطن والتبغ والسكر والكسافا والفلفل الحلو إلخ. ويتم التشجيع على تجهيز القمح وفول الصويا والقطن والتبغ والتوابل والكسافا والسكر والخضروات لإضافة قيمة إلى المنتجات المحلية. و أيضا تقدم حوافز خاصة للمزارعين التجاريين وأصحاب المشروعات الصغيرة.

- الصناعة – ويعد قطاع الصناعات التحويلية أحد أفضل الشركات أداء في الاقتصاد الزامبي ، كما أنه قطاع ذو أولوية. ويساهم في حوالي ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و ١٠٪ للعمالة. ويمتلك القطاع جميع العناصر الحيوية الضرورية مثل المواد الخام والقوى العاملة والأراضي الوفيرة ونظام مصرفي ومالي جيد.

- التعدين–و تعتبر زامبيا هي أكبر منتج في أفريقيا للنحاس والكوبالت ولديها كمية هائلة من الثروة المعادنية التي تساعد في استقبال مجموعة كبيرة من الفرص للمستثمرين المحتملين. وتشمل فرص الاستثمار في قطاع التعدين؛ المعادن الثمينة والذهب والفضة والسيلينيوم والحديد والقصدير والنيكل والمنغنيز والسماد الزراعية والصخور والفوسفات النارية المناسبة لتحويلها إلى سماد، والجفت والحجر الجيري، والأحجار الكريمة: الزمرد، الجمشت، الزبرجد، التورمالين.

- الطاقة- تشمل الفرص المحتملة في قطاع الطاقة مشاريع كبيرة مثل مشروع الطاقة الكهروضوئية السفلى في كافو غورج، ومشروع الطاقة الكهربائية الكهرومائية في إتيزي-تيزهي، ورابط زامبيا- تنزانيا وزامبيا - ناميبيا. إن إمكانات التنقيب عن الهيدروكربونات (النفط والغاز) هي مجال آخر لم يتم استغلاله بالكامل، وهذه الاستثمارات مدعومة بسياسة الطاقة الوطنية. وتشجع حكومة زامبيا المشاركة النشطة للمستثمرين المحتملين ذوي الخبرة التكنولوجية الحديثة وتدعى إلى الاستثمار في مشاريع توليد الطاقة وكذلك في مشاريع توليد الكهرباء ونقلها.

- السياحة- كما تقدم زامبيا آفاق ممتازة للنهوض بهذا القطاع دون المستوى المتقدم. هناك ١٩ من المتنزهات الوطنية، ٢٣ من مناطق إدارة الالعاب، أكبر سقوط المياه في العالم (شلالات فيكتوريا) و ٢٣ مليون هكتار مخصصة للحفاظ على مجموعة رائعة من الحيوانات. ويمكن رؤية الحياة البرية الطبيعية للحيوانات مثل الفيلة والنمور والأسود والفهود والحمار الوحشي والزرافة وأفراس النهر والتماسيح والجاموس وإيمبالا والظباء والبابون ومجموعة من المخلوقات الصغيرة فضلا عن أكثر من ٧٠٠ نوع من الطيور. هناك إمكانية لقضاء العطلات المغامرة، وتجمع المياه البيضاء، والتجديف، وتسلق الصخور، وصيد الأسماك، والقفز بالحبال في شلالات فيكتوريا بما في ذلك رحلات السفاري و المشي الفريدة من نوعها التى توفرسياحة ممتازة فى البلاد.

الإطار التنظيمي

جميع الاستثمارات يجب أن تنظم من خلال وكالة التنمية الزامبيا (ZDA) و التي تتولى مهام تسهيل الاستثمارات وتعزيز للحكومة.

الحوافز الاستثمارية

ويتمتع المستثمرون بحرية إعادة استثمار رأس المال إلى جانب أرباح الأسهم ورسوم الإدارة والفوائد والأرباح المكتسبة من خلال مشاريعهم التجارية.

ولا توجد في زامبيا ايه ضوابط على الصرف الأجنبي للمقيمين أو الأجانب. الحوافز الأخرى هي:

- يتم إجراء ١٠٪ ضرائب التعاون لمدة ال٥ سنوات الأولي من الأرباح. و من ٦ الى ٨ سنوات ضريبة التعاون وستكون ٥٠٪ من الأرباح و من ال ٩ الى ١٠ سنوات ستكون ضريبة التعاون ٧٥٪ من الأرباح.
- تعليق الرسوم الجمركية إلى صفر في المائة لمدة ٥ سنوات من الآلات والمعدات المستوردة.
- تأجيل ضريبة القيمة المضافة (VAT)على السلع الرأسمالية و الآلات.
- تخفيض المعدلات الضريبية للشركات المدرجة في بورصة لوساكا والمصنعات في منطقة المرافق المتعددة MFEZ.

استيراد الأعمال والتصدير

معدل ضريبة القيمة المضافةفي زامبيا هو ١٦٪ وينطبق على إمدادات السلع والخدمات تصنيف المعيار.
أما صادرات السلع من زامبيا فهي صفر. ومع ذلك، يخضع توريد الخدمات المصنفة على أساس معياري من مكان عمل زامبي لضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٦ ٪ سواء كان العميل مقيما زامبيا أو مقيما غير زامبيا.
تخضع السلع المصنفة على المستوى القياسي المستوردة إلى زامبيا لضريبة القيمة المضافة على الواردات بنسبة ١٦٪.

السلع الزامبية جاهزة للتصدير إلى بلدان أخرى

الذرة البيضاء، فول الصويا، الفاصوليا الصالحة للأكل، كابينتا الجافة (سمكة صغيرة مجففة بالشمس)، مزيج فول الصويا، السكر الأبيض، كعك عباد الشمس، كعك الصويا، الدبس، الجير الزراعي، مجمع الأسمدة D والأسمنت.

عناوين مفيدة والاتصالات

المعلومات الواردة أعلاه ليست شاملة كما يكفى حيث يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل في زامبيا من خلال وكالة التنمية الزامبية وغيرها من الإدارات ذات الصلة في مختلف القطاعات على تفاصيل الاتصال التالية:

غرفة التجارة والصناعة الزامبية
تليفون: 260211252483+/ 260971581467+
فاكس: 260211253020+
بريد الكترونى: secretariat@zacci.co.zm
موقع: www.zambiachamber.org

وكالة التنمية الزامبية (الاستثمار المباشر والأعمال الحرة)
تليفون: 260211223859+ / 220177/ 222858
فاكس: 260211225270+
بريد الكترونى: info@zda.org.zm

الأمين العام لتوريدالبضائع والخدمات في زامبيا (تصديرالسلع الزامبية)
تليفــون: 260211222020+/ 260977765166+
فاكس: 260211227866+
بريد الكترونى: gssassociationofzambia@gmail.com
chalimbafarms@yahoo.com
macheche@ymail.com

وكالة تسجيل براءات الاختراع والشركات (Pacra)
تليفون: 260211255127+/260211255151+
موقع: www.pacra.org.zm

زيمبابوي

H.E. CHRIS MAPANGA
Ambassador of the Republic of Zimbabwe to Egypt

مقدمة

الموقع: افريقيا الجنوبية
نوع الحكومة: ديموقراطية برلمانية
عدد السكان: ١٤,٥ مليون (ابريل ٢٠١٦)
النظام القانونى: النظام الهجين – القانون العام ، القانون العرفى ، و قانون الاحوال
اساسى الموارد البشرية: ٩٧ ٪ معدل القراءة و الكتابة
الموارد الطبيعية: الفحم ، الماس، خامات الكروم، الحرير الصخرى، الذهب، النيكل، اللثيوم، النحاس، الفانديوم، القصدير، الغاز، مجموعة بلاتنيوم من المعادن.
السوق: تقع استراتجيا فى وسط منطقة افريقيا الجنوبية و اندمجت كمحور للتجارة الاقليمية و النقل الغير ساحلى.

لماذا الاستثمار فى زيمبابوى

تمثل زيمبابوى نقاط بيع فريدة للمستثمرين و هى كالاتى:
- تقع زيمبابوى استراتجيا فى منطقة السادك و الذى يوفر بوابة اقليمية (محور شمال-جنوب) و دخول الى الاسواق الاقليمية الرئيسية للسادك/الكوميسا.
- اساس راس المال البشرى القوى – اعلى معدل لمعرفة القراءة و الكتابة فى افريقيا بنسبة ٩٧٪ (الخبير الاقتصادى ٢٠١٥).
- استخدام انظمة متعددة الصرف و التى تقضى على مخاطر تحويل العملة.
- تحرير الحساب الجارى بالكامل مما يسهل اجراءات عمل اى نشاطات تجارية.
- توزيعات الارباح قابلة للتحويل بدون اى قيود.
- هبة الموارد مع اكثر من ٦٠ موارد و خامات معدنية هامة قابلة للاستخدام.
- قوة الدولة فى هبة الموارد و التعليم و تنمية صناعة التعدين جعلها تكسب استضافة جامعة افريقيا للمعادن

للعلوم و التكنولوجيا.
- تطبيق السياسية المؤيدة للسوق التى تقوم الحكومة يتطبيقها مثل مبادرة اصلاح فعل الاعمال التجارية.
- تخصيص مناطق اقتصادية لاقسام متنوعة للاستثمار. وجود معهادات الترويج و حماية الاستثمار (ثنائية و متعددة الاطراف).
- تصويت افضل مناخ عالمى.
- تصويت افضل جهة سياحية عالمية.

وجود نظام متعدد العملات: تستخدم زيمبابوى نظام متعدد العملات لمعاملات التحويى الخاصة بالتجارة و الاستثمار.هذا النظام تم العمل به منذ سنة ٢٠٠٩. العملات تتضمن الدولار الامريكى ، الجنيه الاسترلينى ، راند جنوب افريقيا،عملة البولا لبوتسوانا ،اليورو،الين اليابانى،الدولار الاسترالى،اليوان الصينى، و الروبى الهندى.

- الوكلاء المفوضين (البنوك) تستطيع ان تفتح حساب للافراد و الشركات ، باى عملة من العملات التسعة السابقة من خلال النظام متعدد العملات. اى عملة فى هذا النظام يمكن ان تستخدم لتسوية التحويلات المحلية و الدولية. بالاضافة ايضا بانه تحت هذا النظام، فان الوكلاء المفوضين يستطيعوا الحصول على عائدات التصدير نيابتا عن حاملى الحسابات باى عملة.

المجالات المهمة للاستثمار

موارد زيمبابوى المعروفة و اقتصادها المتنوع جعل منها جهة جذابة للاستثمار. المجالات المهمة للاستثمار تتضمن التعدين ، الصناعة ، الزراعة ، السياحة ، و تنمية البنية التحتية.

قطاع التعدين:

- التعدين هو القطاع الاساسى فى جذب الاستثمار للبلاد لاحتوائه على اكثر من ٦٠ معدن تجارى دولى. زيمبابوى لديها ثانى اعلى احتياط من البلاتنيوم فى العالم. الاحزمة المعدنية الاساسية هى: حزام ديك العظيم (الكروم ، الذهب ، الخ ...) مجالات الفحم و تتضمن حزام بيتبريدج و مجالات مارانج الماس.
- المستثمرين الاجانب احرار فى الاستثمار فى منظومة التعدين و التى تتضمن توفير التمويل و الخدمات الفنية ، الاستكشاف ، الاستخلاص ، الخدمات اللوجستية ، المنفعة و القيمة المضافة.
- مسموح للمستثمرين الاجانب بامتلاك ١٠٠٪ مساهمة فى عمليات التعدين فى كل المعادن ماعدا البلاتنيوم و الماس ، حيث الامتلاك سيكون بين الحكومة و المستثمر الاجنبى بنسبة ٥١/٤٩٪ على اساس الاعلى للحكومة. مراجعة و دراسة نظام التمليك حاليا قيد التنفيذ.

قطاع الزراعة

- قطاع الزراعة هو عماد الاقتصاد فى زيمبابوى الذى يمد قطاعات الاقتصاد الاخرى بروابط افقية و راسية. تعتبر الزراعة ايضا مصدر من المواد الخام الزراعية التى تشتد الحاجة اليها. هذا القطاع مرتبط ارتباطا قويا مع قطاعات الاقتصاد الاخرى الاساسية، لانها تعتطى الاحتياج من الحواد الخام الزراعية.
- المستثمرين الاجانب احرار فى الاستثمار فى هذا القطاع من خلال عقد ترتيبات فلاحية.فرص الاستثمار تتضمن

توفير المال و الخدمات الفنية ، انتاج الصوبة للخضروات و الفاكهة و الازهار و التبغ و القطن و القمح و حبوب الصويا و الخ ... ، الانتاج الحيوانى و يتضمن المخزون الصغير ، مصايد الاسماك ، جميعهم مجالات للاستثمار.

قطاع السياحة

- زيمبابوى لديها مناطق جذب للسياحة واسعة ما بين الطبيعة الى مناطق تاريخية من صنع الانسان. هذة المناطق هى شلالات فيكتوريا ، بحيرة كاريبا ، تذكار زيمبابوى العظيم الوطنى ، و الخ... فرص الاستثمار فى هذا القطاع توجد فى:
- تنمية البنية التحتية
- صناعة الفنادق و الطعام
- رحلات السفارى
- الالعاب
- بناء قطاعات مؤتمرات دولية
- انتاج افلام وثائقية عن الحيوانات

تنمية البنية التحتية

توفير البنية التحتية الجيدة هى شرط مسبق لتحقيق نمو و تنمية اقتصادية و ايضا لتمكين القطاعات الاخرى من الاقتصاد العمل بسلاسة.

بناء السد

المستثمرين الاجانب مرحب بيهم فى الدخول الى الشراكة العامة الخاصة مثل عملية البناء و التحويل و عمليات بناء و تحويل خاصة بهم

الاطار القانوني للاستثمار

قانون هيئة الاستثمار بزيمبابوى (المادة١٤:٣٠) هو التشريع التمكينى للمستثمر الاجنبى.ينصح الاجنبى الذى يريد ان ينشاء مشاريع بزيمبابوى ان يحصل على رخصة استثمار مماثله لقانون هيئة الاستثمار الزيمبابوية. فرخصة الاستثمار ليست شرطا الزاميا للاستثمار فى زيمبابوى. اما بالنسبة للاستثمار الاجنبى المباشر ، فان الجانب الاكثر اهمية هو الحصول على ختم الموافقة من هيئة الاستثمار الزيمبابوية. فالرخصة تساعد فى الحصول على اجراء معين لحماية و حصانة الاستثمار ضد المخاطر التى قد يخشاها المستثمر عند بداية تشغيله لمشروعه.

حماية الاستثمار حماية قانونية مضمون فى الدستور الذى يدعى حق الملكية و تحظر مصادرة الممتلكات الخاصة دون تعويض كاف. فازيمبابوى موقعة على اتفاقية ضمان الاستثمار متعددة الاطراف ، اتفاقية الاستثمار الخاصة فى الخارج، الاتفاقية الدولية لتسوية نزاعات الاستثمار، اتفاقية نيويورك بشان انقاذ قرارات التحكيم الاجنبية، اتفاقية الامم المتحدة للقانون التجارى الدولى. جميع هذة المعاهدات قابلة للتطبيق و مفيدة فى ضمان حماية الاستثمارات فى زيمبابوى.

جهات الاتصال

Embassy of the Republic of Uganda
66, Road 10,
Maadi – Cairo
Tel: 23802514 – 23802489
Email: ugembco@link.net

Uganda Investment Authority
Tel: +256414301000, +256313301100
Email: info@ugandainvest.go.ug
http://ugandainvest.go.ug

Uganda Revenue Authority
Tel: +256 417 444602 – 417 444620
Email: info@ura.go.ug
http:// www.ura.go.ug

Uganda Export Promotions Board
Tel: +256 414 230250, 230233
E-mail: helpdesk@ugandaexportsonline.com
http://www.ugandaexportsonline.com

Uganda Manufacturers Association
Tel: +256 414 221034, 287615/2
E-mail: administration@uma.or.ug
http://www.uma.or.ug

Uganda National Chamber of Commerce and Industry
Tel: +256 753 503035
Email: info@chamberuganda.com
http://www.chamberuganda.com